www.ugtt.org.tn

من الخميس 8 جانفي 2026 الى الاربعاء 14 جانفي 2026 - العدد 1883 السنة 58 الثمن 1500 مليم

الشعب

بالفكر والساعد نبني هذا الوطن

النظام الهشّ، الإيهام بالسيادة والانجرار إلى العمالة

سمير بوعزيز

«مونرو ترقص.. مونرو تعربد»:

اختطاف مادورو حلقة أمريكية جديدة لإعادة تقسيم العالم

قانون المالية 2026:

بين الميزانية والتحديات الاجتماعية

بقلم الهادي دحمان

«حنبعل» يواجه خيباته.

بقلم: نصرالدين الساسي

اشتراكات

الإدارة الأمريكية وفية للبلطجة والقرصنة والإرهاب

عمدت الإدارة الإمبريالية الأمريكية، بقيادة المجرم دونالد ترامب وكارتلات السلاح والنفط، إلى قصف جوي أمريكي استهدف كاراكاس عاصمة فنزويلا، والقيام بعملية إنزال واختطاف الرئيس المنتخب نيكولاس مادورو وزوجته، ونقلهما قسرًا إلى الولايات المتحدة، متعلّلة زورا بذريعة «الإرهاب» و«تهريب المخدرات إلى الولايات المتحدة».

لقد استمرّت الاعتداءات على فينيزويلا منذ حكم هوغو شافيز، وسبقت هذه العملية الإرهابية تهديدات واستفزازات واعتداءات وحصار انطلق منذ أشهر.

ولقد دأبت الولايات المتحدة الامريكية على التدخل في مصائر الشعوب وقامت بالعديد من الانقلابات وعمليات الخطف والاحتجاز وانتهاك سيادة البلدان والسيطرة على مقدراتها، ولم يخف ترامب قراره بتولي إدارة فنزويلا، وبالسيطرة على حقول النفط الفنزويلية وتوجيه الشركات الأمريكية لاستغلالها بأبشع ما يكون كما كانت تفعل منذ ثمانين سنة خلت.

وقد أثبتت الأولويات المتحدة الأمريكية مرّة أخرى ضربها الفاضح للقوانين والأعراف الدولية وتهافت كذبة ادّعاء الدفاع عن الديمقراطية وأسقطت معها كلّ المنظّمات الدولية وفي مقدّمتها الأمم المتحدة التي تدّعي احترام سيادة الدول وحقوق الشعوب في تقرير حاضرها ومستقبلها.

إنّ الاعتداء على فنزويلا، ومعاقبة شعبها وقيادته هو اعتداء على شعوب العالم وبثّ الرعب فيهم حتّى لا يتجرّؤوا على مقاومة الهيمنة والعجرفة الاستعمارية، وهو خطوة من خطوات السياسة التوسّعية الإمبريالية التي تكرّس الإرهاب الدولي الأمريكي والغزو العسكري وفرض الحروب والاحتلال، كما تفعل في فلسطين، وتدعم الدكتاتوريات والصهيونية والعنصرية وتغذي الإرهاب العالمي وتستهدف إرادة الشعوب ومحاولة تطويعها، بوصفها سياسة رسمية للدول الإمبريالية عمومًا، وللولايات المتّحدة على وجه الخصوص، بهدف إعادة تقسيم مناطق النفوذ والسيطرة على العالم والأسواق والموارد الطبيعية وإنْ تطلّب ذلك الدفع بالعالم بأسره نحو الحروب والدمار والفناء.

إنّ المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد العام التونسي للشّغل:

1. يدين بشدّة العربدة الأمريكية والاعتداء على سيادة فينيزولا واختطاف رئيسها المنتخب.
2. يعتبر أنّ الحرب العدوانية التي شنّتها الولايات المتحدة الأمريكية هي حرب ضدّ شعوب الكون وإعلان صريح على الهيمنة الامريكية على العالم.
3. يرفض رفضا مطلقا تنصيب الولايات المتحدة نفسها وصية على شعب فنزويلا وشرطية على بلدان العالم، بينما تاريخها مقترن بالاغتيالات والجرائم والمجازر بحقّ الشعوب والإنسانية قاطبة.
4. يحذّر من أنّ دولا أخرى في العالم وخاصة في أمريكا الجنوبية التي تعتبرها الإمبريالية الأمريكية «حديقتها الخلفية»، ستعمل الإرادة الأمريكية على إخضاعها، وستلقى المصير نفسه من العدوان والغطرسة.
5. يثمّن موقف الإدانة الذي صدر عن الاتحادات النقابية وفي مقدّمتها الاتحاد الدولي للنقابات التي استشعرت أنّ العالم، في ظل هيمنة هذه الكتل الإمبريالية، يتّجه نحو مستقبل مظلم، وما على النقابات والقوى الديمقراطية وشعوب العالم غير الوقوف بقوّة في وجه هذا الإرهاب الدولي ومناهضة الاستعمار بجميع أشكاله ومساندة الدول والشعوب التي تتعرّض للبلطجة الأمريكية والأوروبية والصهيونية.

تونس 4 جانفي 2026
المكتب التنفيذي الوطني
للاتحاد العام التونسي للشّغل

الاتحاد الجهوي للشغل بأريانة يندد بقرارات تأديبية صادرة عن وزارة العدل

أعرب الاتحاد الجهوي للشغل بأريانة عن استيائه الشديد من قرارات تأديبية صدرت عن وزيرة العدل قبيل انتهاء السنة الإدارية 2025، استهدفت أعضاء من الفرع الجامعي للعدلية وأملاك الدولة والملكية العقارية بالجهة.

وأوضح الاتحاد، في بيان احتجاجي مؤرخ في 2 جانفي 2026، أن القرارات شملت عزل عبد الحق البوزيدي، إضافة إلى الإيقاف المؤقت عن العمل لمدة ستة أشهر مع الحرمان من الأجر لكل من نبيل عروة ووليد المداسي، وذلك على خلفية نشاطهم النقابي، وفق نص البيان.

واعتبر المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بأريانة أن هذه الإجراءات تمثل مساسًا بالحق النقابي وتعكّر المناخ الاجتماعي، مؤكداً أنها تتعارض مع مقتضيات الدستور التونسي، ولا سيما الفصلين 35 و36، إلى جانب الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها تونس والمتعلقة بالحريات النقابية.

وأعلن الاتحاد مساندته الكاملة للمعنيين بالقرارات، داعيًا إلى توحيد الصفوف على المستويات الجهوية والقطاعية والمركزية للتصدي لما وصفه بالممارسات التي تستهدف الهياكل النقابية المنتخبة داخل الاتحاد العام التونسي للشغل.

وختم البيان بالتأكيد على تمسك الاتحاد بالدفاع عن الحقوق النقابية، والتشديد على مواصلة النضال في إطار ما يكفله القانون.

بيان

نحيّي عمالُ المطاحن والعجين الغذائي، بكل فخر واعتزاز، نضالاتهم المشروعة وما أبانوا عنه من وعيٍ نضالي عالٍ، ووحدةٍ صلبة، واستبسالٍ مسؤول في الدفاع عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، في إطارٍ حضاري وسلمي يحترم القانون ويكرّس تقاليد العمل النقابي الجاد.

إنّ نجاح الإضراب القطاعي لم يكن وليد الصدفة، بل هو ثمرة صمود العمال والتفافهم حول مطالبهم العادلة، وإصرارهم على انتزاع حقّهم في العيش الكريم والمساواة ببقية القطاعات، رغم كل محاولات التهميش والتجاهل. وهو رسالة واضحة لا لبس فيها مفادها أنّ الحقوق لا تُمنح، بل تُنتزع بالنضال المنظم والمسؤول.

وأمام غياب التفاعل الجدي من قبل الغرف المعنية، واستمرار سياسة الصمت والتسويف، فإنّ عمال المطاحن والعجين الغذائي يؤكدون تمسكهم بخيار النضال، ومواصلته بالطرق القانونية المشروعة، وفي قادم الأيام، دفاعًا عن مطالبهم، وصونًا لكرامتهم، وحفاظًا على ديمومة القطاع وحقوق العاملين فيه.

عاشت نضالات عمال المطاحن والعجين الغذائي،
وعاش الاتحاد العام التونسي للشغل مناضلًا ومدافعًا عن حقوق الشغالين،
والنصر دومًا للحق والعدالة الاجتماعية.

دعوة

يتشرف المكتب التنفيذي للجامعة العامة للصناعات الغذائية والسياحة والتجارة والصناعات التقليدية بدعوة أخوتكم لحضور إحياء ذكرى استشهاد المناضل النقابي « سعيد قاقي».

يوم الجمعة الموافق لـ 09 جانفي 2026 حسب البرنامج التالي : الساعة 08:30 صباحا : التحول إلى مقبرة الجلاز وذلك لتلاوة الفاتحة على روح الشهيد.

عن للجامعة العامة للصناعات الغذائية والسياحة والتجارة والصناعات التقليدية
محمد البركاتي

إلى مشتركي جريدة الشعب الكرام،

تود إدارة جريدة الشعب إعلامكم بأنه خلال الأسبوعين الماضيين، وقع خلل مؤقت في توزيع الجريدة عبر البريد، مما أثر على وصول النسخ إلى بعض مشتركيها في مواعيدها المعتادة.

وبفضل التعاون المثمر مع مؤسسة البريد التونسي، تم تجاوز هذا الإشكال، وسيتم تأمين وصول الجريدة إلى مشتركيها ابتداءً من هذا الأسبوع. تنتهز إدارة الجريدة هذه المناسبة لتقديم اعتذارها الصادق لقرائها الكرام عن أي إزعاج قد نجم عن هذا الخلل الظرفي، شاكرةً تفهمهم وصبرهم، ومتوجهةً أيضًا بالشكر لإدارة البريد التونسي على تعاونها الفعال في معالجة المشكلة.

من أجل الإنصاف ورفع المظلمة والمحاكمة العادلة

الشعب
لسان الاتحاد العام التونسي للشغل
أسسها: أحمد التليلي
المدير المسؤول: نور الدين الطبوبي
المدير: سامي الطاهري
السحب: مطبعة دار الأنوار الشرقية - تونس
المقر : 41 شارع علي درغوث - تونس 1001 - الهاتف : 020 255 71 - 291 330 71 / الفاكس : 139 355 71 - العنوان الالكتروني : echaabtechnique@gmail.com - الحساب الجاري بالبريد : 51 - 300

«حنبعل» يواجه خيباته.

بقلم: نصرالدين الساسي

في لحظات الأزمات الكبرى، لا تكون التصريحات أو المقولات مجرّد آراء عابرة، ولا تتحول الأسماء إلى رموز مصادفة. أحيانًا يكفي اسم واحد، أو جملة معبرة قيلت خارج حسابات السياسة الضيقة لتكشف عن مأزق أعمق في بنية الدولة ذاتها وفي علاقتها بمجتمعها المواطني والمدني، من هذا المنطلق، لا يُستدعى اسم "حنبعل" القائد العسكري ولاعب كرة القدم في هذا المقال بوصفه حالة فردية أو مقارنة زمنية مفتعلة، بل كمدخل تحليلي يسمح بقراءة متقاطعة بين التاريخ والراهن، وبين الشجاعة الفردية وحدود الإطار المؤسسي الذي يُفترض أن يحتويها ويحوّلها إلى مسار. فبين حنبعل القائد العسكري الذي واجه قوة عظمى بإرادة استثنائية، وحنبعل اللاعب الذي عبّر عن إحساس التأخر داخل منظومة رياضية ووطنية مأزومة، تبرز فكرة واحدة: الجرأة حين لا تسندها دولة قادرة على التنظيم والتخطيط والتشريك وإلتقاط اللحظة تتحول من فرصة للتقدم إلى علامة على الخلل.

في الذاكرة التاريخية، لم يُهزم حنبعل القائد العسكري لأن خططه كانت ناقصة، ولا لأن شجاعته خذلته، بل لأن الدولة التي وقفت خلفه لم تكن قادرة على تحويل تفوقه العسكري إلى مسار سياسي مستدام. كانت القوة موجودة، لكن البناء كان هشًا، وكانت الجرأة حاضرة، لكن التنظيم والاستمرارية غائبين. هذه الخلاصة لا تنتمي إلى الماضي وحده، بل تتكرر بأشكال مختلفة في تجارب الدول حين تعجز عن تحويل الإرادة إلى مؤسسات، والانتصار الظرفي إلى مشروع طويل النفس.

هذا المعنى التاريخي يجد صداه اليوم في واقعنا المعيش. فحين تعلن السلطة إرادة التغيير على مستوى الخطاب، وتشدّد في نبرته وحدّته، فإنها في المقابل تفتقر إلى أدوات التغيير أو إلى منظومة حكم قادرة على تنزيله. أحيانًا يكون العجز تقنيًا، وأحيانًا يكون سياسيًا إراديا نتيجة غياب الرغبة في تقاسم القرار وتحمل كلفته الاجتماعية.

تصريح حنبعل المجبري لم يكن مجرد لحظة انفعال رياضي، بل إحالة مباشرة إلى ما تعيشه تونس من استمرار في إنكار أزمة بنيوية، حتى وإن اختلف السياق. نقاط التشابه تكمن في تلك الإرادة السياسية المعلنة، القوية في خطابها، الحاسمة في لغتها، لكنها المنفصلة عن الواقع المؤسساتي والاجتماعي. قرارات تُتخذ من أعلى، ومواقف تُروّج دون تشخيص عميق لمكامن الضعف، ودون الاعتراف بها كشرط أولي لأي إصلاح جدي، حتى لا تتحول الدولة إلى كيان يستهلك طاقته في إدارة الأزمات والتعايش معها بدل تفكيك أسبابها وحلحلتها.

الشراكة مفتاح الإصلاح والنجاح

في قلب هذه الفجوة بين القول والفعل، يقف الوضع الاجتماعي للتونسيين كمرآة عاكسة لحقيقة الأوضاع. فالمواطن لا يقيس الدولة بخطاباتها، بل بقدرته على العيش الكريم واللائق داخلها. والواقع الاجتماعي اليوم يكشف بوضوح عن تآكل خطير في الثقة: تراجع مستمر في المقدرة الشرائية، هشاشة متفاقمة في الخدمات العمومية، ضغط متزايد على الأجراء، وتآكل الأمل لدى فئات واسعة من الشباب. هذه ليست مجرد مؤشرات تقنية، بل علامات سياسية دالة على مأزق أعمق في علاقة الدولة بمواطنيها وبالأجسام الوسيطة التي يجري تحييدها تباعًا.

في هذا السياق، يُطلب من المجتمع التحمل والصبر، أو يُفهم منه ذلك ضمنيًا، دون أن يُعرض عليه مسار واضح للخروج من الأزمة. هنا تحديدًا تتآكل الشرعية، لا لأن الدولة فقدت سلطتها، بل لأنها لم تُقنع بعد بأنها تمتلك رؤية اجتماعية شاملة عادلة وقابلة للتنفيذ، وقادرة على توزيع أعباء الإصلاح بشكل منصف.

ويُعد تغييب الشراكة الاجتماعية أحد أكبر الأخطاء الاستراتيجية في هذا المسار. فالنقابات، تاريخيًا، لم تكن عنصر تعطيل، بل كانت جزءًا من معادلة الاستقرار والتوازن. وحين تُقصى القوى الوسيطة أو يُنظر إليها بريبة، فإن الدولة لا تختصر الطريق بل تعقّده فالإصلاحات الكبرى، لا يمكن أن تنجح دون حوار حقيقي يضمن الحد الأدنى من الإنصاف ويحوّل الإصلاح من عبء مفروض إلى مسؤولية مشتركة.

الأزمة لا تتوقف عند الاجتماعي، بل إلى تصور الراهن عبر تجذير القطيعة مع الماضي مهما كانت قيمته وإعتبار القطيعة شرطا للخلاص، لكنها بقيت قطيعة خطابية أكثر منها مشروعًا مؤسساتيًا. فهدم القديم أو اتهامه وتبخيسه لا يكفيان إن لم يُرافقهما بناء بديل واضح، قادر على نقد التجربة السابقة وتثمين ما فيها من عناصر إيجابية، بدل القطع معها بشكل شامل ومجرّد.

والمفارقة أن الدولة اليوم تُدير حاضرها بأدوات مؤقتة، تقوم أساسًا على تبخيس الماضي، دون أن يتشكل تصور متكامل للمستقبل. هكذا يتحول الانتقال من فرصة تاريخية إلى حالة انتظار طويلة، يملؤها الارتجال، وتضيع فيها الأولويات، وتُدار الأزمات بمنطق رد الفعل لا بمنطق التخطيط.

ضمن هذا المشهد، يعود سؤال الكفاءة بقوة، لا بوصفه خيارًا تقنيًا، بل شرطًا سياسيًا للنجاعة. فالدولة التي تُهمّش الأجسام الوسيطة، أو تختزل الإدارة في منطق الولاء، أو تحويل الشعب إلى جمهور متفرج، تُفرغ السياسة من مضمونها. فالتخطيط والتقييم والمحاسبة تبقى شعارات إذا لم تترافق مع إرادة حقيقية لإدارة الأزمات بشكل تشاركي.

الأخطر من كل ذلك هو تحوّل المجتمع إلى جمهور صامت. يتم الاتفاق ضمنيًا فيه على الاصطفاف تحت ألوية مختلفة، مما يتيح للأفراد استغلال السلطة السياسية لإدارة النقاش العام وتوجيهه بما يخدم مصالح محددة، بينما تُهمّش أصوات مستقلة أو تُخضع للمسار الرسمي. يُطلب من الإعلام الاصطفاف أو الصمت ضمن هذا السياق، بينما تُوجَّه المؤسسات العمومية للإذعان والتقييد، فيختزل النقاش العمومي وتؤجل الأسئلة الحارقة باسم مقتضيات المرحلة. لكن الدول لا تُدار بتأجيل الأسئلة أو بتجريم من يطرحها، بل بمواجهتها. فالخوف من النقد لا يحمي السلطة، بل يعزلها تدريجيًا، بينما التشاركية وحدها تمنح القرار عمقًا واستمرارية وشرعية.

في هذا الإطار، يندرج تصريح اللاعب ودعوته إلى الاعتراف بالتأخر. فهو ليس لحظة ضعف ولا خيانة، بل لحظة صدق نادرة. غير أن الصدق، إن لم يتحول إلى وعي سياسي وإصلاح مؤسسي، يبقى معلقًا. والسؤال الحقيقي ليس في الجدل حول التصريح، بل في ما سيترتب عليه: هل يُفضي إلى إصلاح حقيقي؟ هل يفتح أفقًا جديدًا للنهوض بالعمل الرياضي والثقافي والاجتماعي؟ أم يبقى توصيفًا شجاعًا لعجز مستمر؟ تونس لا تعاني من نقص في الوعي، ولا من شح في الطاقات، ولا من فقر في التاريخ. ما تعانيه هو أزمة تحويل: تحويل الإرادة إلى مؤسسات، والغضب إلى سياسات، والقطيعة إلى تأسيس. فالدولة التي لا تُصغي لمجتمعها تُنهك نفسها، والسلطة التي تخشى الأسئلة تُراكم الأزمات مهما بلغت قوة خطابها.

من هذا المعنى، لا يُستدعى "الحنبعلون" لاعبًا وقائدًا عسكريًا بوصفهم أبطالًا أو ضحايا، بل كتذكير هادئ بدروس السياسة: أن الشجاعة الحقيقية تكمن في الإقرار بالضعف، وتحديد مكامنه، والتوافق على تشخيصه، ثم امتلاك الإرادة السياسية الشجاعة للاشتغال عليه، لا استغلاله ظرفيًا. فالدول لا تُقاس بحدة خطاباتها وحديتها بل بقدرتها على بناء توازن مستدام بين السلطة والمسؤولية، وبين القرار والمشاركة، وبين الحلم والواقع.

في النهاية، ما تعانيه تونس اليوم ليس نقصًا في الجرأة أو الشجاعة، بل هشاشة المؤسسات وعدم القدرة على تحويل الإرادة الفردية إلى مشروع مؤسسي قابل للتطبيق. إن التحول الحقيقي لا يتم إلا من خلال شراكة حقيقية بين الدولة والمجتمع، وحوار يراعي الاختلافات ويحوّلها إلى قوة استقرار. التاريخ يعلمنا أن الجرأة بلا مؤسسات تقود إلى الخيبة، والمستقبل لا يُبنى إلا بالإرادة السياسية الفاعلة والمشاركة الجماعية الصادقة. وبين درس الماضي ومتطلبات الحاضر، يبقى السبيل لاستعادة الثقة والجدوى هو ترميم التاريخ بأدوات المستقبل، وتحويل كل أزمة إلى فرصة للتأسيس والإصلاح المستدام.

تأمينات البنك الفلاحي (BNA ASSURANCES)
نحو «الإضراب العام» بعد انسداد أفق الحوار مع الإدارة

في أجواء يسودها الاحتقان والغضب العمالي، احتضن المقر المركزي لتأمينات البنك الفلاحي بضفاف البحيرة 2، اليوم الاثنين، جلسة عامة حاشدة لأعوان وإطارات المؤسسة، انتهت بقرار مبدئي للتصعيد والتوجه نحو الإضراب، وذلك رداً على ما وصفوه بـ"تعنت" الإدارة العامة ورفضها الجلوس إلى طاولة المفاوضات.

ثقل نقابي ومساندة مطلقة

أشرف على هذه الجلسة العامة الأخ جبران بوراوي، الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بتونس، وبحضور وازن للأخ أحمد الجزيري، الكاتب العام للجامعة العامة للبنوك والمؤسسات المالية والتأمين، رفقة أعضاء الجامعة والنقابة الأساسية للمؤسسة. ويأتي هذا الحضور القيادي ليؤكد تبني المنظمة الشغيلة لمطالب أعوان «BNA ASSURANCES» في معركتهم القادمة.

أسباب التصعيد: مماطلة وتبريرات واهية

استعرض المشاركون في الجلسة حزمة من التجاوزات التي تنتهجها الإدارة العامة، والتي لخصوها في النقاط التالية:

رفض التفاوض: تملص الإدارة من عقد جلسة عمل للنظر في لائحة المطالب المهنية المؤرخة في 20 أكتوبر الماضي.

شماعة قانون المالية: رفض الإدارة فتح ملف المنح المالية بحجة انتظار صدور قانون المالية، وهو ما اعتبره النقابيون «سياسة تسويف» لربح الوقت وتجميد حقوق الموظفين.

المناخ الاجتماعي المتوتر: التنديد بسياسة التعسف المسلطة على الموظفين، والتعامل بمنطق «التشفي» عوضاً عن بناء علاقة مهنية قائمة على الاحترام المتبادل.

قرار الإضراب: المسألة مسألة وقت

أمام انغلاق أبواب الحوار، أجمع الحاضرون على ضرورة المرور إلى الأشكال النضالية الميدانية. وقد تم الاتفاق رسمياً على تنفيذ إضراب عام عن العمل، على أن يتم تحديد موعده وترتيباته اللوجستية في غضون الأيام القادمة بالتنسيق بين النقابة الأساسية والاتحاد الجهوي والجامعة العامة.

«إن كرامة الموظف وتطبيق الاتفاقيات ليسا مجالاً للمقايضة، والإدارة التي تختار الهروب إلى الأمام ستتحمل مسؤولية توتر المناخ الاجتماعي وتعطل المرفق.» — مقتطف من كلمات القيادات النقابية خلال الجلسة.

وتظل الأعين الآن شاخصة نحو ما ستؤول إليه الأمور في الساعات القادمة، وهل ستتراجع الإدارة العامة عن موقفها لتجنب شلل المؤسسة، أم أن قطار الإضراب قد انطلق فعلياً؟

«مونرو ترقص.. مونرو تعربد»:

اختطاف مادورو حلقة أمريكية جديدة لإعادة تقسيم العالم

طارق الشيباني

عندما وقفت مارلين مونرو بفستانها المتلألئ عام 1962 لتغني «Happy Birthday Mr. President» للرئيس الأمريكي المغدور كينيدي، كانت تجسد «القوة الناعمة» لأمريكا من خلال الرقةو الإغراء و والزهو بالهيمنة الثقافية وتجسيد فكرة العالم الحر كبير للانظمة السياسية وخاصة الشيوعية والاعلامية منها. لكن في تلك اللحظة نفسها، كان هناك «مونرو» آخر يحكم القبضة من وراء الستار، إنه جيمس مونرو (صاحب مبدأ عام 1823)، الذي رسم حدود «الحديقة الخلفية» لواشنطن بمراوحة بين التهديد والوعيد أو مايسمى بشراسة العصا والكورة.

اليوم، يبدو أن أمريكا لم تتخلى عن نرجسيتها في قيادة الشعوب الأخرى و اخضاعها متى أمكن لها ذلك، بل ذهبت أبعد حيث تجاوزت رقصة «مارلين» الدبلوماسية، و عادت لتعربد بروح «جيمس»، محولةً الملاحقات القضائية والمكافآت المالية المرصودة لرأس «مادورو» إلى عملية اختطاف سياسي مكتملة الأركان، تستهدف إزاحة خصم لم تنجح صناديق الاقتراع ولا العقوبات في كسر إرادته.

وذلك في مشهد يعيد للأذهان حقبة «الكاوبوي» السياسي، لتؤكد مجددا أن «مبدأ مونرو» ليس مجرد نص تاريخي، بل هو عقيدة حية تُمارس اليوم ضد الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، وذلك أثر فشلها في حفرة الزعيم الاممي الراحل هواة شافيز. وبينما يرى البيت الأبيض في تحركاته «حماية للديمقراطية» وحماية العالم الحر، فإن الجنوب الثائر يعتبرها فصلاً جديداً من فصول «العربدة» السياسية التي تحول دون تحقيق ارث المحرر سيمون ذو بوليفار ودون تحقق السيادة الوطنية وتحوي لها الى مجرد تفصيل في أجندة الأمن القومي الأمريكي.

مادورو... "الرئيس المختطف"

في تصعيد غير مسبوق في تاريخ العلاقات الدولية، انتقلت الولايات المتحدة من استراتيجية "تغيير النظام" عبر الحصار والعقوبات والدعم غير المباشر للمعارضة، إلى استراتيجية أخطر وأكثر فجاجة: الملاحقة الجنائية العابرة للحدود. فمصادرة الطائرة الرئاسية للرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو في جمهورية الدومينيكان، ووضع مكافأة مالية تصل إلى 15 مليون دولار لمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى اعتقاله، لا يمكن قراءتهما إلا بوصفهما ذروة "العربدة القانونية" التي تمارسها الولايات المتحدة باسم القانون الدولي، وهي في الواقع تدمّره من الداخل.

واشنطن لا تحاكم مادورو لأنه "ديكتاتور" كما تزعم في خطابها الرسمي، بل لأنها تسعى إلى اختطاف رمزيته السياسية بوصفه وريثًا مباشرًا لتجربة هوغو تشافيز، وامتدادًا تاريخيًا لخطّ السيادة والتحرر الذي دشّنه سيمون دو بوليفار. فالقضية هنا ليست حقوق إنسان ولا ديمقراطية، بل معركة على الذاكرة والرمز والمعنى: من يملك حق تمثيل أمريكا اللاتينية، ومن يجرؤ على كسر التبعية.

اللافت أن الولايات المتحدة بدأت عمليًا في تطبيق ما يمكن تسميته بـ"القضاء الكوني" ولكن بأسلوب انتقائي فاضح. فهي تتجاهل، بل وتبرر، جرائم حرب موثقة يرتكبها حلفاؤها في أكثر من ساحة، بينما تبتدع للرئيس الفنزويلي تهمًا من نوع "الإرهاب المخدراتي" (Narco-terrorism)، وهي صيغة قانونية هجينة تُستعمل لتجريد الخصم السياسي من أي حصانة سيادية، وتهيئة الرأي العام الدولي لفكرة اختطافه أو تسليمه قسرًا.

هذا التحرك لا ينفصل عن توصيات دوائر الأمن القومي الأمريكي، التي تعتبر أن فنزويلا تحوّلت إلى "مرفأ آمن" للنفوذ الصيني والروسي والإيراني في نصف الكرة الغربي. وعليه، فإن استهداف مادورو لا يتعلق بشخصه، بل بخيارات بلاده الاستراتيجية: الخروج من مدار الهيمنة الدولارية، السعي لبناء شراكات بديلة، واستعادة السيطرة الوطنية على أكبر احتياطي نفطي مؤكد في العالم.

بهذا المعنى، لا يمكن وصف ما يجري إلا كـاختطاف سياسي مكتمل الأركان: اختطاف لرئيس منتخب، واختطاف لسيادة دولة، واختطاف لفكرة أن العالم ما يزال يحكمه قانون دولي لا شريعة الغاب. إنها رسالة واضحة لبقية دول الجنوب: من يجرؤ على العصيان، يُجرَّد من الحصانة، ويُلاحق كـ"مجرم" في نظام دولي لم يعد يخفي انحيازه ولا عنفه.

سجلّ العربدة – «الكوندور» التي لا يشبع

لكي نفهم لماذا «تعربد» عقيدة مونرو اليوم بلا أقنعة، لا بدّ من العودة إلى صفحات الدم التي خُطّت في القارة الجنوبية منذ منتصف القرن العشرين. فالتاريخ الأمريكي في أمريكا اللاتينية ليس سجلّ شراكات أو دعم ديمقراطي، بل «كتالوج» متراكم من الانقلابات، الاغتيالات، والحروب القذرة التي صيغت تحت لافتات شتّى: مكافحة الشيوعية أمس، ومكافحة المخدرات والإرهاب اليوم. تتبدّل الشعارات، لكن اليد واحدة.

1) غواتيمالا 1954: «جمهورية الموز» الأولى

حين حاول الرئيس جاكوبو أربينز إطلاق إصلاح زراعي يوزّع الأراضي غير المستصلحة على الفلاحين، اصطدم مباشرة بمصالح شركة United Fruit Company. الردّ جاء سريعًا: عملية PBSuccess التي أدارتها CIA للإطاحة بالرئيس المنتخب وتنصيب حكم عسكري موالٍ. هنا، لم تكن «مونرو» نصًا نظريًا، بل ممارسة صريحة: إسقاط الديمقراطية من أجل أرباح الفواكه.

2) تشيلي 1973: خيانة الاستخبارات لسلفادور أليندي

في 11 سبتمبر 1973—تاريخ يتذكّره اللاتينيون جيّدًا—اقتحمت الدبابات القصر الرئاسي في سانتياغو. سقط سلفادور أليندي شهيدًا لخياره السيادي، وصعد أوغستو بينوشيه بدعم مباشر من هنري كيسنجر. «عربدة» واشنطن هنا لم تقتصر على الانقلاب، بل امتدّت إلى تحويل تشيلي مختبرًا لنيوليبرالية متوحّشة: خصخصة قسرية، قمع دموي، وآلاف المصفّين في الملاعب والسجون.

3) عملية «كوندور»: الأوركسترا القاتلة

في سبعينيات القرن الماضي، أشرفت واشنطن على تنسيق استخباراتي عابر للحدود عُرف بـعملية كوندور، جمع ست دول: الأرجنتين، تشيلي، البرازيل، باراغواي، أوروغواي وبوليفيا. الهدف كان واضحًا: ملاحقة

أي معارض لسياسات واشنطن أينما وُجد. سقط مفهوم اللجوء، وتحوّلت الحدود إلى تفاصيل إدارية لا تحمي أحدًا من «مخالب الكوندور».

4) بنما 1989: السيناريو الأصلي لاختطاف الرؤساء

ما تحاول واشنطن اليوم تسويغه مع نيكولاس مادورو، نفّذته حرفيًا مع مانويل نورييغا. غزو عسكري كامل لبنما تحت اسم عملية القضية العادلة، بذريعة المخدرات، انتهى باختطاف رئيس دولة واقتياده إلى فلوريدا لمحاكمته. تلك كانت اللحظة التي أُعلن فيها—بلا مواربة—أن سيادة الدول اللاتينية تنتهي حيث تبدأ «أجندة العدالة الأمريكية».

العربدة الرقمية والموارد – من النفط إلى «الليثيوم»

في القرن الحادي والعشرين، لم تعد العربدة تكتفي بالدبابات، بل انتقلت إلى الفضاء الرقمي وسوق المعادن الثمينة. وهنا يبرز اسم إيلون ماسك كأحد «راقصي» مونرو الجدد.

صراع الليثيوم وفنزويلا: عندما حدث الانقلاب ضد «إيفو موراليس» في بوليفيا عام 2019، غرد إيلون ماسك بعبارته الشهيرة التي تفيض «عربدة»: «سنقوم بالانقلاب ضد من نريد! تعاملوا مع الأمر». كان الهدف هو «الليثيوم» البوليفي الضروري لبطاريات سيارات تيسلا. فنزويلا، التي تمتلك النفط والذهب، تقع في قلب هذا الصراع. «الاختطاف» السياسي لمادورو يهدف لضمان وصول الشركات الأمريكية لهذه الموارد دون «إزعاج» سيادي. واشنطن ترى أن فنزويلا «تعربد» خارج السرب برفضها الخصخصة، لذا ترد واشنطن بـ «عربدة» مضادة تهدف لتدمير العملة الوطنية (البوليفار) وتحريض الشارع عبر حملات «التضليل الرقمي» التي يقودها أباطرة وادي السليكون.

في سياق آخر، تشير الوثائق المسربة والتوصيات الأخيرة الصادرة عن مراكز الأبحاث المرتبطة بالبنتاغون إلى أن أمريكا اللاتينية لم تعد مجرد حديقة خلفية، بل أصبحت «جبهة القتال الأولى» ضد التعددية القطبية. وهنا يمكن الاستدلال بتوصيات الأمن القومي ،التي تشتمل على:

عزل كاراكاس: ليس كهدف نهائي، بل كخطوة لكسر حلف (فنزويلا-كوبا-نيكاراغوا).

سلاح العقوبات: تحويل النظام المالي العالمي إلى «مقصلة» سياسية. العقوبات على فنزويلا ليست اقتصادية فقط، بل هي «حرب إبادة صامتة» تهدف لدفع الشعب للانقلاب على رئيسه.

الشرعية الموازية: ابتكار مفهوم «الرئيس البديل» (كما حدث مع غوايدو)، وهو نوع من العربدة الدبلوماسية التي تضرب عرض الحائط بمفهوم الدولة الوطنية

هل سقط القناع؟

إن الربط بين «مونرو الاستعراضية» بثقافة الديبلوماسية الناعمة و»مونرو الاستراتيجي» يكشف ازدواجية المعايير؛ فبينما يتم الترويج للقيم الليبرالية والديمقراطية، تُمارس على الأرض سياسات «خنق الشعوب» وتدبير الانقلابات. إن محاولة اختطاف شرعية فنزويلا اليوم ليست دفاعاً عن حقوق الإنسان، بل هي محاولة لاستعادة السيطرة على الموارد الحيوية في لحظة عالمية حرجة.

واشنطن التي غنت لها مارلين «عيد ميلاد سعيد»، هي نفسها التي تقدم اليوم «هدايا مفخخة» لشعوب القارة اللاتينية، مؤكدة أن «الحديقة الخلفية» يجب أن تظل مطيعة، حتى لو تطلب الأمر العودة إلى أساليب القرصنة السياسية.

إنّ الربط بين «مونرو الاستعراضية»—بوصفها خطابًا ناعمًا يروّج للقيم الليبرالية وحقوق الإنسان—و**«مونرو الاستراتيجية»**—بوصفها ممارسة صلبة تُدار بالأدوات الخشنة—يكشف ازدواجية معايير بنيوية في السياسة الخارجية الأمريكية. فبينما تُقدِّم الولايات المتحدة كحارس للديمقراطية، تُمارَس على الأرض سياسات خنق اقتصادي، وتدبير انقلابات، وتجريد دولٍ كاملة من حقها في القرار السيادي. ليست المفارقة في الخطاب، بل في الإصرار على الجمع بين التسويق الأخلاقي والهيمنة العملية.

في هذا الإطار، لا تبدو محاولة اختطاف شرعية فنزويلا دفاعًا عن حقوق الإنسان، بقدر ما هي مسعى لاستعادة السيطرة على موارد حيوية—النفط والذهب—في لحظة عالمية حرجة يتراجع فيها وزن الأحادية القطبية. فحين تتبدّل موازين القوة، تتقدّم «مونرو الاستراتيجية» لتفرض قواعدها: حصار مالي، عقوبات خانقة، وتشكيك ممنهج في الشرعية السياسية. هنا يصبح «القانون» أداة ضغط، لا معيار عدالة.

تعمل «الدبلوماسية الناعمة» كستار لغوي يُخفي العنف البنيوي. تُطلق شعارات الحكم الرشيد والشفافية، بينما تُصمَّم سياسات تُفقِر الشعوب وتُضعف العملات الوطنية وتُفكِّك العقد الاجتماعي. وفي اللحظة التي لا يُنتِج فيها الخنق الاقتصادي الانصياع المطلوب، يُستدعى خيار «الشرعية الموازية» أو الفوضى المُدارة. إنها هندسة سياسية تُعيد تعريف السيادة باعتبارها امتيازًا مشروطًا بالطاعة.

رمزيًا، تبدو الصورة صارخة: واشنطن التي غنّت لها مارلين مونرو «عيد ميلاد سعيد» في ذروة استعراض القوة الناعمة، هي نفسها التي تُقدّم اليوم «هدايا مفخخة» لشعوب القارة اللاتينية. هدايا مغلّفة بخطاب الحرية، ومشحونة بعقوبات تُحوِّل العيش اليومي إلى معركة بقاء. إنّها رسالة واضحة بأن «الحديقة الخلفية» يجب أن تظل مطيعة، ولو تطلّب الأمر العودة إلى أساليب القرصنة السياسية.

الخلاصة أنّ ازدواجية «مونرو» ليست خللًا طارئًا، بل منهجًا مستقرًّا: خطابٌ يُطمئن الداخل ويُسوِّق الخارج، وممارسةٌ تُحكِم القبضة حين تتحدّى الدول حدود المرسوم لها. وبين الاستعراض والاستراتيجية، تُدفع الشعوب ثمنًا مضاعفًا—اقتصاديًا وسياديًا—في عالمٍ يتّسع فيه الفارق بين ما يُقال وما يُفعل.

الرقصة الأخيرة

بينما تستمرّ «عربدة مونرو» في أروقة مراكز القرار بواشنطن، تدرك دول القارة اللاتينية أنّ الرقص مع النظام الأمريكي مكلف، مهما ارتدى من أقنعة الشعبوية والديمقراطية المزعومة. فالتجربة التاريخية—من الانقلابات إلى العقوبات—أثبتت أنّ كلفة «الاصطفاف الآمن» لا تقلّ عن كلفة العصيان، وأنّ وعود الشراكة غالبًا ما تُترجَم تبعيةً مقنّعة. في هذا السياق، لم تعد الولايات المتحدة قادرة على إخفاء تناقض خطابها: تُحدّث عن القيم، وتمارس الخنق.

لا كولومبيا بمنأى عن الارتدادات، وقد خبرت عقودًا من «الأمننة» التي عمّقت العنف بدل أن تُنهيه. ولا المكسيك خارج المعادلة، حيث تتقاطع ملفات الهجرة والمخدرات مع ضغوط السوق والعقوبات الرمزية. أمّا البرازيل—حتى بعودة لولا دا سيلفا—فلا يمكنها الاغترار بفكرة أنّ الصعود إلى «قيادة الجنوب العالمي» يمرّ بلا أثمان. فكلّ محاولة لتوسيع هامش الاستقلال تصطدم بشبكة مصالح، وأدوات ضغط، وقواعد لعبة صيغت خارج القارة.

صحيح أنّ العالم يشهد تحوّلًا نحو التعدّدية القطبية، وأنّ تكتلات مثل البريكس فتحت نوافذ بديلة للتمويل والتجارة والسياسة، لكنّ هذه النوافذ لا تُغني وحدها عن إعادة بناء الداخل. فالتحالفات الهشّة، مهما بدت واعدة، لا تُنتج سيادة مستدامة إن لم تُسندها سياسات صناعية، وعدالة اجتماعية، واستقلال مالي نسبي. هنا تحديدًا تكمن المعضلة: كيف تنتقل دول القارة من ردّ الفعل إلى الفعل، ومن إدارة الأزمات إلى صياغة مشروع تحرّر؟

السؤال المركزي إذن ليس إن كانت «عربدة مونرو» ستتوقّف—فالتاريخ يقول إنّها تتكيّف—بل متى يبلغ صبر الأمم مداه الأقصى. متى يتحوّل الخضوع الأبدي إلى ديكولونيالية حقيقية تتجاوز الخطابات وتكسر الحلقة: تبعية/عقاب/تطبيع؟ الإجابة لا تكمن في القطيعة الفجّة ولا في الارتماء الكامل، بل في بناء كتلة تاريخية داخلية قادرة على تفاوض الندّ للندّ، وعلى تنويع الشراكات دون استبدال تبعية بأخرى.

إنّ لحظة التحوّل، إن جاءت، ستأتي من تلاقي ثلاثة شروط: وعي تاريخي لا يُخدَع بالاستعراض، واقتصاد سياسي يُعيد توزيع القوة داخل المجتمع، وإرادة إقليمية تُنسّق دون أوهام. عندها فقط، قد تجد «مونرو» نفسها مضطرة إلى خفض صوتها—لا لأنّها اقتنعت، بل لأنّ القارة قرّرت أخيرًا أن ترقص على إيقاعها الخاص.

قانون المالية 2026:

بين الميزانية والتحديات الاجتماعية

بقلم الهادي دحمان

يُعد قانون المالية لسنة 2026، الصادر بمقتضى نص القانون عدد 17 لسنة 2025 المؤرخ في 12 ديسمبر 2025، من أهم وأخطر قوانين المالية وتقديرات الميزانية، ليس فقط لسنة 2026، بل أيضًا لما يعرف بـ الثلاثية القادمة وما يترتب عليها، نظرًا لتعدد تداعياته المباشرة على مستوى معيشة التونسيين، قدرتهم الشرائية، الحماية الاجتماعية، الجباية، والسياسة التأجيرية في القطاعات العمومية والخاصة على حد سواء.

تطغى عادة المقاربة المالية والمحاسبية على قوانين المالية، بينما يغيب الاعتماد على مقاربات متعددة الأبعاد والاختصاصات في مجالات العلوم الاجتماعية والسياسية والاكتوارية. غير أن القانون الأخير تضمن فصولًا متعددة ذات صلة مباشرة بالضمان الاجتماعي، تنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية، ومراجعة سلم الجباية المفروضة على أصحاب الجرايات بأنواعها.

وللأسف، تم تمرير فصول مشروع القانون دون ردود فعل تذكر من المختصين في الجباية، المنظمات المهنية، والأطراف الاجتماعية، باستثناء بعض الندوات الفنية ذات الطابع النخبوي، والتي جرت خارج سياق برامج الأحزاب والقوى الاجتماعية والمجتمع المدني. كما تضمنت نصوص القانون إجراءات أفقية وأحادية بادرت بها السلطة السياسية والحكومة، خارج سياق الحوار الاجتماعي ومؤسساته، وعلى رأسها المجلس الوطني للحوار الاجتماعي، الذي بقي مجرد وعاء فارغ من الصلاحيات المقررة له تشريعيًا.

إن اعتماد قراءة شمولية للقانون تفرض مراعاة الانعكاسات الآنية والمستقبلية للإجراءات المتخذة تحت شعار الدولة الاجتماعية والإصلاح وخدمة الفئات الشعبية، بما يشمل الفصل 15 الذي يتناول الزيادات في الأجور والمرتبات في القطاعين العام والخاص للسنوات 2026 و2027 و2028، بالإضافة إلى مراجعة جرايات المتقاعدين وذوي الحقوق بمقتضى أمر استثنائي، في سابقة تشريعية على التشريع التونسي، خصوصًا في ما يتعلق بالجرايات الخاضعة لنصوص التعديل الآلي وربطها بالأجر المضمون في القطاع الخاص.

دون الغوص في الشكلية القانونية، فإن إدراج الترفيع بهذه الطريقة يترك مساحة واسعة للتأويل والتقدير حول قيمة الزيادات، توزيعها وجدولتها بين السنوات والأسلاك، في ظل غياب حوار اجتماعي أو تقديرات مالية دقيقة تغطي ثلاث سنوات بشكل منهجي. وفي المقابل، استمر تطبيق المساهمة التضامنية الوقتية والظرفية على الأجور والجرايات، التي تحولت إلى أداة دائمة شبيهة بالريع أو الأتاوة.

سبق هذا الإجراء جدل واسع حول الاستفادة من امتيازات عينية ومالية، خاصة للنواب، بما يضغط على الميزانية العامة للدولة ويؤثر على السيولة المالية للصناديق الاجتماعية. وفي غياب إصلاحات هيكلية لمنظومات الضمان الاجتماعي، اعتمدت الحكومة خيار الترقيع عبر فرض ضرائب وأتاوات جديدة لتمويل الصناديق، دون تعديل الأنظمة القائمة، في محاولة لإدخال نموذج هجين للرسملة خارج التمويل الذاتي، ودون مساهمة مباشرة من ميزانية الدولة.

كما جاء القانون بتعديلات ضريبية وجبائية تبدأ من 2027 وتمتد ثلاث سنوات، تشمل تنقيص قاعدة احتساب الضريبة على جرايات المتقاعدين من 25% حاليًا إلى 50% من الإعفاء في الجدول العام لضريبة الدخل، مما يزيد الفجوة بين أصحاب الجرايات العليا والمتقاعدين من ذوي الاستحقاقات المتوسطة والضعيفة.

سوف نتناول لاحقًا مقاربة نقدية مقارنة بمنظار إصلاحي لمنظومات الضمان الاجتماعي، التي تبقى أحد أهم روافد الأمان الاجتماعي عبر التحويلات الاجتماعية، كعنوان للعدالة الاجتماعية، ضمن سياسة تأجير منصفة ومحفزة تحركها الآليات التشاركية والحوار الاجتماعي، صمام أمان السلم الاجتماعي، وخدمة أهداف التنمية المستدامة، التي غابت عن أهداف قانون المالية الحالي.

ترامب أمام الجمهوريين:

خطاب طويل يخلط الأمن بالاقتصاد والحرب على الإعلام

ترامب أمام الجمهوريين: خطاب طويل بين التعبئة، الإعلام، والسياسة في خطاب طويل ومتشعّب أمام قيادات الجمهوريين، بدا الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أقرب إلى مونولوغ سياسي منه إلى كلمة رسمية منضبطة. قدم ما اعتبره "خريطة طريق للانتصار" في الانتخابات المقبلة، واضعًا خصومه الديمقراطيين ووسائل الإعلام في سلّة واحدة، مؤكدًا أن المشكلة ليست نقص الحجج، بل "الأخبار الكاذبة". منذ اللحظات الأولى، حرص ترامب على تثبيت نبرة احتفالية تُشعر الحاضرين بأنهم في "غرفة انتصار"، مكثرًا من الثناء على شخصيات حزبية وبرلمانية، قبل أن ينتقل إلى قلب المعركة: سردية انتخابية تعتمد التعبئة العاطفية أكثر من المعلومات الدقيقة، حيث تُفرض الانتصارات على الدقة، والإيحاء على التوثيق، والمقارنة على البرنامج السياسي الواضح، وهو ما يعكس استراتيجية شعبوية تقيس النجاح بالقدرة على جذب الانتباه وتثبيت الولاء الحزبي أكثر من صياغة سياسات قابلة للتنفيذ.

بداية احتفالية وتمهيد لصراع واسع

افتتح ترامب كلمته بالتحية والمديح للأفراد بأسمائهم ووظائفهم داخل الحزب، مضيفًا طابعًا "عائليًا" للقاعة. الهدف الظاهري هو شكر القيادات، بينما الهدف الاستراتيجي هو إعادة تأكيد مركزه كـ"قائد" وموزع للثناء السياسي كعملة للولاء والانضباط. هذه الافتتاحية جزء من بنية الخطاب: الجمهوريون فريق واحد في مواجهة خصم متعدد الوجوه: الديمقراطيون، الإعلام، والمؤسسات التي يصفها بأنها منحازة. ومنذ اللحظة التي قال فيها: "سنمنحكم اليوم ذخيرة"، بدا الخطاب كـ"ورشة تعبئة" تهدف إلى تزويد الجمهوريين بنقاط حديث جاهزة (Talking Points) تُستعمل في المنابر الإعلامية والدوائر الانتخابية، وهو يشبه المدرّب الذي يوزع الذخائر على الجنود قبل المعركة السياسية. من خلال هذا الأسلوب، يخلق ترامب شعورًا بالوحدة ويغذي الانتماء الحزبي، بينما يُضعف أي نقاش مستقل أو نقد موضوعي للسياسات.

الإعلام بوصفه خصمًا... "الأخبار الكاذبة"

تكرّر مفهوم "الأخبار الكاذبة" في الخطاب ليصبح آلية تفسير شاملة لكل ما يُعتبر غير موفق أو سلبي في التغطية الإعلامية. إذا لم تصل رسالته للجمهور، أو لم تُذكر عباراته في التقارير، فاللوم يقع على الإعلام. بذلك، حوّل ترامب الإعلام إلى خصم أخلاقي وليس كوسيط رقابي أو ناقل للحقائق. في مثال اقتحام الكابيتول، ذكّر بعبارة "بسلام وبوطنية"، مؤكدًا أن وسائل الإعلام لم تبرز ذلك. هنا، لا يهم دقة الادعاء بقدر ما تهم وظيفة السرد الرمزية: بناء إحساس بالظلم والتلاعب، وإعادة صياغة الأحداث بما يخدم صورة القائد المظلوم أمام جمهوره. هذا الأسلوب يسمح له بتحويل أي نقاش سياسي إلى لعبة أخلاقية، حيث يصبح كل خصم "كاذبًا" وكل مؤيد "صادقًا"، ما يعمّق الانقسام ويضعف مؤسسات الرقابة.

من السياسة الداخلية إلى "إنجاز عسكري"... خطاب الهيبة

انتقل ترامب فجأة إلى حديث عن "إنجاز عسكري مذهل"، مفصّلًا تفاصيل حول الطائرات والقوات على الأرض وعمليات في الخارج، دون سياق رسمي أو دبلوماسي. الهدف ليس توضيحيًا بل تعبوي: تصوير نفسه كرئيس قادر على تنفيذ عمليات معقدة، وبناء صورة زعيم قوي ومتقن، وهو عنصر رئيسي في خطاب "الهيبة السياسية". هذه القفزة تعكس استراتيجية شعبوية قائمة على الرمزية العسكرية لتقوية الحضور الداخلي، وتحويل الإنجازات المبهمة إلى مادة تعبئة، مع تهميش التحليل الواقعي أو مساءلة المؤسسات. بذلك، يُظهر ترامب أن القوة الشخصية والمقدرة على التحكم في الملفات تُعدّ أهم من الإجراءات الرسمية.

الخصم بوصفه شريرًا... الثنائية الأخلاقية

السياسة عند ترامب ليست مجرد تنافس برامج، بل مواجهة أخلاقية. شومر "رجل سيئ"، الديمقراطيون خصوم "مضللون"، الإعلام "كاذب". السخرية والتجريم أدوات لطمس الحدود بين النقد المشروع والهجوم الشخصي. هذه الثنائية الأخلاقية تسمح بتحويل أي نقاش معقد إلى صراع قيم، مما يعمّق الانقسام ويقلل قدرة المؤسسات على ممارسة رقابة فعالة، ويجعل الجمهور يختار بين "الصدق والفساد"، بدلًا من تقييم السياسات على أساس منطقي أو واقعي.

الاقتصاد والرسوم الجمركية: التعبئة عبر الأرقام

في الجانب الاقتصادي، يضع ترامب سوق الأسهم كدليل على نجاحه ويربط الرسوم الجمركية بملف الأمن القومي والاستثمار، مستخدمًا حكايات قصيرة لتسهيل فهم الملفات المعقدة. بهذه الطريقة، يحول الاقتصاد إلى أداة تعبئة انتخابية، حيث تصبح المؤشرات الاقتصادية مقياسًا أخلاقيًا للنجاح الشخصي وليس مجرد بيانات. القاعدة الشعبية بذلك تُقنع بسهولة بأن نجاحها في الحياة اليومية مرتبط مباشرة بقرارات الرئيس، وليس بالسياسات الاقتصادية العامة أو الأسواق العالمية.

الهجرة والجريمة: الأمن كأداة خطابية

ينسج ترامب العلاقة بين الهجرة والجريمة والعصابات، ويعرض أمثلة مروية لتوليد شعور بالخطر، حيث الأمن يصبح نتيجة تدخل مباشر للرئيس وليس سياسة مؤسساتية. هذه الاستراتيجية الشعبوية تعتمد على إثارة الخوف وتوجيهه للسيطرة على الرأي العام، وتحويل القضايا المعقدة إلى قصص بسيطة قابلة للتداول. الجمهور يُحشد ضد "الآخر" بطريقة أخلاقية، ما يعزز الولاء للرئيس ويزيد الاستقطاب الاجتماعي.

الصحة والأدوية: الدولة القوية والصراع الأخلاقي

يتناول ترامب أسعار الأدوية من خلال حكايات حول التدخل الدولي، ويصور نفسه كمن يضغط على الدول والشركات لتحقيق مصلحة الأمريكيين. بهذه الطريقة، تؤسس الخطابات لرواية "الدولة القوية" و"الرئيس الحازم"، مع تحجيم دور المؤسسات الصحية والرقابية، وجعل القرارات الكبرى مرتبطة بالزعيم شخصيًا، ما يُكسبه مزيدًا من النفوذ الرمزي على الجمهور. استخدام القصص الشخصية والمبالغات السعرية يخلق شعورًا بالقدرة على التأثير العالمي، ويحوّل القضايا الاقتصادية والصحية إلى مشهد أخلاقي يتصارع فيه الرئيس ضد الأعداء.

الانتخابات وهوية الناخب: معركة أخلاقية لا قانونية

في ملف هوية الناخب، يحوّل ترامب النقاش القانوني إلى ثنائيات أخلاقية: من يعارضها "فاسد"، من يقبلها "وطني". بهذه الطريقة، تصبح الانتخابات اختبار ولاء سياسي وأخلاقي للقاعدة، وليس نقاشًا مؤسساتيًا أو قانونيًا. هذا الأسلوب يربط السلطة التنفيذية بالشرعية الأخلاقية، ويجعل أي معارضة أدواتها موضع شك، ويعزز الاستقطاب الحزبي.

ملفات ثقافية ورياضية: السخرية والتحريض

يستغل ترامب قضايا حساسة مثل مشاركة الرجال في الرياضة النسائية لتأجيج الاستياء، ويضيف ملامح فكاهية لتخفيف ثقل الرسالة. الجمع بين السخرية والتحريض يعكس استراتيجية شعبوية لتثبيت القاعدة، مع ضمان تداول الرسالة في وسائل الإعلام الاجتماعية. الأسلوب يبرز قدرة الرئيس على تحويل أي قضية ثقافية إلى أداة تعبئة سياسية.

الرسالة إلى الداخل والخارج

الخطاب موجّه للقاعدة الداخلية وللعالم الخارجي: أمريكا قوية، أسلحتها لا تضاهى، وسياساتها الاقتصادية قادرة على فرض شروطها على الدول الأخرى. الدمج بين السياسة الداخلية والخارجية يعزز صورة الرئيس كقائد شامل، ويستخدم التهديدات الخارجية لتعزيز التماسك الداخلي، وهو تكتيك عبّر عنه ترامب مرارًا في خطاباته، حيث تصبح القوة الدولية امتدادًا للتأثير السياسي الداخلي.

الاستنتاج: خطاب تعبوي أم سياسة عملية؟

ترامب يعتمد على خطاب تعبوي شامل: يثبّت القاعدة، يربك الخصم، ويحوّل الانتخابات إلى استفتاء عاطفي. التفاصيل الدقيقة أقل أهمية من الطاقة التعبوية، وهو يعوّل على أن الجمهور سيختار الرواية كاملة بدل فحص الوقائع. هذا النوع من الخطاب يرفع الاستقطاب، ويضعف المجال العام، ويحوّل السياسة إلى صراع أخلاقي مستمر، حيث تصبح الحقيقة متغيرة وفق مصالح القيادة، والقاعدة الشعبية هي الحكم النهائي على "النجاح" أو "الفشل". عند إعادة قراءة كل عناصر الخطاب معًا، يظهر أن ترامب يوظف الخطاب الشمولي ليجمع بين التعبئة الحزبية، الرمزية العسكرية، الضغط الاقتصادي، الهجوم على الخصوم، وتصوير نفسه كرئيس قادر على مواجهة كل الملفات بمفرده. الجمهور الجمهوري يصبح عنصرًا مركزيًا في إعادة إنتاج الخطاب، بينما المؤسسات التقليدية والإعلام يُحجب دورها الرقابي.

الخطاب نموذج واضح للسياسة الشعبوية المعاصرة، حيث تُختصر السياسات المعقدة إلى قصص قابلة للتداول، وتصبح الأخلاقيات السياسية أداة لإدارة الولاء والانقسام، والنجاح السياسي يُقاس بالقدرة على الاستقطاب والتحكم في السرد العام، وليس بفعالية البرامج والنتائج الواقعية.

التضامن الأممي في مواجهة التدخل في سيادة الشعوب
من كاراكاس إلى تونس:

الحركة النقابية ترفع "لا" في وجه منطق الاختطاف والحصار

لم يعد الحديث عن "اختطاف" الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو مجرّد تسريب أمني عابر أو سيناريو افتراضي في كواليس السياسة الدولية، بل تحوّل إلى عنوان كاشف عن طبيعة المرحلة الراهنة في النظام العالمي. مرحلة يُعاد فيها تطبيع فكرة إزاحة رؤساء دول ذات سيادة بالقوة، سواء عبر الانقلابات أو الحصار أو حتى الاختطاف، تحت شعارات جوفاء مثل "الديمقراطية" و"حقوق الإنسان"، فيما الواقع يحكمه منطق القوة العارية.

فنزويلا، منذ صعود المشروع البوليفاري، لم تُعامَل كدولة لها الحق في الاختلاف السياسي أو في اختيار نموذجها التنموي، بل اعتُبرت "حالة يجب تصحيحها". ومنذ ذلك الحين، توالت الأدوات نفسها: عقوبات اقتصادية خانقة تُقدَّم بوصفها "ضغطًا دبلوماسيًا"، تجفيف ممنهج للموارد، مصادرة للأصول، دعم لمحاولات انقلابية فاشلة، وصولًا اليوم إلى النقاش العلني حول تحييد القيادة. في هذا السياق، لا يبدو التهديد بالاختطاف انحرافًا عن المعايير الدولية، بل نتيجة منطقية لمسار طويل من تطبيع التدخل في الشأن الداخلي لدولة مستقلة.

فرنسا الأبية: كسر الاصطفاف الأطلسي والدفاع عن السيادة

في أوروبا، برز موقف La France Insoumise (فرنسا الأبية) كاستثناء لافت في المشهد السياسي الغربي، الذي يراوح بين الصمت والتبرير. رفضت الحركة، بقيادة جان لوك ميلونشون، الانخراط في سردية شيطنة فنزويلا أو تبييض التدخل الخارجي، مؤكدة أن الديمقراطية لا تُصدَّر بالقوة ولا تُحمى عبر الحصار أو تهديد قادة الدول.

اعتبرت فرنسا الأبية أن أي مساس بسيادة فنزويلا، بما في ذلك التلويح بالاختطاف أو تغيير النظام بالقوة، يشكّل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي ويعيد إنتاج منطق الوصاية الإمبريالية الذي دمّر دولًا وشعوبًا باسم "القيم". هذا الموقف لا يدافع عن أشخاص أو نماذج بعينها، بل يستعيد جوهر اليسار الأممي: السيادة شرطٌ للديمقراطية، والخلاف السياسي لا يبرّر الانقلاب أو العقاب الجماعي. وهكذا يصبح صوت فرنسا الأبية جزءًا من جبهة دولية أوسع ترفض الاصطفاف الأعمى خلف الأطلسي وتعيد الاعتبار لإرادة الشعوب.

بيان نقابي دولي يكسر الصمت

في مواجهة هذا المسار الخطير، برز موقف الحركة النقابية الدولية كأحد الأصوات القليلة التي سمّت الأشياء بأسمائها. فقد أصدرت الكونفدرالية النقابية الدولية وكونفدرالية النقابات في الأمريكتين، يوم 7 جانفي 2026، بيانًا مشتركًا شديد اللهجة أدان فيه العدوان العسكري الأمريكي على فنزويلا، واعتبره خرقًا صارخًا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وانتهاكًا مباشرًا لسيادة دولة عضو في المجتمع الدولي.

وأكد البيان أن الهجوم، الذي شمل قصف مواقع في العاصمة كاراكاس، وما رافقه من أنباء عن اعتقال الرئيس مادورو وزوجته، يمثّل تصعيدًا بالغ الخطورة، لا يهدد فنزويلا وحدها، بل يفتح الباب أمام سابقة دولية خطيرة تقوم على شرعنة القوة وتهميش القانون.

وشددت المنظمتان على أن مصير فنزويلا يحدده شعبها وحده، عبر آليات ديمقراطية وسلمية، دون تدخل خارجي أو محاولات لتغيير النظام بالقوة، معتبرتين أن الدفاع عن السيادة الوطنية ليس شعارًا سياسيًا، بل شرط أساسي لأي حديث جدي عن الديمقراطية وحقوق الإنسان.

لا للسياسة بالمكيالين

في جانب حقوق الإنسان، دعت الـCSI والـCSA إلى تقديم دليل واضح على سلامة الرئيس مادورو وزوجته، واحترام الكرامة الإنسانية لكل المحتجزين، مطالبتين بشفافية كاملة حول ما جرى، وبالإفراج عن جميع المعتقلين.

كما رفض البيان بشكل صريح منطق الازدواجية الذي يحوّل حقوق الإنسان إلى أداة انتقائية تُستخدم ضد دول بعينها، بينما تُغضّ الأطراف عن انتهاكات حلفاء القوة الكبرى. وأكدت الكونفدراليتان ضرورة الوقف الفوري لكل الأعمال العدائية، والعودة إلى قنوات الحوار والدبلوماسية، مشددتين على أن أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي يجب أن تبقيا منطقة سلام، لا ساحة مفتوحة لتجريب العقائد العسكرية القديمة بثوب جديد.

صوت عربي نقابي: السيادة خط أحمر

في السياق ذاته، عبّر الاتحاد العربي للنقابات عن إدانته الشديدة للاعتداء على سيادة فنزويلا، معتبرًا أن ما يجري يمثل فصلًا جديدًا من فصول العربدة الإمبريالية ومحاولة مكشوفة لفرض الوصاية على الشعوب والتحكم في مقدراتها.

وأكد الاتحاد أن استهداف رئيس دولة ذات سيادة، تحت أي ذريعة، يشكل اعتداءً مباشرًا على مبدأ تقرير المصير، وانتهاكًا سافرًا للقانون الدولي، داعيًا إلى توحيد المواقف النقابية العربية والأممية في مواجهة سياسات الحصار والانقلابات المقنّعة.

هذا الموقف يندرج ضمن تقليد نقابي عربي يرى أن النضال الاجتماعي لا ينفصل عن معركة الاستقلال الوطني، وأن الدفاع عن حقوق العمال يمرّ بالضرورة عبر الدفاع عن سيادة الدول وحق شعوبها في اختيار طريقها دون ابتزاز أو تهديد.

من تونس: إدانة بلا مواربة

أما في تونس، فقد كان موقف الاتحاد العام التونسي للشغل واضحًا وحاسمًا. إذ أدان الاتحاد العدوان الأمريكي على فنزويلا، واصفًا إياه بـالإرهاب الدولي الذي يستهدف سيادة الدول ويضرب جوهر الشرعية الدولية.

واعتبر أن ما تتعرض له فنزويلا يندرج ضمن سياسة ممنهجة قائمة على القوة والابتزاز وتجاوز كل الأعراف الدبلوماسية. وشدد الاتحاد على تضامنه الكامل مع الشعب الفنزويلي وقواه العمالية، محذرًا من أن تطبيع الاعتداء على دولة ذات سيادة يشكّل تهديدًا مباشرًا لكل الشعوب، خاصة في ظل تراجع خطير لاحترام القانون الدولي وصعود منطق الهيمنة بدل الحوار.

هذا الموقف لا يمكن فصله عن تاريخ المنظمة الشغيلة التونسية، التي وُلدت في قلب معركة التحرر الوطني، وتدرك أن المساس بسيادة دولة في أمريكا اللاتينية اليوم قد يتحول إلى سابقة تُستعمل غدًا ضد شعوب أخرى، شمالًا وجنوبًا.

أممية تتجدد في زمن القوة

إن التقاطع بين مواقف الحركة النقابية الدولية، والاتحاد العربي للنقابات، والاتحاد العام التونسي للشغل، ليس مجرد تلاقي بيانات، بل تعبير عن خيط أممي مشترك يعيد الاعتبار لفكرة التضامن بين الشعوب في مواجهة منطق الهيمنة.

أممية لا تُختزل في الشعارات، بل تتجسّد في مواقف واضحة ضد التدخلات العسكرية، والعقوبات الجماعية، ومحاولات فرض التغيير بالقوة. العامل الفنزويلي الذي يدفع ثمن الحصار، والموظف التونسي الذي يواجه شروط المؤسسات المالية الدولية، وكل الشعوب التي تُستهدف سيادتها باسم "الإصلاح" أو "الاستقرار"، تجد نفسها اليوم في خندق واحد.

"لا" التي تُربك الإمبراطورية

في المحصلة، ليست قضية مادورو وحده، ولا حتى قضية فنزويلا فقط. إنها قضية عالم يُراد له أن يعتاد فكرة أن الرؤساء يمكن اختطافهم، وأن الشعوب يمكن معاقبتها، وأن القانون الدولي مجرد توصية أخلاقية تُعلّق عند تعارضها مع مصالح الأقوياء.

في مواجهة هذا المسار، يتحول كل موقف نقابي أو سياسي واضح إلى فعل مقاومة بحد ذاته. فالإمبراطورية، مهما بدا نفوذها مطلقًا، تخشى شيئًا واحدًا: أن تتلاقى الأصوات الرافضة، شمالًا وجنوبًا، في جبهة أممية تُعيد الاعتبار لمعنى السيادة، ولمكانة الشعوب، ولحقها في تقرير مصيرها دون تهديد أو اختطاف.

وهنا بالضبط، تتحوّل "لا" الصغيرة إلى فعل سياسي كبير، وإلى بداية استعادة العالم من قبضة القوة العارية.

لتتجاوز ايطاليا :

قريبا تصبح تونس ثاني أكبر منتج لزيت الزيتون في العالم

كشف موقع بريطاني ان تونس تستعد لتصبح ثاني أكبر منتج لزيت الزيتون في العالم، بعد إسبانيا ، بفضل موسم 2026-2025 الذي يُوصف بأنه من أقوى المواسم في السنوات الأخيرة.

وذكرت صحيفة « فايننشال تايمز» البريطانية ، ان تونس «على وشك» تجاوز إيطاليا ، حيث تتراوح تقديرات المحصول بين 380 ألف و400 ألف طن ، بينما تصل توقعات القطاع إلى 500 ألف طن.

و تُفسر الصحيفة البريطانية هذا الارتفاع في التصنيف بأنه نتيجة لتضافر عوامل دورية وهيكلية : فقد ساهم هطول الأمطار الغزيرة وارتفاع الأسعار العالمية في تعزيز الإنتاج، في وقت عانى فيه منافسون رئيسيون في منطقة البحر الأبيض المتوسط من الجفاف والإجهاد المناخي في المواسم الزراعية الأخيرة. وتشير صحيفة فاينشال تايمز أيضاً إلى أن أسعار الزيت بلغت ذروتها عند حوالي 10,000 دولار للطن ، مما عزز الاهتمام بالإمدادات التونسية في ظل حالة عدم اليقين التي تكتنف إمدادات جنوب أوروبا.

و أكدت ان تونس تتمتع حوالي 107 ملايين شجرة مع ميزة هيكلية أساسية وهي ان قطاع زراعة زيتون واسع النطاق. وتشير البيانات الفنية التونسية إلى مساحة زراعة زيتون تُقدر بنحو مليوني هكتار، تضم حوالي 107 ملايين شجرة ، وهي كتلة حرجة تسمح للبلاد بالاستفادة السريعة من سنوات وفرة إنتاج الزيتون.

ومازال النفط التونسي (زيت الزيتون) يُصدّر بكميات كبيرة من الموانئ ، ليُخلط أو يُعاد تعبئته في أسواق الوجهة، لا سيما في أوروبا. وقدّرت دراسة استقصائية أن نحو 90% من متوسط الإنتاج السنوي يُصدّر غير معبأ ، في ظلّ قيود تتعلق بالائتمان، ومرافق التعبئة والتغليف، والتخزين، واحتكار السوق من قِبل عدد قليل من الشركات الكبرى.

توقعات منظمة الأغذية والزراعة

وفي السياق الدولي، أفادت منظمة الأغذية والزراعة أيضاً بأنه بعد ذروة الأسعار في بداية عام 2024 والتطبيع اللاحق مع تعافي الإمدادات، لا يزال سوق زيت الزيتون عرضة للتقلبات والمخاطر المناخية ، بينما تتوقع المنظمة استقراراً كبيراً في الإنتاج العالمي ونمواً في التجارة خلال الفترة 2025-2026.

سجل إنتاجي يستحق الاستفادة منه

إن صعود تونس إلى المركز الثاني عالميًا، إذا ما تأكد ذلك من خلال بيانات الحملة النهائية، سيمثل إنجازًا هامًا لدولة تعتمد على صادرات المنتجات الزراعية والغذائية كمصدر رئيسي للعملة. ومع ذلك، يرى المراقبون أن استدامة هذه الميزة ستعتمد على قدرة البلاد على تحويل إنتاجها القياسي إلى ربحية أكبر على امتداد سلسلة التوريد ، من خلال زيادة عمليات التعبئة والتغليف، والتسويق، والاستثمار في الخدمات اللوجستية، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ.

المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وإندونيسيا

في غضون ذلك، أعلن وزير الخارجية التونسي، محمد علي نفطي ، في الأيام الأخيرة، أن بلاده تستعد لبدء مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لتعزيز الإطار القانوني الثنائي ورفع حصة تصدير زيت الزيتون السنوية إلى 100 ألف طن . كما بدأت تونس مفاوضات مع الولايات المتحدة لمراجعة الرسوم الجمركية المفروضة في هذا السياق، ومع إندونيسيا لتسهيل وصول زيت الزيتون التونسي إلى الأسواق الإندونيسية، فضلاً عن الترويج له في الهند واليابان وكوريا الجنوبية ، مع تكثيف الجهود لاستكشاف أسواق جديدة.

دخول الاتحاد الأوروبي

يندرج الملف الأوروبي ضمن سياق تنظيمي يرتبط فيه الوصول إلى الإعفاء الجمركي تاريخياً بنظام الحصص: إذ يشير تحليل أجراه المرصد الاقتصادي التونسي إلى أن آلية الحصص للتجارة المعفاة من الرسوم الجمركية مع الاتحاد الأوروبي منصوص عليها في لائحة المفوضية الأوروبية رقم 2016/1918، بسقف سنوي قدره 57,600 طن وحصص شهرية متغيرة . وفي أعقاب هجمات عام 2015، وافقت بروكسل أيضاً على تدابير مؤقتة إضافية لدعم الاقتصاد التونسي خلال الفترة 2017-2016.

كل الأنظار متجهة إلى البرازيل

على صعيد أمريكا اللاتينية، حيث تتطلع تونس إلى البرازيل كسوق واعدة: ففي مارس 2025، أقرت الحكومة البرازيلية إعفاءً كاملاً من رسوم استيراد زيت الزيتون البكر الممتاز، الذي كان يخضع سابقاً لضريبة بنسبة 9%. و دخل هذا الإجراء حيز التنفيذ في 14 مارس 2025، وقُدِّم كفرصة لتعزيز حضور تونس في سوق متنامية. ووفقاً للمصادر نفسها، كان من المتوقع أن تستورد البرازيل في عام 2024 ما يقارب 250 ألف طن من زيت الزيتون ، بقيمة تقارب 695 مليون دولار.

بيانات الصادرات التونسية

تشير أحدث البيانات المتاحة حول دورة زيت الزيتون إلى اتجاه إيجابي في الكميات. فبحسب المعهد الوطني للزراعة والزراعة (أوناغري) ، بلغت صادرات زيت الزيتون التونسي 288,600 طن خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من موسم 2025-2024 (نوفمبر 2024 - سبتمبر 2025) ، بزيادة قدرها 41.3% على أساس سنوي .

إلا أنه بحلول نهاية سبتمبر 2025، انخفضت الإيرادات بنسبة 28.4%، وسط تراجع حاد في متوسط الأسعار. ولا يزال الاتحاد الأوروبي السوق الرئيسي للصادرات ، إذ يستحوذ على 58.0% منها، يليه أمريكا الشمالية (26.3%). ومن بين المستوردين الرئيسيين إسبانيا وإيطاليا، بالإضافة إلى الولايات المتحدة.

ابو خليل

احداث الخبز 3 جانفي 1984 :

الجريدة والرصاص

بقلم زكي الرحموني

في أحداث 3 جانفي 1984 - 3 جانفي 1984 العاشرة صباحا على أعالي هضبة المركب الجامعي (تقريبا زاوية الصورة المصاحبة) بعد إنقسام الطلبة الحاضرين للتجمع العام بين نازلين للجبل الاحمر مباشرة وداعين لمسيرة بباب العسل منتصف النهار وهجوم البوب بالطريق x على المتظاهرين الذاهبين توا للجبل الأحمر.. لم نكن نملك انا وجلال لا النزول ولا البقاء كان المنفذ الوحيد مغادرة المركب نزولا إلى حي بن خلدون والذهاب لوسط العاصمة مر الكثير من الطلبة من هناك البعض يرفع شعارات نسوة الحي تزغردن، في بوشوشة التقينا أفواجا من طلبة آداب منوبة الكل يتساءل عن mot d'ordre المظاهرة، تعددت الأماكن، وصلنا باب سعدون اطفال يكورون بـfeu rouge أسقط من عموده سيارات مسرعة والجميع يجري ،في كل اتجاه، وصلنا باب سويقة البريد يحترق فرع بنكي ،كذلك مفاجئ حقا كل ذلك، تضاعفت أسعار الخبز اهتزت كل البلاد. لم نبق هناك كان الوضع خطيرا جدا باب البحر طائرة شرطة تكاد تكون فوق رؤوسنا، أخيرا دخلنا الشارع الكبير حيث باعة الصحف والورد، إشتريت جريدة الصباح التي دأبت على اقتنائها يوميا منذ طفولتي، ضحك جلال ضحكة يحيى الفخراني.

- تو وقتها الجريدة ؟
- برة نقعدو عالبنك

جلسنا والناس يجرون في كل إتجاه ونحن نقرأ الجريدة معا فجأة
أزيز أزيز فززززززز فززززززو
إنه رصاص.. رصاص وراءنا .. رصاص أمامنا ..
رصاصة مرت على حافة الجريدة.. ذهب الرصاص وبقيت الجريدة

قفزا بحرارة الروح فزعين خائفين جريا باتجاه عمارة إفريقيا قبيلها دارا يمينا نهج ابن خلدون مرقا داخل حانوت كفتاجي هناك في أوله، أنزل صاحب المطعم الستار الحديدي وقبل أن يلامس الأرضية مرقت تحته لكريموجانة شقية بسرعة
ركلها أحدهم خارج المحل خنق الدخان الجميع تدافع الناس داخل المطعم صاح صاحبه : أخرجوا علي .. وطرد الجميع.. أين المفر ؟ رصاص لكريموجان ؟ خرجا يجريان إتجها يمينا برشلونة نهج المحطة أخيرا باب عليوة محطة الحافلات..مئات هناك صراخ بكاء حافلات تخرج ممتلئة كعلب السردين ولا تثب أن تعود من الكبارية لا يمر أحد جحافل ترشقها بالحجر ظل الجميع محاصرا بين الحجارة من أمام ولاكريموجان البوب من الخلف خرجا لساحة المحطة موكب يمر يبدو أنه الوزير الأول أو الرئيس ومدرعتان تطلقان صوتا مفزعا يجعلك تجري ولا تقوى أن تظل على مكانك هرب الجميع وصلا محطة برشلونة الخامسة أعلن حظر الجولان ونزل الجيش آخر قطار ينطلق توا للضاحية الجنوبية

-جلال تعال معي إلى رادس أقاربي هناك
-لا مستحيل دار بن عمي هنا يستحيل أن أن أبيت في غير غرفتي
-هيا إنك تقامر بالموت يا صاحبي إنه قطار النجاة هيا ؟
-لا لن أذهب لن أبيت سوى بغرفتي في المبيت ثم استدار نحو شارع بورقيبة حيث الرصاص..

تركه دامعا خائفا عليه وأخذ القطار..

وصل رادس حيث خالته التي تحبه كثيرا فرحوا لقدومه ونجاته من أحداث اليوم التي رواها اشتهى سيجارة تعلل بضرورة رؤية زميله الذي يجاورهم بالسكن خرج وجده أيضا يرغب بسيجارة تمشيا في الحي الهادئ تبادلا أخبار ذلك النهار الأغبر وزلزاله المفاجئ سمعا صوت محرك سيارة وراءهما إنها الشرطة لنجري قال زميله نجري ؟ سيطلقون علينا الرصاص إنه حظر الجولان إنها حالة الطوارئ ألا تفهم ؟ لنمشي كما نحن نفس الخطوات نفس السرعة نفس الإيقاع رافقتها سيارة الآمي 8 كأن شيئا لم يكن سريعا ما عادا آمنين إلى حيث انطلقا لاعنين السجائر حامدين الله على النجاة.
من الغد التقى صديقه السمين بباب عليوة لا حافلات ولا لواجات شاحنة إيسيزي تشحن العباد الرأس بخمسة دنانير تدافعا مع من يتدافعون في النهاية ركبا كان هناك أربعون غطى السائق الحمولة بالباش وانطلق بسرعة سالكا طريقا غير معتاد روى له صديقه كيف أنه بعد ما تركه كان يجري بشارع جون جوراس خلفه الرصاص وكيف رأى فتاة في مقتبل العمر أسقطها الرصاص..استمر يجري إلى أن وصل مبيت الكارافال بأريانة حيث الخلاص..وجد الدينصور وكوزان وقدور كل شيء كان مغلقا لا أكل لديهم أعد لهم الدينصور قدرا من مؤونته احتسوا الدرع الساخن تحلقوا حول المذياع متابعة للأخبار من موجة لأخرى لندرة مونتي كارلو ...فجاة موجة شبيح يبث على اتصالات الامن والأسعاف موجة مقرصنة أشبعتهم ضحكا أنستهم اهوال النهار..

أساتذة التعليم العالي يطالبون بتسريع الإصلاحات وتحسين أوضاعهم المهنية والاجتماعية

طالب نوّاب المؤتمر العادي الخامس للجامعة العامة لأساتذة التعليم العالي والبحث العلمي، خلال مؤتمرهم القطاعي المنعقد يوم 21 ديسمبر 2025 بدار الاتحاد العام التونسي للشغل، بجملة من الإصلاحات العاجلة لتحسين الوضع المهني والاجتماعي للجامعيين، وإنقاذ منظومة التعليم العالي والبحث العلمي من أزمتها المتفاقمة.

وأكّدت اللائحة المهنية الصادرة عن المؤتمر أنّ القطاع يعيش ضغوطًا غير مسبوقة، في ظلّ تدهور البنية التحتية، وتواصل سياسات التقشف، ومحدودية التمويل العمومي المخصّص للبحث العلمي، إلى جانب تراجع القدرة الشرائية للأساتذة الجامعيين وما نجم عنه من مساس بكرامتهم وتسارع هجرة الكفاءات.

وشدّد المؤتمرون على تمسّكهم بإصدار القانون الأساسي التعاوني لمدرّسي التعليم العالي ومباشرة تنفيذه، مع توفير التمويل العمومي اللازم لضمان سلامة الجامعيين والتغطية الاجتماعية للمباشرين والمتقاعدين، الذين حُرموا منها لسنوات.

كما طالبوا بزيادات خصوصية منصفة تُعيد تعديل المقدرة الشرائية وتحفّز الإطار الجامعي على مزيد البذل والعطاء، وبالدخول الفوري في مفاوضات جدية حول الأنظمة الأساسية لكافة الأسلاك، بما يضمن الإنصاف والوضوح المهني.

ودعت اللائحة إلى إعادة فتح جميع المطالب الواردة في لائحة 24 سبتمبر 2022 للتفاوض، ومن بينها احترام الدورية السنوية للانتدابات والترقيات، صرف منحة التشجيع على البحث العلمي، الترفيع في منحة العودة الجامعية، مراجعة تأجير الساعات الإضافية، وتسوية وضعية الأساتذة المبرزين المتضررين من اتفاق سبتمبر 2019.

كما أكّد المؤتمر ضرورة فتح ملف البنية التحتية والميزانيات ومتابعة المشاريع المعطلة، إلى جانب فتح باب التفاوض حول التثمين المادي لدور الجامعيين المشاركين في مختلف اللجان، وتفعيل الاتفاقيات الممضاة مع وزارة الإشراف، خاصة في ما يتعلّق بالبحث التطبيقي ومنح الصبغة العلمية والتكنولوجية.

وفي ختام اللائحة، شدّد أساتذة التعليم العالي على احترام الحريات الأكاديمية واستقلالية القرار الجامعي، ورفض كل أشكال التدخل في الشأن الجامعي أو توجيه برامج التكوين لإملاءات خارجية، داعين إلى إصدار أمر انتخابي جديد يكرّس الفعل الديمقراطي داخل الجامعة العمومية.

النظام الهشّ"، الإيهام بالسيادة والانجرار إلى العمالة

سمير بوعزيز

شهدنا في تجارب كثيرة أنّه عندما يكون النظام هشًّا ومُرتبكًا يسهل اختراق مؤسّسات الدولة وإيجاد العملاء من داخلها، من الذين يريدون الخلاص بعد انهياره. بل كثيراً ما كانت قيادة النظام ذاتها تقبل بالتنازلات حتى تضمن دعم القوى الدوليّة، وتُعطى بعض الامتيازات، وتجد حماية «استعماريّة». وكثيراً ما كانت هذه الأنظمة تُكثر من خطاب «السيادة الوطنيّة» والتصدّي إلى «الارتهان»، وتُخوّن المعارضين والمنتقدين، وتتهمهم بالعمالة.

مع هذه الأنظمة تجد القوى الاستعماريّة مبتغاها، ليس باختراق أجهزة الدولة فحسب، بل بإيجاد حلفاء من خارج المؤسّسات يسألون تدخّلها؛ فمنهم خدم يريدون العمالة، ومنهم من يبحث عن ثأر من النظام بأيّ شكل، خاصّة عندما تكبر الإساءة، فيتحالف البعض مع الخارج ويبحث عن كلّ موقف يُدين نظام بلاده.

وعلينا فقط أن نُميّز من ينخرط في النضال الحقوقي في إطار حركة حقوق الإنسان الكونيّة؛ فهؤلاء تلعنهم كلّ الأنظمة القمعيّة، وتسلّط عليهم منظومة التشهير التي تصفهم دائمًا بـ«الطابور الخامس» وتتهمهم بالعمالة، والحال أنّهم ينخرطون في نضال مشترك مع غيرهم من مواطنات العالم ومواطنيه لحماية الحقوق والحريّات الكونيّة، مهما كانت جنسيّة الضحيّة وأيًّا كان النظام المذنب. فالعميل هو الذي يرتبط بأجهزة دول ضدّ بلده.

إنّ الحكم القويّ يتأسّس على مبادئ الديمقراطيّة، فلا ينتهكها ولا يتجاوزها. تكون له شرعيّة حقيقيّة لا شكّ فيها من خلال انتخابات شفّافة كان لكلّ منافسيه الحظوظ الكاملة مثلما كانت له. ويكون قد احترم بعد فوزه الأقليّة، فكان لها أن تتنظّم وتعبّر وتشارك في الشأن العام من موقعها.

كما أنّ قوّة الحكم وتماسكه لا تتأتّى فقط من استعمال المؤسّسات الصلبة ومختلف مؤسّسات الدولة ومقدّراتها، بل بالمؤسّسات الديمقراطيّة الضامنة، وبإعلام مستقلّ يساهم في الحوار العمومي ويحميه من فوضى الاتصال بما له من ضوابط أخلاقيّة (النظام الهشّ يخشى الصحف ويكتري قارئ أخبار يردّد ما لقّنوه)، وبمجتمع حركيّ وحرّ وحيّ يشارك في التفكير والمبادرة، من خلال الجمعيّات والأحزاب والمبادرات المواطنيّة التي تنبع فعلًا من القواعد، لا تلك التي يُشير بها الحكم أو يوجّهها أو يصطفيها عن أيّ مبادرة مواطنيّة أخرى.

الحكم الرشيد لا يخشى مواطناته ومواطنيه، بل يحتضنهم جميعًا، فلا يصنع فريقًا عدوًّا لفريق. فيختلف الناس فكريًّا وسياسيًّا لكنّهم لا يختلفون عن الوطن، ولا تتفاوت درجة الانتماء، فيحمي الجميع، دون استثناء، البلد من أيّ تدخّل خارجي، ويدافعون عن الدولة التي لم تُقصِهم.

أمّا النظام الهشّ فلا يأتمن شعبه، رغم أنّه يتكلّم باسمه ويدّعي أنّ كلّ قرار إنّما هو استجابة لنداءات شعبه. يُكثر من القسم والوعد والوعيد، ويصنع أعداء في كلّ زاوية وركن وشارع، حتى يكبر الخطر في خاطره، ويتوهّم المكائد، ويسكنه الشكّ حدّ التخريف، فيفكّر أن يكون له عسس من غير أهله، ويبحث عن التبجيل من الغرباء.

النظام الهشّ مجلبة لمطامع الجيران. يتحدّث قادتهم عن شأنك، ويُعلنون دعم النظام ورأسه وأياديه، ثمّ تمتدّ الأيادي لتقايض، فوق الطاولات وتحتها.

في النظام الهشّ لا أحد يضمن منصبه، والكلّ مُعيَّن بقرار. وتجد رئيس الحكومة والوزراء والولاة وحكّام المقاطعات والموظّفين السامين كلّهم معيّنين بقرار رجل واحد. مع هذا، يُعدّ كلّ فشل مؤامرة، والسبب «مندسون»، لأنّ هذا الحكم رشيد بألوهيّة خالصة ولا يمكن أن يخطئ.

وتكثر المحاكمات بعنوان «التطهير» و«التصدّي للمؤامرات» وكنس «الخونة والعملاء»، حتى يعمّ الخوف بالتخويف، ويصبح الهتاف همسًا، وتوصد الأبواب وتُغلق النوافذ.

الأنظمة الهشّة تستعمل «القبضة الحديديّة» ضعفًا، لكن سرعان ما تتأرجح وتترنّح في لحظات وتنهار مرّة واحدة.

وعلى الشعوب أن تسعى إلى أن تكون أنظمتها متصالحة معها، حتى يمكن حماية الدولة وتحصينها، وحماية المجتمع بالسلم الأهليّة والتعاون والتآزر والثقة.

لا يمكن تحصين بلد بإقامة الأسوار الخطابيّة، بل ببناء روابط داخليّة متينة داخل المجتمع وبين الدولة والمجتمع، وأن تكون سياسات الدولة نابعة فعلًا من رؤية مشتركة، لا من رؤى أنانيّة وفرديّة، فالدولة ليست رغبة فرد بل مشروع أمّة.

باتريس لومومبا... حين تتكلّم الكرة بدل الذاكرة الغائبة

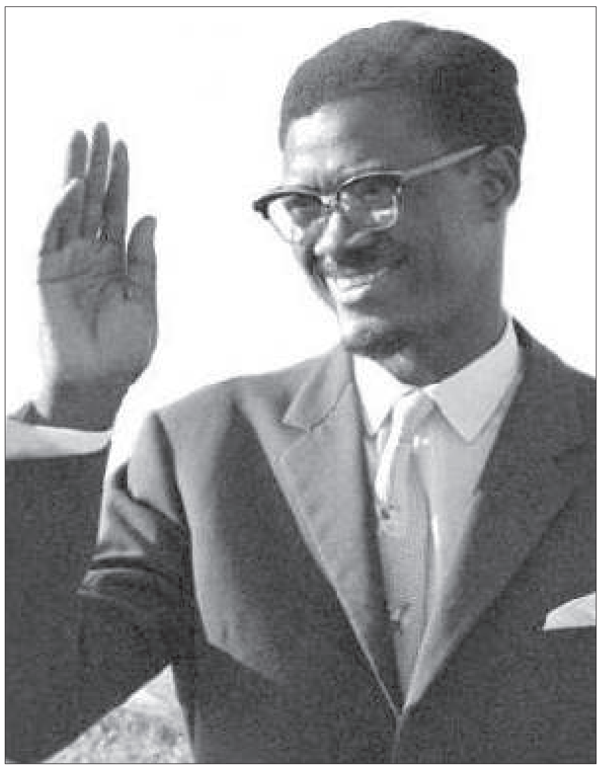

لم تكن الحادثة التي جمعت مشجّعًا لمنتخب الكونغو الوطني بلاعب من المنتخب الجزائري مجرّد توتّر رياضي عابر. فقد تحوّلت، بفعل السياق والرمز، إلى مرآة عاكسة لعطبٍ أعمق يخصّ علاقتنا، في إفريقيا والعالم العربي، بذاكرتنا التحرّرية، وبالرموز التي صنعت معنى الاستقلال ولم تجد بعد مكانها الطبيعي في الوعي الجماعي.

ان المشجّع الكونغولي الذي برز في مدارج المغرب لدى احتضانها للنسخة الحالية من بطولة افريقيا للامم، لم يكن يحمل خطابًا سياسيًا، ولا يستدعي باتريس لومومبا عن وعيٍ منظّر. كان يهتف، يلوّح بالعلم، ويمارس حقه البسيط في الفرح والانتماء. لكنّ الكرة، في بلدان ما بعد الاستعمار، ليست لعبة بريئة تمامًا. هي، في كثير من الأحيان، المتنفّس الأخير للشعوب التي حُرمت من السياسة بوصفها فعلًا جماعيًا حيًّا.

ان التفاعل السلبي الصادر عن اللاعب الجزائري محمد الأمين عمورة لا يمكن قراءته خارج هذا الإطار. ومن الضروري التأكيد، دون مواربة، أنّ عمورة لم يقصد الاعتداء على ذاكرة الشعوب الإفريقية، ولا على رمزية باتريس لومومبا، وهو ابن بلدٍ خاض واحدة من أعنف تجارب التحرّر في القرن العشرين. غير أنّ الإشكال لا يكمن في النيّات الفردية، بل في الفراغ المعرفي الذي صنعته الدول الوطنية ما بعد الاستقلال، حين فشلت في تحويل رموزها إلى معرفة حيّة، وإلى وعي مشترك عابر للحدود.

تجذب الاشارة بأن باتريس لومومبا، أوّل رئيس وزراء منتخب في الكونغو المستقلّة، لم يُغتل فقط جسديًا سنة 1961، بل جرى اغتياله رمزيًا أيضًا عبر التهميش، والنسيان، وتحويله إلى اسمٍ عائم لا يسكن المناهج ولا الخطاب العام. لذلك يعود اليوم، لا عبر المدرسة ولا عبر الدولة، بل عبر المدرّج، والهتاف، والكرة.

والمفارقة اللافتة أنّ الجزائر، بلد اللاعب عمورة، كانت من بين الدول التي خلدت ذكرى لومومبا رسميًا، بإطلاق اسمه على شوارع وساحات رئيسية، إدراكًا منها لوحدة المصير التحرّري الإفريقي. وهو ما يطرح سؤالًا مؤلمًا: لماذا تسبق الذاكرةُ أحيانًا حدود الجغرافيا، بينما تعجز الدولة المعنية عن صون رموزها داخل وعي أبنائها؟

ما تكشفه هذه الحادثة ليس خطأ لاعب، بل فشل مشروع. فشل دولة وطنية لم تجعل من الذاكرة سياسة، ومن التاريخ تربية، فاضطرّت الكرة أن تقوم بالدور بدلًا عنها. وفي ذلك، درسٌ يستحقّ أن يُقرأ بهدوء، قبل أن يُساء فهمه مرّة أخرى في مدرّج جديد.

«إفريقيا ستكتب تاريخها بنفسها،
تاريخًا من المجد والكرامة.»
باتريس لوممبا القائد الاممي

هيئة الدفاع عن أحمد صواب :

محاكمة سياسية ووعكة صحية خطيرة تهدد حياته

أعلنت هيئة الدفاع عن الأستاذ أحمد صواب، اليوم الثلاثاء 6 جانفي 2026 ، أنّ منوبها تعرّض إلى وعكة صحية خطيرة تهدد حياته، محمّلة السلطة القائمة المسؤولية الكاملة عن سلامته الجسدية، وذلك في ظلّ ما وصفته بـ«التعطيل المتعمّد للملفّ واستمرار إيقافه».

قضاء بسرعتين وانتهاك لضمانات المحاكمة العادلة

الهيئة أوضحت أنّ الملفّ لم يُحال بعد على محكمة الاستئناف، ولم تُضمّن مستندات استئناف النيابة العمومية، معتبرة أنّ ذلك يكشف عن اعتماد «قضاء بسرعتين»: سريع فيما يضرّ بالمنوب، وبطيء ومشلول فيما يتعلّق بحقوقه، في انتهاك صارخ لضمانات المحاكمة العادلة.

تتبّعات بسبب تعبير مجازي

وأضافت الهيئة أنّ التتبّعات ضدّ أحمد صواب انطلقت بسرعة غير مبرّرة بسبب «تعبير مجازي لا يشكّل جريمة»، مؤكدة أنّ الأمر يندرج في سياق «توظيف القضاء سياسيًا ومعاقبة المنوب على مواقفه المنتقدة للسلطة ودفاعه عن استقلال القضاء».

محاكمة في دقائق معدودة

وشدّدت الهيئة على أنّ محاكمته جرت في «مهزلة لم تتجاوز دقائق معدودة»، حُرم خلالها من الحضور ومن حقّه في الدفاع، معتبرة أنّ الهدف من ذلك هو «إسكات الأصوات الحرّة وترهيب كلّ من يناهض هذا المسار».

مطالب عاجلة

وعليه، أكدت هيئة الدفاع عن الأستاذ أحمد صواب أنّ ما يتعرّض له أحمد صواب هو «محاكمة سياسية»، مطالبة بالتعجيل في تحديد جلسة استئناف تُحترم فيها حقوق الدفاع، وبالإفراج الفوري عنه، مع تحميل السلطة القائمة كامل المسؤولية عمّا قد يطاله من أذى.

فريانة:

استشهاد الامني الذي تصدى لاحد الارهابيين

أعلنت وزارة الداخلية عن استشهاد الامني مروان قادري متاثرا بالاصابة البليغة التي لحقته جراء تصديه لاحد الارهابيين الذين كانوا يخططون لتنفيذ عملية ارهابية في مدينة فريانة من ولاية القصرين.

وجاء في بلاغ للوزارة اصدرته مساء السبت ان الشّهيد البطل مروان قادري قد انتقل الى الرفيق الاعلى مساء هذا اليوم بعد أن كان تصدى لأحد الإرهابيين، حيث آثر هو وعدد من الأمنيين بكافة رتبهم وأسلاكهم من الذين كانوا معه الدفاع عن هذا الوطن العزيز وعن حياة التونسيين حتى يعيشوا في تونس سالمين آمنين مطمئنين.

واضاف البلاغ ان الشهيد أحبط هو ورفاقه جريمة إرهابية كانت مدبّرة للإرباك والفوضى ووجّهوا رسالة بأن تونس ستبقى عزيزة منيعة أبد الدهر، فطوبى له ولكل شهدائنا الأبرار بالإستشهاد وتغمد الله الشهيد البطل العزيز بواسع رحمته وغفرانه وألحقه بالنبيين والصّدّيقين والشهداء والصالحين وحسُن أولئك رفيقا.

رحم الله الشهيد واسكنه فراديس جناته.

القانون الدولي تحت رحمة الإمبراطورية :

من غزة إلى فنزويلا

بقلم رياض الشرايطي

القانون الدولي كما يروّج له ليس سوى ستار شفاف يرفعه الأقوياء على وجوه الشعوب ليتاجروا بالعدالة ويبيعوا الحرية ويمارسون النهب باسم الحق، بينما الواقع يكشف عن القانون الأمريكي، أو بالأحرى قانون القوة الإمبراطورية، الذي يُطبَّق وفق مصالح واشنطن وحلفائها والذي يفرّق فيه بين المحتل والمقاوم كما يفرّق اللص بين ضحيته ومنفذه، ومن فلسطين إلى العراق، ومن سوريا إلى فنزويلا، نرى أن القانون الدولي الرسمي مجرد لعبة سياسية يسيطر عليها الأقوى، منذ ميثاق الأمم المتحدة عام 1945 الذي ولد كأمل في حماية السيادة ومنع العدوان ومنح الشعوب الحق في تقرير مصيرها، لكن هذا الأمل سرعان ما انقلب إلى وهم، وتحول القانون إلى أداة تبرير وتغطية على التدخلات ووسيلة لتثبيت هيمنة القوى الكبرى وإضفاء شرعية زائفة على العدوان، وفي كل مرة تظهر الولايات المتحدة وحلفاؤها ليعيدوا تعريف القانون بما يخدم مصالحهم من حرب كوريا إلى فيتنام ثم إلى العراق 2003 وما أعقبها من تدمير ممنهج للدولة باسم أسلحة لم تكن موجودة ومن ليبيا 2011 حيث دمّرت الدولة باسم حماية المدنيين وما حدث في سوريا منذ 2011 وصولا إلى فنزويلا منذ منتصف العقد 2010 حيث فرضت العقوبات الاقتصادية على شعب كامل تحت ذريعة الضغط على الحكومة وكان الشعب هو الضحية في كل هذه الأمثلة بينما القانون الدولي الرسمي كان عاجزا أو مستدعى لتغطية السياسة الإمبريالية، ومن فلسطين وغزة نرى أكثر من أي مكان آخر كيف يستدعى القانون الدولي ليخفي الفظائع والاحتلال، فغزة محاصرة منذ سنوات، القنابل تسقط على المدنيين، الأطفال يقتلون، البيوت تدمر، المستشفيات تستهدف، والمجتمع الدولي يرفع شعارات القانون الدولي والشرعية بينما الواقع يقول إن الاحتلال الصهيوني المدعوم أمريكيا لا يحاسب، وأن الحق الفلسطيني في الأرض والحياة يقهر باسم القانون نفسه، وفي اللحظة التي تصل فيها الهيمنة إلى ذروتها لا يكفي العقوبات الاقتصادية ولا الضغط السياسي ولا الدعم اللوجستي بل يلجأ الإمبراطورية الأمريكية إلى ما يمكن وصفه بالاختطاف المباشر وهكذا شهد العالم فجر 3 يناير 2026 واحدة من أجرأ انتهاكات القانون الدولي في التاريخ الحديث حين شنت القوات الأمريكية هجوما عسكريا واسعا داخل الأراضي الفنزويلية واستولت على الرئيس نيكولاس مادورو وزوجته ونقلتهما بالقوة خارج البلاد في عملية تنفيذ مباشر بتوجيه من ترامب شخصيا تحت ذريعة غير قانونية وبدون أي تفويض من الأمم المتحدة وكأن القانون الدولي لم يكتب أصلا وكأن السيادة ليست سوى كلمة فارغة وكأن أي مقاومة لمصالح الولايات المتحدة تعتبر جريمة تستوجب العقاب العسكري المباشر وهو ما أثار صدمة عالمية وغضبا شعبيا في أمريكا اللاتينية وفي كل مكان يرى أن العدالة الدولية تحتقر باسم القوة الأمريكية وأصبح واضحا أن القانون الدولي الذي ولد بعد الحرب العالمية الثانية لحماية حقوق الشعوب وتحقيق العدالة صار مجرد لعبة سياسية يمارسها الأقوياء وفق مصالحهم وأنه في اللحظة التي تصطدم فيها إرادة الشعب بسياسات واشنطن يلغى القانون ويستبدل بالعقوبات والحصار ثم بالقوة العسكرية المباشرة كما حدث في العراق ليبيا سوريا وفنزويلا وحين نعود بالذاكرة إلى التاريخ نجد أن هذه ليست ظاهرة معزولة فقد رأينا كيف تم استخدام القانون الدولي لتبرير الاحتلال والاستعمار منذ القرون الماضية وكيف تم قمع الشعوب في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية باسم الاتفاقيات والمعاهدات وكيف تم دعم الأنظمة العميلة وتم تهميش الثورات الشعبية من الكونغو إلى الجزائر من كوبا إلى أنغولا وموزمبيق من جنوب أفريقيا حتى فلسطين وكل تلك الأمثلة تثبت أن القانون الدولي الرسمي ليس سوى أداة بيد الأقوى لإعادة إنتاج الهيمنة على الشعوب بينما القانون الشعبي الذي يصنعه الناس بأنفسهم هو الذي يحقق العدالة هو الذي يضمن السيادة الحقيقية ويحاسب المحتل ويعيد الحقوق ومن هنا جاء صعود الحركات التحررية من الثورة الكوبية 1959 التي سيطرت فيها الشعوب على إنتاجها وحقوقها إلى حركات التحرر الأفريقية في الستينيات والسبعينيات إلى الانتفاضات العربية في 1983 و2011 كل هذه الحركات أثبتت أن القانون الحقيقي

لا يأتي من الأمم المتحدة ولا من غرف السياسة والاقتصاد في واشنطن بل ينتزع بالقوة الشعبية والتنظيم الجماهيري وأن أي نص دولي لا قيمة له إذا لم يدعّم بالمقاومة الشعبية وأنه لا عدالة في العالم طالما تستعبد الشعوب باسم القانون الدولي نفسه وفي اللحظة التي يختطف فيها رئيس دولة منتخبة كما حصل لمادورو يصبح واضحا أن القانون الدولي لم يعد إلا مسرحية وأن السيادة الوطنية ليست سوى وهم طالما بقيت الإمبراطورية تحكم بالقوة، لذلك نحن اليسار الثوري نقول بصراحة القانون الذي نريده هو قانون يكتب من أسفل إلى أعلى من المصانع والحقول والأحياء الشعبية من الحركات التحررية والثورية من الجماهير المنظمة قانون يجرّم الاحتلال ويحاسب المحتل ويكافح الفقر والاستغلال ويضمن العدالة الاجتماعية والحرية قانون يحمي الشعوب وليس الطغاة والشركات العابرة للقارات قانون يفرض على أرض الواقع لا يستدعى من أعلى حسب مصالح الأقوى قانون يحرر وليس يسجن يضمن السيادة ويحاسب المعتدي يفرض المسؤولية على من يمارس القوة وليس على من يقاومها وعليه فإن أي قانون دولي يطبّق بشكل انتقائي ويستعمل لتجويع الشعوب وفرض العقوبات وتنفيذ عمليات عسكرية مباشرة تحت قيادة ترامب أو غيره هو قانون مزور ووقح وليس له علاقة بالعدالة أو بالحقوق والقانون الشعبي هو الذي سيثبت الحقائق على الأرض ويعيد للأمة كرامتها وسيادتها وحريتها فليعلم العالم كله أن اختطاف مادورو ليس مجرد حادث عابر بل إعلان صارخ عن أن القانون الدولي كما ولد قد اختطف وأن السيادة الوطنية يمكن أن تسلب بالقوة الأمريكية المباشرة وأن المقاومة الشعبية هي الطريق الوحيد لاستعادة الحقوق وإنقاذ القانون من أن يتحول إلى مجرد أداة إمبراطورية لتبرير الاحتلال ونهب الثروات وعلى هذا الأساس يجب أن تظل الشعوب يقظة منظمة مقاومة لا تنتظر من أي قوة عظمى أن تمنحها الحرية أو تحمي سيادتها لأن القانون الحقيقي لا يكتب من فوق بل ينتزع من أسفل ويفرض بالإرادة الجماهيرية ويقهر به الغزاة والمحتلين ويعيد العدالة لكل شعوب الأرض التي ما زالت تعاني من قانون القوة الأمريكي من نهب الموارد من الاحتلال المباشر من الهيمنة الاقتصادية والسياسية ومن هذا المنطلق يظل النص الثوري مستمرا في كشف الزيف وفضح الهيمنة وتأكيد أن القانون الشعبي هو وحده القادر على إعادة التوازن وإنقاذ الإنسانية من قانون القوة وأن كل حدث مثل اختطاف مادورو أو الحصار المستمر لغزة أو استمرار العدوان على فلسطين يجب أن يكون منطلقا لنهوض عالمي للشعوب لاستعادة الحقوق وإعادة كتابة القانون على أسس العدالة والحرية والسيادة بحيث يصبح كل شعب قادرا على حماية نفسه وإرادته ومستقبله لا أن يكون مجرد رقم أو ضحية في حسابات السياسة الإمبراطورية وهكذا يستمر التيار الثوري مسترسلا لا ينقطع لا يقف عند حدث واحد بل يربط التاريخ كله من الحرب العالمية الثانية إلى حرب كوريا إلى فيتنام إلى العراق إلى ليبيا إلى سوريا وصولا إلى فنزويلا اليوم وإلى معاناة الشعب الفلسطيني وغزة تحت الحصار والعدوان ليظهر أن القانون الذي لم ينتزع بالقوة الشعبية ليس قانونا وأن العدالة الحقيقية لن تتحقق إلا عندما تكون السيادة للشعوب والقانون لصالحها وليس أداة لتبرير النهب والقتل والاحتلال وهكذا يظل النص مستمرا كما يجب أن يكون التيار الثوري طويلا شاملا بلا توقف بلا فواصل مسترسلا كما هي مقاومة الشعوب ضد القانون المزيف والهيمنة المستمرة.

الله أكبر

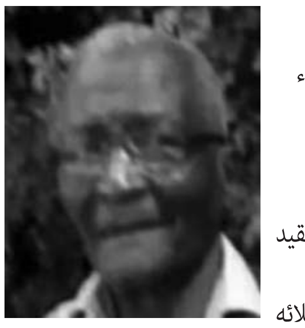

وفاة المناضل النقابي ابن البطحاء
والكاتب العام المساعد الأسبق
للنقابة العامة للمياه عم سالم
«المحمودي شهر» منديلا
وبهذه المناسبة الأليمة، نرجو للفقيد
الرحمة والغفران
ونتقدّم للعائلة ولكل زملائه
وللنقابين بصادق التعازي راجين لهم الصبر والسلوان
إنا الله و إنا إليه راجعون

الله أكبر

الله أكبر
بحزن والم كبيرين، ننعى الأخ
محمد علي خنفير الكاتب
العام للنقابة الأساسية ببنك
قطر الوطني تونس، .
وبهذه المناسبة الأليمة، نرجو
للفقيد الرحمة والغفران
ونتقدّم للعائلة ولكل زملائه
وللنقابين في قطاع البنوك بصادق التعازي راجين لهم الصبر والسلوان
إنا الله و إنا إليه راجعون

تعزية ومواساة

تتقدّم الأسرة الموسّعة لجريدة الشعب بأحرّ التعازي وأصدق عبارات المواساة إلى زميلنا المتقاعد، الأخ نور الدين الجربي (فنّي في جريدة الشعب)، إثر وفاة المغفور لها بإذن الله شقيقته لطيفة الجربي.

راجين من الله العليّ القدير أن يتغمّد الفقيدة بواسع رحمته، ويسكنها فسيح جنّاته، وأن يُلهم أفراد عائلتها الصبر والسلوان.

نهاية الجيو-اقتصاد وعودة الجيو-سياسة التوسعية

من وهم السوق إلى واقع القوّة

ضياء تقتق

على امتداد العقود الثلاثة التي تلت نهاية الحرب الباردة وسقوط جدار برلين، ساد اعتقاد واسع، يكاد يرقى إلى اليقين السياسي والاقتصادي، بأن العالم دخل مرحلة تاريخية جديدة تُدار فيها العلاقات الدولية بمنطق مغاير جذريًا لما عرفه القرن العشرون. مرحلة قيل إن المدافع فيها ستتراجع لصالح الأسواق، وإن الاستثمار سيحلّ محلّ الاحتلال المباشر، وإن سلاسل القيمة العالمية ستصبح البديل "العقلاني" لخطوط الجبهة، وإن الديمقراطية الليبرالية والاقتصاد الحر سيغدوان اللغة المشتركة للبشرية جمعاء.

ذلك الوهم تأسّس على لحظة تاريخية محددة: انهيار المعسكر الاشتراكي، تفكك الاتحاد السوفياتي، وبروز نظام القطب الواحد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. لحظة قُدِّمت بوصفها "نهاية التاريخ"، حيث لم يعد للصراع الإيديولوجي محلّ، ولا للحروب الكبرى ضرورة، ولا للقوة الخشنة معنى خارج آليات السوق والمؤسسات الدولية.

قيل يومها إن الاقتصاد بات هو السياسة بوسائل أخرى، وإن الترابط التجاري والمالي سيجعل الحرب خيارًا مكلفًا إلى حدّ الاستحالة، وإن الدول، مهما اختلفت مصالحها، ستجد نفسها مضطرة للانضباط لقواعد العقلانية الاقتصادية. هكذا وُلد مفهوم الجيو-اقتصاد باعتباره الإطار الناظم للعلاقات الدولية: صراعات تُدار بالرسوم الجمركية، والنفاذ إلى الأسواق، والتحكم في التكنولوجيا، لا بالجيوش والدبابات.

غير أنّ ما نشهده اليوم، عبر أكثر من قارة وأكثر من مسرح صراع، وعلى امتداد طرق الإمداد والمجالات الطاقية العابرة للحدود، لا يكتفي بتقويض هذا التصوّر، بل ينسفه من جذوره. فنحن أمام عالم يتشكّل من جديد، عالم متعدد مراكز القوّة، تتراجع فيه هيمنة القطب الواحد دون أن يحلّ محلّها نظام توافقي، بل فراغ استراتيجي تملؤه القوّة الخشنة، والعودة العارية لمنطق التوسّع.

الحروب لم تعد استثناءً أو انحرافًا عن "القاعدة الاقتصادية"، بل عادت إلى قلب النظام الدولي، لا بوصفها قطيعة مع الاقتصاد، بل باعتبارها امتدادًا له بأدوات أخرى. الاقتصاد لم يعد ضابطًا للصراع، بل تحوّل إلى ساحة من ساحاته، وأحيانًا إلى رهينة داخله.

من أذربيجان وأرمينيا، إلى سوريا، ومن أوكرانيا وروسيا، إلى التهديدات المتصاعدة في بولونيا، ومن عودة التوتر على الجبهة الهندية-الباكستانية، إلى رهانات السيطرة على غرينلاند الجليدية، تتكشّف ملامح عودة التوسّع المباشر، وإعادة رسم الخرائط، أمام أعين منظومة دولية تبدو عاجزة، أو متواطئة، أو فاقدة للشرعية.

ان الأمم المتحدة، وريثة عصبة الأمم، تعيد إنتاج عجزها التاريخي ذاته: بيانات قلق، جلسات طارئة، وحقّ فيتو يُفرغ القانون الدولي من مضمونه. يلوح القاسم المشترك بين هذه الأزمات ليس في اختلافها، بل وحدة منطقها: قوّة تريد الهيمنة، ونظام دولي لم يعد قادرًا على كبحها.

الجيو-اقتصاد: الهيمنة الناعمة ليست بديلا عن التوسع الجغرافي

اثر 1991، بُني النظام الدولي على فرضية مركزية مفادها أن الاندماج في السوق العالمية سيخلق مصالح متبادلة تمنع الحرب. توسّعت التجارة العالمية بوتيرة غير مسبوقة، تعمّقت العولمة، وتحولت المؤسسات المالية الدولية إلى أدوات تنظيم كوني، لا يقتصر دورها على التمويل، بل يمتد إلى إعادة تشكيل السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول.

غير أن هذا البناء، الذي بدا متماسكًا من الخارج، أغفل حقيقة أساسية: الاقتصاد لا يعمل في فراغ، بل داخل علاقات قوة غير متكافئة. لم يكن الجيو-اقتصاد، في جوهره، بديلاً عن الهيمنة، بل شكّل صورتها الأكثر نعومة. فالعقوبات حلّت محلّ الجيوش، والديون محلّ الاحتلال، وسلاسل القيمة محلّ السيطرة المباشرة على الموارد والأراضي.

وحين تعرّض هذا النموذج لأول اختبار حقيقي، تبيّن أن السوق لا يقيّد القوّة إن قررت الانفلات، بل قد يتحوّل إلى أحد أدواتها

أوكرانيا: حين يتحوّل الترابط الاقتصادي إلى سلاح وتتوسّع كلفة الحرب

شكّل الغزو الروسي لأوكرانيا لحظة مفصلية كشفت حدود الجيو-اقتصاد وأوهام "السلام عبر الترابط". فالتشابك العميق بين روسيا والاتحاد الأوروبي في الطاقة والتجارة لم يمنع الحرب، بل تحوّل، فور اندلاعها، إلى سلاح متبادل. ومع العقوبات الشاملة وتجميد الأصول والحرب على الغاز والحبوب، لم يعد الاقتصاد محيطًا للصراع بل جبهة قائمة بذاتها تُدار بمنطق الاستنزاف طويل الأمد.

انعكست هذه المواجهة مباشرة على اقتصادات أوروبا. فقد أدّت صدمة الطاقة إلى ارتفاع غير مسبوق في كلفة الإنتاج والتدفئة، وضغطت على الصناعات الثقيلة وسلاسل التوريد، وأعادت التضخم إلى الواجهة بعد سنوات من الانضباط النسبي. اضطرت حكومات أوروبية إلى ضخّ مئات المليارات في حزم دعم للأسر والمؤسسات، وإعادة هيكلة سياسات الطاقة على عجل، بما شمل العودة المؤقتة إلى الفحم، وتمديد عمر محطات نووية، وتسريع استيراد الغاز المسال بأسعار أعلى. بهذا المعنى، دفعت أوروبا ثمن تحويل الترابط الطاقي إلى أداة صراع، حيث انتقلت الكلفة من هوامش السوق إلى صلب الموازنات العمومية.

على المستوى الغذائي العالمي، كان الأثر أشدّ اتساعًا. فالحرب عطّلت تدفّق الحبوب والأسمدة من البحر الأسود، ورفعت الأسعار عالميًا، ما أصاب البلدان المستوردة—خصوصًا في الجنوب العالمي—بضربات مزدوجة: تضخم غذائي وتآكل القدرة الشرائية. حتى داخل أوروبا، ارتفعت كلفة الغذاء، وتعرّض القطاع الفلاحي لضغوط إضافية بفعل أسعار الطاقة والأسمدة، لتنكشف هشاشة الأمن الغذائي في منظومة كانت تفترض وفرة دائمة.

أما كلفة دعم أوكرانيا، فقد تحوّلت إلى بند هيكلي في المالية الأوروبية، لا إلى استجابة ظرفية. فالمساعدات العسكرية والمالية والإنسانية، إلى جانب تكاليف استيعاب اللاجئين وإعادة الإعمار الأولية، فرضت ضغوطًا متزايدة على الموازنات، وفتحت نقاشات داخلية حول الاستدامة، وتقاسم الأعباء، وحدود الالتزام طويل الأمد. ومع تمدّد الحرب، لم يعد السؤال الأوروبي محصورًا في "كيف نُدير الأزمة؟" بل "إلى متى؟ وبأي كلفة اجتماعية وسياسية؟".

هكذا يتّضح أن الترابط الاقتصادي، حين يُسلَّم لمنطق القوة، لا يمنع الصراع بل يوسّعه، ويعمّم كلفته عبر القارات والقطاعات. سقط وهم الجيو-اقتصاد كضامن للسلام، ليحلّ محلّه واقع تُدار فيه الأسواق والموارد والغذاء والدعم المالي بمنطق الحرب الممتدة، حيث لا يبقى أثر الصراع محصورًا في ساحة القتال، بل يتسرّب إلى حياة الملايين، داخل أوروبا وخارجها، على حدّ سواء.

اليمن: عسكرة الجغرافيا

في هذا السياق، لا يمكن عزل ما يجري في باب المندب وقناة السويس عن التحوّل العالمي الأوسع في منطق إدارة الصراع. فهذان الممران، اللذان يربطان المتوسط بالمحيط الهندي، لم يعودا مجرد مسارات تقنية للتجارة العالمية، بل تحوّلا إلى أدوات جيو-سياسية تُدار بالقوة والضغط. الصراع المتفاقم في القرن الإفريقي، من التوتر الإثيوبي–الصومالي إلى محاولات فرض أمر واقع في أرض الصومال عبر اعترافات انتقائية، يكشف كيف تُستخدم سياسات التفكيك كمدخل للسيطرة على الجغرافيا المقابلة للبحر الأحمر. وفي الجهة الأخرى، يتجسّد اليمن بوصفه النموذج الأكثر فجاجة لعسكرة العبور العالمي، حيث تحوّلت الحرب إلى مسار لتقسيم فعلي للأرض، وتفكيك للدولة، وإعادة توزيع للسواحل والموانئ والجزر ضمن مناطق نفوذ متداخلة. أدوار القوى الإقليمية، وخاصة الإمارات والسعودية، لم تعد تُقاس بميزان إعادة الاستقرار، بل بمدى التحكم في المفاصل الاستراتيجية المرتبطة بالملاحة الدولية. هكذا تتكامل حلقات المشهد: تفكيك الدول، عسكرة الممرات، وتسييس الاعترافات، في إعادة إنتاج صريحة لمنطق الهيمنة التوسعية، حيث لا يُدار الاقتصاد عبر السوق، بل تُدار السوق عبر السيطرة على الجغرافيا.

أمريكا اللاتينية: "الحديقة الخلفية" ومنطق العقاب الدائم

تقدّم فنزويلا نموذجًا صارخًا لما يُسمّى الحرب الاقتصادية في الفضاء الذي تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية مجالها الحيوي المباشر. دولة تمتلك أحد أكبر احتياطات النفط في العالم، وُضعت تحت حصار مالي وتجاري خانق، لا بهدف تعديل سياسات اقتصادية محدّدة، بل لإخضاعها سياسيًا وكسر قرارها السيادي. غير أنّ العقوبات، بدل أن تُنتج "انتقالًا ديمقراطيًا" كما رُوّج له، أدّت إلى تآكل اجتماعي واسع، وانكماش اقتصادي عميق، وتدهور في شروط العيش، دون حسم سياسي فعلي. والأهم أنّ هذا الضغط لم يُعِد دمج فنزويلا في الفلك الأمريكي، بل دفعها نحو البحث عن فضاءات جيو-سياسية بديلة، ما عمّق منطق الاستقطاب بدل احتوائه.

هذا المنطق ليس جديدًا في تاريخ أمريكا اللاتينية، بل هو امتداد لعقيدة قديمة ترى في المنطقة "حديقة خلفية" يجب أن تبقى منضبطة لإرادة واشنطن. فكما لم تُغفر لـ كوبا واقعة احتضان الصواريخ السوفييتية في ستينات القرن الماضي، وما تلاها من حصار مستمر لعقود، لم تُغفر لفنزويلا خياراتها السياسية وخروجها عن خط الطاعة. العقاب هنا ليس مرتبطًا فقط بسلوك آني، بل برسالة استراتيجية مفادها أن أي محاولة لكسر الهيمنة أو إعادة تعريف السيادة في هذا الفضاء ستُواجَه بعقوبات طويلة الأمد، تتجاوز الأنظمة إلى المجتمعات نفسها.

بهذا المعنى، تكشف فنزويلا، كما كوبا من قبلها، حدود الجيو-اقتصاد بوصفه أداة "ناعمة". فالعقوبات لا تبني بدائل ولا تُنتج استقرارًا، بل تُحوّل الاقتصاد إلى أداة استنزاف جماعي، وتُعيد إحياء منطق الحرب الباردة في ثوب اقتصادي. أمريكا اللاتينية، في هذا السياق، ليست ساحة تنافس حرّ، بل مجال ضبط وهيمنة، حيث يُستخدم السوق كسوط، والسيادة كجريمة، وكل خروج عن المدار الأمريكي يُواجَه بعقاب مفتوح، يؤكد أن الجيو-سياسة التوسعية لم تختفِ يومًا، بل غيّرت أدواتها فقط.

انهيار الردع القائم على "الشرعية الدولية" وحلول لغة النفوذ

ما يجمع بين أوكرانيا واليمن وفنزويلا ليس تشابه السياقات السياسية أو طبيعة الأنظمة، بل التحوّل البنيوي العميق في النظام الدولي نفسه: انهيار الردع القائم على القواعد، وصعود ردع بديل يقوم على القوّة وفرض الأمر الواقع. لم تعد الشرعية تُستمدّ من احترام القانون الدولي أو من قرارات الأمم المتحدة، بل من القدرة الفعلية على التحكم في الأرض، أو الموارد، أو الممرّات الاستراتيجية، أو حتى في الأسواق. في هذا العالم، تُكافأ القوّة على تجاوزها، ويُعاقَب الضعف على تمسّكه بالقواعد. ويتحوّل الصمت الدولي والحياد الانتقائي من موقف سلبي إلى عنصر فاعل في إعادة إنتاج هذا المنطق، إذ يمنح الغطاء السياسي والأخلاقي لتكريس مناطق نفوذ مغلقة، تُدار بمنطق الغلبة لا بمنطق الشراكة. هكذا لا نكون إزاء اختلالات عابرة، بل أمام إعادة ترتيب شاملة للعالم، حيث تتراجع فكرة النظام الدولي لصالح خرائط نفوذ متداخلة، ويُعاد تعريف "الاستقرار" بوصفه قدرة الأقوى على فرض الوقائع، لا احترام القواعد التي وُضعت أصلًا لكبحه.

الجنوب العالمي: الرهانات...

في خضمّ التحوّل العالمي من منطق الجيو-اقتصاد إلى منطق الهيمنة الجيو-سياسية التوسعية، يبدو الجنوب العالمي الخاسر الأكبر، لا لأنه طرف مباشر في الصراعات الدائرة، بل لأنه الحلقة الأضعف في نظام دولي يعيد توزيع الكلفة على أساس اختلالات تاريخية في القوّة والموقع. دول هشّة اقتصاديًا، ضعيفة التموضع داخل سلاسل القيمة العالمية، تجد نفسها مجبرة على تحمّل تبعات حروب لم تصنعها، وقرارات لم تشارك في اتخاذها، وأسواق تُدار من فوق، بينما تُدفع فواتيرها من تحت.

عودة الحرب كأداة لإدارة العلاقات الدولية لم تبقَ محصورة في ساحات القتال، بل سرعان ما انعكست على الأسعار، والإمدادات، والعملة، والموازنات العمومية. ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، اضطراب سلاسل التوريد، وتقلّص الهوامش المالية، أصابت اقتصادات الجنوب في العمق. بلدان تعتمد على الاستيراد لتأمين غذائها وطاقتها، وجدت نفسها أمام تضخم مستورد يلتهم المقدرة الشرائية، ويُعيد إنتاج الهشاشة الاجتماعية، ويضغط على السلم الأهلي. ومع محدودية أدوات التدخّل، تتحوّل الأزمة من ظرفية إلى بنيوية، ومن اقتصادية إلى اجتماعية وسياسية.

الأخطر أن هذه الصدمات لا تقع في فراغ، بل فوق أرضية مثقلة بالديون، وشروط التمويل القاسية، والتبعية التكنولوجية. فحين ترتفع الفائدة عالميًا، تتقلّص فرص التمويل أمام دول الجنوب، وتُستنزف مواردها في خدمة الدين بدل الاستثمار في التنمية. وحين تُعاد هيكلة التجارة العالمية على أساس الأمن القومي للقوى الكبرى، تُدفع هذه الدول إلى مواقع أكثر هامشية داخل سلاسل القيمة، حيث تُصدّر المواد الأولية وتستورد القيمة المضافة، دون قدرة على تغيير قواعد اللعبة.

في هذا السياق، يتكشّف وهم "الاندماج السلبي" في الاقتصاد العالمي، ذاك الرهان الذي افترض أن الانخراط في السوق، بأي شروط، كفيل بتحقيق النمو والاستقرار. الواقع يثبت العكس: الاندماج غير المشروط لا يحمي من الصدمات، بل يضاعف آثارها. السؤال لم يعد: هل نندمج؟ بل: كيف، وبأي شروط، ولصالح من؟ أي موقع نحتل داخل سلاسل القيمة؟ وكيف نربط التنمية بالسيادة، لا بالتبعية؟

إنّ عودة الجيو-سياسة التوسعية تعني، بالنسبة للجنوب العالمي، أن الحياد لم يعد درعًا، وأن انتظار "تساقط المنافع" لم يعد سياسة. المطلوب إعادة تعريف العلاقة مع الاقتصاد العالمي على أساس المصالح الوطنية، وبناء قدرات ذاتية في علاقة بالسيادةالغذائية والطاقية و الاقتصادية، وتوسيع هوامش القرار السياسي. دون ذلك، سيظل الجنوب يدفع ثمن عالم تُدار أزماته بالقوّة، فيما تُوزَّع كلفته على من لا يملك أدوات التأثير في مساره.

مسؤولية "المجتمع الدولي": من فشل الردع إلى اقتسام مجالات السيطرة

لا يكتمل فهم التحوّل من الجيو-اقتصاد إلى الجيو-سياسة دون مساءلة الدور الجماعي للدول، لا فقط من حيث أفعالها المباشرة، بل من حيث ما امتنعت عن فعله. فالصمت الدولي، في اللحظة الراهنة، لم يعد نتيجة عجز ظرفي أو توازنات دقيقة، بل أصبح مكوّنًا بنيويًا في إدارة النظام العالمي المتفكك. حين تختار دول كبرى ومتوسطة، بشكل واعٍ، الاكتفاء ببيانات القلق أو الحياد الانتقائي، فإنها لا تقف خارج الصراع، بل تساهم في إعادة تنظيمه وفق منطق جديد: منطق اقتسام مجالات السيطرة بدل حماية القواعد المشتركة.

لقد قام النظام الدولي الذي تَشكّل بعد الحرب العالمية الثانية على افتراض مركزي: أن منع الحرب لا يتحقق فقط عبر توازن القوة، بل عبر وجود إرادة جماعية لفرض القواعد، حتى على الأقوياء. غير أنّ ما نشهده اليوم هو تفكك هذا الافتراض ذاته. فالدول التي تمتلك القدرة على الردع أو التأثير، لكنها تختار الصمت أو التواطؤ الضمني، تُعيد إنتاج عالم شبيه بعالم ما قبل 1939: عالم مناطق نفوذ، خطوط تماس غير معلنة، وتفاهمات فوق القانون.

في هذا السياق، لا يعود الصراع الدولي صراعًا بين معسكرات أيديولوجية واضحة، بل عملية تفاوض دائمة على الجغرافيا والنفوذ: من يسيطر على الممرات البحرية؟ من يُمسك بمفاصل الطاقة والغذاء؟ من يُسمح له بخرق القواعد، ومن يُعاقَب باسمها؟ وهنا تتحوّل القواعد الدولية من مرجعية جامعة إلى أداة تفاوض بين القوى، تُفعَّل أو تُعطَّل بحسب موقع الدولة في ميزان السيطرة.

إن مسؤولية الدول لا تتجسّد فقط في شنّ الحروب أو إشعال النزاعات، بل في القبول الضمني بعالم بلا ردع أخلاقي. فحين يُسمح بتكريس الاحتلال، أو تطبيع التوسّع، أو تحويل الممرات الحيوية إلى أوراق ضغط، دون ردّ جماعي حاسم، فإن النظام الدولي لا "يُخرق" فحسب، بل يُستبدل تدريجيًا بنظام آخر غير مُعلن: نظام يقوم على إدارة الفوضى بدل منعها، وعلى توزيع النفوذ بدل حماية القانون.

بهذا المعنى، لا يمكن الحديث عن نهاية النظام الدولي لما بعد 1945 بوصفها حدثًا مفاجئًا، بل كمسار طويل شاركت في صناعته الدول، بفعلٍ مباشر أو بصمتٍ محسوب. فالنظام فقد المدافعين عنه، وتحول من إطار ردع جماعي إلى واجهة شكلية تُغطّي عودة منطق القوة العارية.

نهاية الوهم وبداية السؤال

ما ينتهي اليوم ليس فقط مرحلة الجيو-اقتصاد، بل وهمٌ تاريخي كامل بُني على الاعتقاد بأن السوق قادر، بذاته، على تحييد القوّة، وأن الترابط الاقتصادي كفيل بترويض الصراع وإخضاع السياسة لمنطق العقلانية والمصلحة المشتركة. لقد افترض هذا الوهم أن العولمة تحمل في داخلها آليات سلام ذاتية، وأن تشابك المصالح سيجعل الحرب خيارًا غير عقلاني، بل مستحيلاً. غير أن الوقائع المتراكمة في العقد الأخير، من أوكرانيا إلى اليمن، ومن أمريكا اللاتينية إلى البحر الأحمر، أثبتت أن السوق لا يُلغي منطق القوّة، بل قد يتحوّل، حين تُرفع عنه الضوابط السياسية والأخلاقية، إلى إحدى أدواتها الأكثر فاعلية.

ما يبدأ اليوم هو عالم أكثر عنفًا، وأكثر صراحة في توحّشه. عالم تُدار فيه العلاقات الدولية بلا أقنعة خطابية كثيفة، حيث تعود الجغرافيا إلى الواجهة، وتستعيد الأرض والممرات والموارد دورها المركزي في الصراع. لم تعد الهيمنة في حاجة إلى تبريرات إيديولوجية كبرى، ولا إلى سرديات "نشر الديمقراطية" أو "حماية السوق الحرة". الهيمنة تُمارَس الآن بوصفها واقعًا فِعليًا، يُفرض بالقوة العسكرية، أو بالعقوبات، أو بتفكيك الدول، أو بالتحكّم في شرايين التجارة والغذاء والطاقة.

في هذا العالم، يتآكل القانون الدولي لا بفعل خرقه فقط، بل بفعل الانتقائية في تطبيقه. تُدان القوّة حين تعجز عن فرض نفسها، ويُغضّ الطرف عنها حين تنجح في فرض الوقائع. تتحوّل المؤسسات الدولية إلى فضاءات إدارة أزمة لا أدوات ردع، وتُختزل الشرعية في ميزان القوّة، لا في القواعد. بهذا المعنى، لا نعيش مجرّد انتقال تقني بين نماذج اقتصادية، بل تحوّلًا عميقًا في معنى النظام الدولي ذاته: من نظام يَدّعي ضبط الصراع، إلى نظام يُدير الفوضى.

يبقى السؤال مطروحا، لا بوصفه تمرينًا نظريًا، بل بوصفه معضلة تاريخية قديمة/جديدة: هل يستطيع العالم إعادة بناء نظام يضبط القوّة باسم الإنسان، لا باسم السوق ولا باسم السلاح؟ هل يمكن استعادة فكرة القواعد المشتركة، لا كخطاب أخلاقي، بل كآليات ملزمة تحدّ من تغوّل الأقوى وتمنح الضعيف حدًّا أدنى من الحماية؟

أم أننا دخلنا بالفعل عصر الجيو-سياسة التوسعية بلا أقنعة، حيث يُعاد رسم العالم بمنطق مناطق النفوذ، وتُدار الأزمات على حساب الشعوب، ويُختزل الإنسان في كلفة جانبية للصراع؟ بين هذين الاحتمالين يتحدّد مستقبل ما بعد نهاية الجيو-اقتصاد. وذلك هو التحدّي الحقيقي لعالم يقف اليوم على عتبة مرحلة أخطر، وأكثر صراحة، وأقلّ إنسانية.

ماذا يجري في الشركة التونسية للدواجن بنابل ؟ :

تراجع عن الحقوق ووقفة احتجاجية غدا الخميس

SOCIÉTÉ TUNISIENNE D'AVICULTURE
SOTAVI

أعلنت النقابة الأساسية بالشركة التونسية للدواجن، وبالتنسيق مع الاتحاد الجهوي للشغل بنابل، تنظيم وقفة احتجاجية يوم الغد الخميس 08 جانفي 2026 من الساعة العاشرة صباحًا إلى منتصف النهار، تعبيرًا عن الرفض المطلق للمس بالمكتسبات السابقة، وتنبيها من خطورة المسار الذي يهدد نجاح هذه المؤسسة الوطنية العريقة.

كما أكدت أن ما يحصل اليوم لا يمكن قراءته إلا كمحاولة مبيتة لضرب الاستقرار الاجتماعي وإرباك السير العادي للمؤسسة، بما يخدم أجندات معلومة، وهو ما نرفضه جملة وتفصيلا.

وأكد الطرف النقابي أن الهياكل النقابية وأبناء الشركة على أتم الجاهزية لخوض كل الأشكال النضالية المشروعة دفاعًا عن حقوقهم ومكتسباتهم، بما في ذلك الإضراب، في حال تواصل سياسة المماطلة والتراجع عن الاتفاقات.

ويأتي هذا التوتر رغم ما حققته الشركة التونسية للدواجن من نجاحات مؤكدة ونمو متواصل خلال الفترة الأخيرة، بما يدحض كل الادعاءات المغرضة حول تكبدها خسائر متتالية، وهو ثمرة حسن التسيير وانخراط الأعوان والعمال بكل وعي ومسؤولية في برنامج إصلاحي إنمائي انعكست نتائجه الإيجابية على مختلف المستويات، وبالرغم من هذا المجهود إلا أن أبناء الشركة فوجئوا بجملة من القرارات الارتجالية التي من شأنها توتير المناخ الاجتماعي وضرب الاستقرار داخل المؤسسة.

حيث تم التراجع عن مكتسبات مهنية واجتماعية ثابتة، مضمنة بمحاضر جلسات رسمية من بينها منحة الحليب، ومنحة الإنتاجية، والمنحة الجزافية، والتلقيح، والتجنيس مع قبر طلب إعادة النظر في ملف التأمين الجماعي، وغيرها من الحقوق التي تحققت بنضالات سابقة، ليقع اليوم التراجع عنها بذريعة واهية لا تمت للواقع بصلة في استخفاف واضح بتضحيات الأعوان والعمال وبروح البذل والعطاء التي ميزت أداءهم وأسهمت مباشرة في إنقاذ المؤسسة والنهوض بها.

وتم اعتبار هذه التراجعات الخطيرة سابقة خطيرة مما خلفت حالة من الغضب والاحتقان في صفوف أبناء الشركة وأمام هذا الوضع المتأزم، و تم تحميل الإدارة كامل المسؤولية فيما قد تؤول إليه الأوضاع .

للمطالبة بالحق في الزيادة بعنوان 2025 :

نجاح كبير لإضراب المطاحن والعجين الغذائي في يومه الأول

نفذ أعوان و إطارات المطاحن والعجين الغذائي والكسكسي بنجاح أول ايام الاضراب العام القطاعي المقرر ليومي الإثنين والثلاثاء 05 و06 جانفي 2026 من اجل الحق في الزيادة في الأجور بعنوان سنة 2025.

وقال الأخ محمد البركاتي الكاتب العام بالنيابة للجامعة العامة للصناعات الغذائية والسياحة والتجارة ان الاضراب ناجح بنسبة كبيرة.

وقال البركاتي في تصريح للشعب نيوز ان الزيادة في الأجور بعنوان 2025 حق لا تنازل عنه وقال ان العمال ساهموا في انتاج الثروة كما تحملوا أعباء التضخم ومن حقهم الزيادة في الأجور لتميم مقدرتهم الشرائية.

وشرح الأخ الكاتب العام بالنيابة ان الاضراب في قطاع المطاحن والعجين والكسكسي لن يكون الاضراب القطاعي الوحيد بل سيتم تنفيذ عدة إضرابات قطاعية أخرى خلال الفترة القادمة .

وشرح ان الحركية النضالية في القطاع لن تتوقف الى حين حصول العمال على حقهم المشروع .

تشكيلة جديدة على رأس النقابة الأساسية للكهرباء والغاز بجبل الجلود

انعقد اليوم الأربعاء 7 جانفي 2026 بمقرّ العمل، مؤتمر النقابة الأساسية للكهرباء والغاز بجبل الجلود ، تحت إشراف الأخوين منير الشعري ورياض غرس الله، عضوي المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بتونس و بحضور ممثلي الفرع الجامعي والجامعة العامة للكهرباء والغاز.

وقد أسفر المؤتمر عن انتخاب المكتب النقابي التالي :

خليل الصغروني : كاتب عام

أعضاء : صالح الحيدوسي، كريم السلامي، ريم الصالحي، محمد القلالي، سيف الدين الطيب، رضا النصري

نقابة التاكسي الجماعي بنابل تعلن الدخول في تحرك احتجاجي سلمي يوم غد رفضاً للسياسات الانفرادية في قطاع النقل

أعلنت النقابة الأساسية للتاكسي الجماعي بنابل عن رفضها القاطع للسياسة التي تنتهجها السلطات في التعاطي مع ملف النقل العمومي غير المنتظم، معتبرة أن التفرد بإتخاذ القرارات المصيرية بعيداً عن الهياكل المهنية الشرعية والمنتخبة، ودون احترام للاتفاقات السابقة، يمثل التفافاً واضحاً على المسار التشاركي واعتداءً على الحقوق المشروعة للمهنيين.

وأكدت النقابة الأساسية أنّ من واجب الدولة ضمان تكافؤ الفرص بين جميع المهنيين دون تمييز، مشددة على أن الحق في العمل بحرية واستقلالية هو حق دستوري لا يجوز المساس به.

وانتقدت منح امتيازات وفرص متكررة لفئة محددة، في حين يُحرم مهنيون ذو أقدمية طويلة في القطاع من الحصول حتى على فرصة واحدة للعمل بحرية واستقلالية، معتبرة أن هذا التمشي يجسد ظلماً واضحاً ومخالفة لمبادئ المساواة التي تقوم عليها الدولة الاجتماعية.

كما ذكّرت النقابة بأنّ تنقيح دوائر النقل الحضري وتوسيعها كان الهدف منه أساساً تحسين خدمة النقل للمواطنين عبر إحداث خطوط جديدة وإسناد تراخيص تخلق مواطن شغل تحفظ كرامة السواق، لا إعادة توجيه الامتيازات لفائدة من سبق لهم التمتع بحقوقهم.

وحملت النقابة السلطة الجهوية كامل المسؤولية عن الاختلال الخطير الذي قد يصيب منظومة نقل المواطنين نتيجة هذه السياسات الانفرادية، محذّرة من أن ذلك قد يؤدي إلى تجفيف مناطق كاملة من وسيلة نقلها الوحيدة، بما ينعكس سلباً على حياة المواطنين اليومية وحقهم في التنقل.

وبناءً على ما تقدّم، أعلنت النقابة الأساسية للتاكسي الجماعي بنابل، تنفيذاً لقرار الهيئة الإدارية الجهوية القطاعية، دخول كافة منظوريها في تحرك احتجاجي سلمي يوم غد الخميس 8 جانفي 2026 على الساعة التاسعة والنصف صباحاً أمام مقر الولاية.

ويأتي هذا التحرك، وفق البيان، دفاعاً عن الحق الدستوري في العمل بحرية واستقلالية والعيش الكريم، وفرض العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين جميع المهنيين، إضافة إلى المطالبة باحترام الاتفاقات السابقة والتراجع عن كل قرار أحادي يمس حقوق السواق ومصير عائلاتهم.

وأكدت النقابة أن هذا التحرك سيكون حضارياً وسلمياً، مشددة على تمسكها بحق منظوريها المشروع في الكرامة والعيش الكريم.

نقابات أعوان و إطارات شركة البيئة والغراسة والبستنة بتطاوين تدعو إلى يوم غضب جهوي احتجاجًا على انسداد الأفق المهني

اجتمع أعضاء النقابات الأساسية لأعوان وإطارات شركة البيئة والغراسة والبستنة بتطاوين، اليوم الثلاثاء 06 جانفي 2026، بدار الاتحاد الجهوي للشغل بتطاوين، تحت إشراف المكتب التنفيذي الجهوي، لتدارس أوضاعهم المهنية في ظل ما وصفوه بـ»انسداد الأفق وتفاقم الأوضاع «.

اعتزاز بالانتماء وتحية لفقيد البستنة

في مستهل الاجتماع، عبّر النقابيون عن اعتزازهم بانتمائهم إلى الاتحاد العام التونسي للشغل باعتباره الممثل الشرعي والوحيد للدفاع عن حقوقهم ومطالبهم، مؤكدين مواصلة دوره الوطني والاجتماعي. كما ترحّموا على روح زميلهم المرحوم يوسف هدية، الذي توفي إثر حادث شغل يوم الأربعاء 31 ديسمبر 2025.

مطالب مهنية عاجلة

النقابات دعت السلطة الجهوية وشركة البيئة والغراسة والبستنة إلى العدول عن سياسة «الرأي الواحد» والانخراط في حوار جدي حول الملفات العالقة، محددة أبرز مطالبها في :

- تفعيل الترقيات وفق السلم والصنف.
- تحيين شبكة الأجر الأساسي على قاعدة الأجر الأدنى المضمون .
- توفير زي الشغل.
- صرف الزيادة العامة في الأجور لسنوات 2023 و2024 و2025، مع ضمان خلاص الأجور في آجالها .
- رفض سياسة التجويع والمطالبة بتفعيل القانون

واعتبر المجتمعون أن الوضعية المهنية والاجتماعية لأعوان وإطارات الشركة «حرجة وكارثية» وتتفاقم يومًا بعد يوم، متهمين السلطات بانتهاج سياسة «التجويع الممنهجة».

وطالب الاتحاد الجهوي للشغل بتطاوين بتفعيل القانون عدد 09 المنظم لعقود الشغل والمانع للمناولة، باعتباره ضمانة أساسية لحقوق العمال.

خطوات احتجاجية تصعيدية

وأعلن الاتحاد الجهوي للشغل بتطاوين عن برنامج احتجاجي يشمل :

- تنفيذ وقفات احتجاجية أمام مقرات معتمديات الجهة.

تشكيلة جديدة على رأس النقابة الأساسية لمغازة مونوبري ببنزرت

أسفر المؤتمر التأسيسي للنقابة الأساسية لمغازة مونوبري بجهة بنزرت المنعقد يوم الثلاثاء 6 جانفي 2026 بإشراف الإتحاد الجهوي للشغل عن إنتخاب المكتب النقابي الجديد التالي :

- أماني البجاوي : كاتبة عامة

أعضاء: ياسين الطياشي و شكري الهذلي

تشكيلة جديدة على رأس النقابة الأساسية لأعوان وعملة بلدية القصرين

انعقد صباح اليوم الاحد 04 جانفي 2026 بالاتحاد الجهوي، مؤتمر النقابة الأساسية لأعوان وعملة بلدية القصرين المدينة تحت إشراف عضوي المكتب التنفيذي الجهوي رضا السماعلي وصلاح الدين الشعباني.

وأسفر المؤتمر عن إنتخاب المكتب النقابي الجديد التالي :

- عدنان الناصري : كاتب عام

أعضاء : نبيل الشعباني، زهير الدلهومي، خروبة حمدي، نور الدين البناني، نزار الدخيلي، المنزلي الدخيللي.

عمال شركة كوتس تونس يرتدون الشارة الحمراء لمدة 3 أيام إحتجاجا على قرارات الإدارة ويلوحون بالتصعيد

أعلنت النقابة الأساسية لعمال شركة « كوتس» تونس رفضها القاطع للقرارات الأخيرة الصادرة عن إدارة الشركة، والتي تمثلت في إلغاء عدد من الامتيازات الاجتماعية دون إعلام أو تشاور مسبق مع ممثلي العمال.

وأكدت النقابة أن هذه الإجراءات تمسّ بشكل مباشر من حقوق العمال ومكتسباتهم، معتبرة أنها مخالفة لمبدأ الحوار الاجتماعي المنصوص عليه قانونًا، وتمثل تراجعًا غير مبرر عن مكاسب اجتماعية مستقرة، خاصة في ظل الوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب الذي تمر به البلاد.

وطالبت لجان النقابة الأساسية بالتراجع الفوري عن القرارات التي شملت :

- الغاء سلفة العيد، إلغاء السلفة الشهرية، إلغاء السلفة السنوية بقيمة 1000 دينار.

كما شددت النقابة على ضرورة فتح حوار عاجل مع ممثلي العمال، محذّرة من أن غياب التفاعل الإيجابي من قبل الإدارة سيدفعها إلى اتخاذ خطوات احتجاجية إضافية.

وفي هذا السياق، أعلنت النقابة الأساسية ارتداء العمال للشارة الحمراء لمدة ثلاثة أيام ابتداءً من يوم الاثنين 5 جانفي 2026، كتحرك احتجاجي أولي، مع احتفاظها بحقها القانوني في اتخاذ بقية الأشكال المشروعة للدفاع عن حقوق العمال.

كما أكدت النقابة الأساسية لعمال شركة كوتس تونس تمسكها بالحوار كآلية لحل الخلافات، لكنها في المقابل لن تتنازل عن الدفاع عن حقوق منظوريها ومكتسباتهم الاجتماعية.

بلدية عميرة التوازرة

اعلان طلب عروض عدد 2025/02 للمرة الثالثة ضفقة لاقتناء شاحنة ضاغطة سعد 7 م 3 لفائدة بلدية عميرة التوازرة برنامج سنة 2025

تعلن بلدية عميرة التوازرة عن اجراء طلب عروض عبر منظومة الشراء العمومي على الخط Tuneps قصد اقتناء شاحنة ضاغطة سعد 7م 3 لفائدة بلدية عميرة التوازرة برنامج 2025 سنة

يمكن للعارضين الراغبين في المشاركة المسجلين بمنظومة الشراء العمومي على الخط Tuneps والذين تتوفر فيهم الشروط المطلوبة تحميل كراس الشروط مجانا عبر الموقع www.tuneps.tn

يتم ارسال العرض وجوبا عبر منظومة الشراء العمومي على الخط www.tuneps.tn ولمزيد الارشادات حول كيفية التسجيل واستغلال منظومة Tuneps يمكن الاتصال بمركز النداء التابع لوحدة الشراء العمومي على الخط بالهيئة العليا للطلب العمومي على الرقم 70130340 Tuneps pm.gov.tn أو عبر البريد الالكتروني

يجب على المشاركين توجيه وثائق الضمانات الوقتية المالية المبينة بالفصل 5 من كراس شروط طلب العروض والسجل الوطني للمؤسسات عن طريق البريد مضمون الوصول او عن طريق البريد السريع على العنوان التالي بلدية عميرة التوازرة شارع البيئة 5054 عميرة التوازرة او تودع مباشرة بمكتب الضبط في أجل أقصاه يوم الجمعة 30 جانفي 2026 على الساعة العاشرة (10:00) صباحا باسم كاتب عام بلدية عميرة التوازرة وتحمل عبارة « لا يفتح طلب عروض عدد 2025/02 المتعلق باقتناء شاحنة ضاغطة سعة 7 م3 لفائدة بلدية عميرة التوازرة برنامج سنة 2025 « و لا يؤخذ بعين الاعتبار الا تاريخ الوصول المبين بختم مكتب الضبط بالبلدية.

يتم فتح الظروف الفنية والمالية في جلسة واحدة في نفس اليوم على الساعة العاشرة والنصف صباحا بقصر بلدية عميرة التوازرة

يبقى العارض ملزما بعرضه لمدة مائة وعشرون يوما وذلك ابتداء من اليوم الموالي للتاريخ الأقصى المحدد لقبول العروض

كل عرض يرد بعد الاجل المحدد بالإعلان أو لا يتضمن وثيقة الضمان الوقتي يعتبر لاغيا.

نقابيو الفولاذ بمنزل بورقيبة يحذرون من تفاقم أزمة المؤسسة ويدعون إلى إصلاح عاجل

اجتمع يوم الثلاثاء 30 ديسمبر 2025 أعضاء نقابتي الأعوان والإطارات بالشركة التونسية لصناعة الحديد والفولاذ بمنزل بورقيبة، بدار الاتحاد الجهوي للشغل ببنزرت، لتدارس الوضعية الحرجة التي تمر بها المؤسسة في ظل غياب رؤية واضحة وقرارات طال انتظارها لإنقاذها.

وأكد المجتمعون أن الأزمة تتفاقم رغم الوعود المتكررة من سلطة الإشراف، والتي لم تُترجم إلى إجراءات عملية، مشيرين إلى أن مستويات الإنتاج المتدنية وغير المسبوقة المسجلة مع نهاية السنة الحالية في مختلف القطاعات والمصانع التابعة للشركة تمثل تهديداً جدياً لوجودها واستمرار نشاطها.

وفي ختام النقاش وتبادل الآراء، أصدر الحاضرون لائحة مهنية تضمنت جملة من المواقف :

- التعبير عن اعتزازهم بالانتماء إلى الاتحاد العام التونسي للشغل باعتباره منظمتهم العتيدة.
- دعوة سلطة الإشراف إلى الانطلاق الفعلي في برنامج تأهيل وإصلاح الشركة بما يضمن إنقاذها وتحسين مردوديتها.
- استغرابهم من عدم إدراج برنامج الهيكلة المالية للشركة ضمن مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026.
- تمسكهم بمطالبهم المشروعة المضمنة في برقية التنبيه بالإضراب الصادرة عن قسم الدواوين والمنشآت العمومية بالاتحاد العام التونسي للشغل بتاريخ 5 مارس 2025.
- تحميل سلطة الإشراف المسؤولية الكاملة عن الوضعية التي وصلت إليها المؤسسة نتيجة غياب التعامل الجدي والسريع مع ملف إصلاحها وهيكلتها.
- تأكيدهم على التمسك بالحوار كخيار أمثل لتجاوز الإشكاليات المطروحة.
- إعلان استعدادهم للنضال والدفاع عن مصالح الشركة وأعوانها بكافة الوسائل القانونية والمشروعة.

بهذا، يضع النقابيون ملف الشركة التونسية لصناعة الحديد والفولاذ أمام مسؤولية مباشرة لسلطة الإشراف، مطالبين بتحرك عاجل لإنقاذ مؤسسة تُعد من أبرز ركائز الصناعة الوطنية.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
ديوان الخدمات الجامعية للوسط
الحي الجامعي بقصر هلال

إعلان طلب عروض وطني عبر منظومة الشراءات العمومية على الخط «تونيبس» TUNEPS
عــ01 /2026ـــدد لتزويد الحي الجامعي بقصر هلال بمادة البيض خلال سنة 2026

يعتزم الحي الجامعي بقصر هلال إجراء طلب عروض وطني لاقتناء البيض لتسديد حاجياته خلال سنة 2026 حصريا عبر منظومة الشراءات العمومية على الخط «تونيبس»

فعلى الراغبين في المشاركة بطلب العروض والذين تتوفر فيهم الضمانات القانونية الضرورية لحسن إنجاز الصفقة موضوع طلب العروض الوطني التسجيل بمنظومة الشراءات العمومية على الخط «تونيبس» وتحميل كراس الشروط مجانا عبر الموقع www.tuneps.tn

يتمّ تقديم العروض حصريا عبر منظومة الشراء العمومية على الخط (TUNEPS) على الموقع www.tuneps.tn، ويتمّ إرسال نظير من السجل التجاري والضمان البنكي الوقتي بالطريقة المادية عن طريق البريد مضمون الوصول أو عن طريق البريد السريع أو مباشرة إلى مكتب الضبط بالحي الجامعي بقصر هلال في ظرف مغلق باسم السيد مديرالحي الجامعي بقصر هلال يحمل عبارة «لايفتح طلب عروض وطني عــ01/2026ـــدد لتزويد الحي الجامعي بقصر هلال بمادة البيض خلال سنة 2026» نهج سالم فنطر المنطقة الصناعية (الجبسة) قصر هلال 5070 في أجل أقصاه يوم 29 /01/ 2026 على الساعة التاسعة صباحا .

القسط	بيان القسط	مبلغ الضمان الوقتي
1	بيض	90د

تغلق منظومة الشراءات العمومية على الخط يوم الخميس 29 /01 /2026 على الساعة التاسعة صباحا ولا يمكن بعد هذا الأجل قبول أي عرض.
يبقى العارضون ملزمين بعروضهم لمدّة مائة وعشرون يوما (120 يوما) ابتداءا من اليوم الموالي لآخر أجل محدد لقبول العروض.
يتمّ فتح العروض الفنية والمالية على الخط إلكترونيا وذلك في جلسة واحدة علنية يوم الخميس 29 /01 /2026 على الساعة العاشرة صباحا بإدارة الحي الجامعي بقصر هلال.

تشكيلة جديدة على رأس الفرع الجامعي للفلاحة بتوزر

إنعقد اليوم الجمعة 02 جانفي 2026 مؤتمر الفرع الجامعي للفلاحة بتوزر تحت إشراف الاتحاد الجهوي للشغل بالجهة و بحضور الجامعة العامة للفلاحة ممثلة في الاخ الكاتب العام عمار الزين ، وقد أسفرت نتائج المؤتمر عن انتخاب التشكيلة التالية:

- محمود بن عثمان : كاتب عام

أعضاء: هاشم الكرامتي ، جميل بالضياف ، فوزي الخزار ، سامي عبيد، حسين الملكي وعلي اليحياوي

تشكيلة جديدة على رأس النقابة الأساسية لشركة التأمين و إعادة التأمين ستار

أسفر مؤتمر النقابة الأساسية لشركة التأمين و إعادة التأمين ستار المنعقد بمقر العمل يوم الإثنين 15 ديسمبر 2025 بإشراف الإتحاد الجهوي للشغل بتونس عن فوز المكتب النقابي الجديد التالي :

- قبيل المناصري : كاتب عام

أعضاء : أحمد بوسنينة، مالك قريبع، ساندرا بن حامد، أيمن المغيري، مكرم الغرايري، مالك بن عاشور.

إنتخاب معز الصيداوي كاتبا عاما للفرع الجامعي للشباب والطفولة بن عروس

إنعقد اليوم السبت 3 جانفي 2026 مؤتمر الفرع الجامعي للشباب والطفولة بن عروس بدار الاتحاد الجهوي للشغل بن عروس، تحت إشراف الأخ محمد نجيب المبروكي الكاتب العام للاتحاد الجهوي، وبرئاسة الأخ محمد المارغني عضو المكتب التنفيذي الجهوي.وقد أفضت أشغال المؤتمر إلى إنتخاب الأخ معز الصيداوي كاتبا عاما للفرع الجامعي.

«خوصصة» قطاع الكهرباء ومنح الامتيازات للشركات الأجنبية وتعطيل المشاريع العمومية، لماذا؟

في وقت ترفع فيه السلطة شعارات «السيادة الوطنية» و«استقلالية القرار»، كشفت الجامعة العامة للكهرباء والغاز عن وجه آخر لسياسات الرئيس قيس سعيد وحكومته، واصفة إياها بالتمشي الممنهج نحو «خوصصة» قطاع الكهرباء والتفريط في مستقبل الطاقة المتجددة للمستثمرين الأجانب على حساب المجموعة الوطنية.

أصدرت الجامعة بياناً شديد اللهجة عقب تدشين محطة فولطاضوئية خاصة بالقيروان، أكدت فيه أن السلطة الحالية تمضي قدماً في تكريس «تصور أحادي» للانتقال الطاقي، يقوم أساساً على منح الامتيازات للشركات الأجنبية وتعطيل المشاريع العمومية التابعة للشركة التونسية للكهرباء والغاز (STEG). واعتبر نقابيون أن هذا التوجه يمثل «طعنة» في ظهر المؤسسة العمومية التي صمدت لعقود كضامن للأمن الطاقي التونسي. واتهمت الجامعة سلطة الإشراف بالنكوص عن التزاماتها وتجاهل الطرف النقابي بشكل متعمد، محذرة من أن تحويل الكهرباء من «خدمة عمومية» إلى «سلعة تجارية» تتربح منها الاستثمارات الأجنبية هو تفريط صريح في السيادة الوطنية. وأشار البيان إلى أن الامتيازات الممنوحة للأجانب ستتحمل الشركة العمومية تبعاتها المالية، مما سيعمق عجزها المالي ويؤدي في النهاية إلى ارتهان قرار تونس الطاقي للخارج.

البيان فنّد أيضاً «النجاعة» التي تدعيها الحكومة للمشاريع الخاصة، مؤكداً أن الحصيلة الفعلية لسياسات الانتقال الطاقي منذ سنوات وحتى اليوم هي حصيلة «فاشلة»، حيث لم يتم إنجاز سوى جزء ضئيل جداً مما تم التخطيط له، بينما يتم استنزاف مقدرات الدولة (مثل سندات الكربون) لصالح الشركات الأجنبية بدلاً من دعم الهيكل العمومي.

واختتمت الجامعة بيانها بإعلان انخراطها في نضال ميداني بالتعاون مع القوى التقدمية ومكونات المجتمع المدني، للتصدي لما وصفته بـ«البيع المقنّع» لقطاع الكهرباء، مؤكدة أن «الانتقال الطاقي العادل» لا يمر عبر تفقير الشعب وتدعيم أرباح الشركات العابرة للقارات، بل عبر تعزيز دور الدولة وحماية مؤسساتها.

ويأتي هذا البيان في ظلّ انقطاع التواصل بين الاتحاد والسلطة ممّا يكشف الفجوة الواسعة بين «الخطاب السيادي» الرسمي وبين «الممارسة الاقتصادية» التي تبدو، بحسب النقابيين، خاضعة لإملاءات الخوصصة والارتهان للاستثمار الأجنبي المباشر دون قيد أو شرط.

* محمد

بيان الجامعة العامة للكهرباء والغاز ليوم 25 ديسمبر

في خضمّ تدشين المحطة الخاصة الفولطاضوئية بالقيروان وكذلك ما ترتب عن اجتماع اللجنة العليا للانتاج الخاص للكهرباء من قرارات عبرت للأسف عن نفس التمشي في المضيّ قُدما نحو خوصصة قطاع الكهرباء بالبلاد وفرض تصور احادي للانتقال الطاقي قوامه التفريط في السيادة الطاقية لصالح الاستثمارات الاجنبية وتعطيل المشاريع العمومية في المجال بالإضافة إلى تسخير مقدرات المؤسسات العمومية كسندات الكربون للشركات الاجنبية يهم الجامعة العامة للكهرباء والغاز ان تعبر عن:

1. استغرابها من التجاهل المتعمد من طرف سلطة الاشراف للطرف النقابي في مسائل الانتقال الطاقي رغم تأكيدها خلال محضر الجلسة بتاريخ 14 جويلية 2025 على انفتاحها للنقاش والحوار وهو ما يمثل نكوصا على الالتزامات مما يزيد من مناخ عدم الثقة الذي سينعكس سلبا على المناخ الاجتماعي ككل.

2 ـ تمسكها بما جاء بمحضر 15 جويلية 2025 في ما يتعلق باستكمال انجاز مشاريع الشركة التونسية للكهرباء والغاز في مجال الطاقات المتجددة وعدم التفريط في سندات الكربون المملوكة لها بالإضافة إلى التحفظات حول الامتيازات الممنوحة للشركات الأجنبية والتي ستحمل تبعاتها للهيكل المعنيّ مما سيؤثر سلبا على موازناته المالية المتأزمة أصلا.

3 ـ دعوتها إلى مراجعة سياسة الانتقال الطاقي التي وضعته سلطة الاشراف منذ سنة 2015 والتي باءت بالفشل التام رغم تحيينها مرارا وتكرارا حيث ـ على سبيل المثال ـ تمت المصادقة خلال المجلسين الوزاريين بتواريخ 22 نوفمبر 2016 و25 دفيفري 2018 على التخطيط لـ 1000ميغاوات من لزمات محطات الطاقات المتجددة خلال الفترة 2020 ـ 2022 ولكن الحصيلة الفعلية لم تتجاوز 100 ميغاوات سنة 2025.

4 ـ تأكيدها على أن ما راج خلال الآونة الأخيرة من معطيت حول نجاعة المحطات الخاصة لإنتاج الكهرباء عبر الطاقات المتجددة سواء من طرف سلطة الاشراف أو الإدارة العامة للشركة تجاهل الكلفة الحقيقية التي ستتحملها المجموعة الوطنية جراء هذا النوع من المشاريع.

في الختام، فإن الجامعة العامة للكهرباء والغاز تؤكد التزامها ـ بالشراكة مع الفعاليات التقدمية والنيرة داخل المجتمع المدني ـ بالنضال من أجل انتقال طاقي عادل بحق وضمان عدم تحويل الكهرباء من خدمة عمومية إلى سلعة تجارية تتمتع بأرباحها الاستثمارات الأجنبية المباشرة على حساب المالية العمومية.

* الكاتب العام
سليم البوزيدي

الجامعة العامة للكهرباء والغاز تحذّر من خوصصة قطاع الكهرباء

لماذا التنكّر لمحضر جلسة 14 جويلية؟

حذّرت الجامعة العامة للكهرباء والغاز من خوصصة قطاع الكهرباء في البلاد، منتقدة في بيان لها تمشي الحكومة الحالي في مجال الطاقات المتجددة، مشيرة إلى تدشين المحطة الخاصة للفولطاضوئية بالقيروان.

واعتبرت الجامعة أنّ اجتماع اللجنة العليا للإنتاج الخاص للكهرباء يعكس نفس التوجّه نحو خوصصة القطاع وفرض تصور أحادي للانتقال الطاقي يقوم على التفريط في السيادة الطاقية لصالح الاستثمارات الأجنبية، وتعطيل المشاريع العمومية، وتسخير مقدرات المؤسسات العمومية كسندات الكربون للشركات الأجنبية.

كما أعربت عن استغرابها من التجاهل المتعمد للطرف النقابي في مسائل الانتقال الطاقي رغم تأكيد سلطة الإشراف في محضر الجلسة بتاريخ 14 جويلية 2025 على انفتاحها للحوار، واعتبرت ذلك نكوصًا عن الالتزامات مما يزيد من مناخ عدم الثقة الاجتماعي.

* محمد

سؤال الأسبوع

لماذا سارعت الجامعة العامة للكهرباء والغاز إلى اصدار بيان يوم 25 ديسمبر

يبدو أنّ الامور تسير إلى مزيد الانغلاق إن لم نقل تجاهل ما تمّ الاتفاق فيه سابقا بين الحكومة والجامعة العامة للكهرباء والغاز وهو ما اضطرها إلى إصدار البيان الذي تنشر الشعب تفاصيله لإنارة الرأي العام الوطني حول جملة من المسائل التي تمّ تجاهلها هكذا وعدم تفعيلها كما أنّ تأكيد بعض الأطراف أنّ المحطات الخاصة بالإنتاج الكهربائي عبر الطاقات المتجدّدة قد نجحت في لعب دورها الريادي والحال أنه ثمّة «تعتيم» على كلفتها الحقيقية دفع الجامعة دفعا إلى إصدار بيانها يوم 25 ديسمبر 2025 لتوضيح ما يجب توضيحه ثمّ الأهم هو أنّ سياسات الانتقال الطاقي التي تحدثت عنها الحكومات المتعاقبة أنها سراب إن لم نقل «انجازات وهمية» حيث تمّ إنجاز الشيء القليل ممّا تمّ التخطيط له ـ لذلك كان من الضروري إصدار بيان 25 ديسمبر 2025 كما أنه مهمّ من حيث أنّ الدولة التي تؤكد أنه لا تفريط في مكتسبات الشعب ثمّة توجّه للخوصصة من جديد وبالتالي الارتهان للاستثمار الأجنبي المباشر وهذا يعني أنّ ما قيل حول قطع دابر استنزاف مقدرات الدولة سيجد طريقا للعودة من الباب الخلفي وهو ما ترفضه الجامعة التي من خلال بيانها أكدت أنّ «الستاغ التونسية» والتي نجحت من خلال الستاغ الدولية في إنجاز عديد المشاريع خارج تونس قادرة بتوفر الإمكانيات المالية واللوجستية على أن توفر الانتقال الطاقي العادل متى استعادت جزءا من ديونها عند عدد كبير من المؤسسات العمومية التي لم تدفع للستاغ مستحقاتها المالية منذ سنوات بيان 25 ديسمبر وثيقة اخرى مهمة للانتباه إليها أولا ثمّ ثانيا التوقف أمام ما جاء فيها من تفاصيل مهمة وكلنا يعرف انّ في التفاصيل تكمن كل التوجهات والنوايا.

* رمزي الجبّاري

الأخ قاسم الزمني الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بسوسة

تعرضنا للتهديد والضغوطات خلال إضراب العجين الغذائي والكسكسي يومي 5 و6 جانفي

قال الأخ قاسم الزمني الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بسوسة في حديثه «للشعب» إنّ اضراب العجين الغذائي والكسكسي الذي دعت إليه جامعة السياحة يومي 5 و6 جانفي 2026 نجح بنسبة 100٪ رغم ما تعرضت له الأطراف النقابية من ضغوطات بلغت حدّ التهديد ـ وأضاف الأخ قاسم انّ الإدارات التي تمّ تنفيذ إضراب جهوي فيها (دون تسميتها) استعانت بعدول تنفيذ لتسجيل ما ادعته هذه الإدارات زورا وبهتانا الى كون الأعوان والموظفين يرفضون العمل وحيّى الأخ قاسم جهود الأعوان والموظفين في الدفاع عن حقوقهم وعن الحق النقابي ـ أمّا عن محاور بقية الحديث فنحوصلها في النقاط التالية:

*** أخ قاسم، نجاح إضراب عمال وأعوان العاملين في قطاع العجين الغذائي والكسكسي ـ مهم ـ في هذا الظرف الاستثنائي؟**

ـ العمال والأعوان متحملون لمسؤولياتهم في الدفاع عن حقوقهم وعن الحق النقابي وفي هذا تأكيد على الوعي الذي يطبع المرحلة الاستثنائية التي فيها سعي إلى قطع كل نفس نقابي في عديد المؤسسات.

*** قلت إنّ من نفذوا الإضراب تعرضوا للضغوطات والهرسلة فهل لك أن تكشف لنا النقاب عنهم؟**

ـ نجاح الإضراب يومي 5 و6 جانفي 2026 تأكيد على أنّ كل محاولات إجهاض تنفيذ إضراب شرعي لن تنجح وهذا كافٍ لوحده للرد على كل من حاولوا إفشاله بكل الطرق غير الممكنة وهم يعرفون أنفسهم واحدا واحدا.

*** أيّ وضع للعمل النقابي في جهة سوسة؟**

ـ الوضع طبيعي ونحن نعمل على تجاوز كل عائق من شأنه أن يكون سببا في تعطل العمل وجهودنا مركزة في خدمة منظورينا.

*** هل هذا يعني أنّ الأمور طيبة وأنّه لا تداخل في المسؤوليات في المؤسسات التشغيلية والأطراف النقابية؟**

ـ لا... لا... لم أقل إنه لا توجد مشاكل وإن ما أعنيه هو أنه كلما حصل إشكال ما في مؤسسة ما ـ إلاّ وتمّ تطويق الخلاف وإيجاد أرضية اتفاق بين كل أطرافه.

*** وماذا عن الوضع النقابي وطنيا بما أنّ جهة سوسة وازنة وفاعلة في المشهد؟**

ـ سعينا إلى تطويق الخلافات الداخلية منذ ظهورها للعلن وعملنا على تنقية الأجواء ـ لكنّ تشبث كل طرف بموقفه حال دون الوصول إلى حلّ يرضي جميع الأطراف.

*** لكنّ الجميع على اتفاق لعقد المؤتمر الانتخابي المهمّ ـ أليس كذلك؟**

ـ نحن مع الحلول السريعة ومع أن يظل الموقف النقابي واحدا موحدا فالاتحاد ناضلت في صلبه عديد الأجيال لذلك لابدّ أن يظل كما هو صامدا أمام كل محاولات إسقاطه.

*** لم تقدم لنا مقترحات قد يخرجه من هذه المرحلة؟**

ـ أعتقد جازما أنّ الحل هو في الحوار إذ لابدّ من عقد هيئة إدارية وطنية والأكيد أنّ الصفحة ستغلق بكلّ ما فيها.

*** وحتى نلتقي من جديد؟**

ـ شكرًا على هذه الاستضافة وضروري أن يتجاوز رجال الاتحاد هذه المرحلة التاريخية على اهميتها لأنّها تقتضي عملا جماعيا إيجابيا.

* رمزي الجبّاري

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي دون رئيس مدير عام منذ سنة ومليارات ضائعة على ميزانية الدولة

انعقد يوم الاثنين الفارط 29 ديسمبر 2025 اجتماع مجلس الادارة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تحت إشراف وزير الشؤون الاجتماعية عصام الاحمر في جلسة استغرقت ثماني ساعات وأشرف عليها الوزير في غياب رئيس مدير عام يشرف على أعمال المجلس المتكون من الأطراف الاجتماعية والوزارات والمنظمات ذات الصلة.

وكشفت مصادر ان مجلس الادارة تضمن جدول أعمال طويل وخطير يتضمن القوائم المالية ومشروع الميزانية وتقرير مراجع الحسابات والتسميات بالخطط الوظيفية والمناولة والالحاق ...

وكان إشراف الوزير محل جدل قانوني وإجرائي رفعه ممثلو الاتحاد العام التونسي للشغل ومراقب الدولة... حيث أن عدم تسمية رئيس مدير عام لأكثر من سنة مثل النقطة الاساسية للمداولات التي استغرقت ست ساعات في نفس المسألة المتعلقة بالصلاحيات والسلطات المستمدة من أمر التسمية وتفويض مجلس الادارة باعتباره السلطة الأصلية.. وتباين طول مدة الفراغ الإداري وتواتر الظاهرة التي تشمل كذلك الصندوق الوطني للتأمين على المرض ...

واستغرب اعضاء مجلس الادارة بقاء مؤسستين هامتين في مجال حساس بعلاقة بالمرفق العمومي والضمان الاجتماعي للجرايات والصحة تحت اشراف وزارة الشؤون الاجتماعية...

وتم اعتبار أن عدم تسمية رئيس مدير عام بكامل الصلاحيات القانونية مما عطل مصالح الصندوق والمضمونين الاجتماعيين..في علاقة ببطاقات الجبر والالزام حيث لم تصدر وبقيت معطلة ومتراكمة بالفروع الجهوية والولايات والادارات الجهوية ذات النظر في غياب تفويض قانوني...

وهي بطاقات تتكلف أموالا بالمليارات تضيع في مناخ افتقاد التوازنات المالية والحاجة للسيولة المالية وفي ظل فقدان ارادة إصلاح انظمة الضمان الاجتماعي مع تسيير يفتقد الشفافية والحوكمة وحسن التدبر وبالرغم من خطورة الوضع بقيت حجج الوزير تبريرية وغير مقنعة .

وبقيت المعالجة عبر العفو الاجتماعي من باب الترقيع و ذر الرماد في غياب حوار اجتماعي حول الاصلاح..

وكشفت مصادرنا ان منظمة الاعراف الممثلة بالمجلس اتبعت نهج المصلحة عوض الاصلاح... في حين تقدم بقية الأعضاء بمقترحات وتم اعتبار أن التسمية بالتفويض للتسيير اليومي مغالطة وترحيل تبعات أزمة هيكلية...

معهد باستور تونس

تصعيد أمام «سياسة الترهيب» والتضييق

بإشراف الاتحاد الجهوي للشغل بتونس، احتضن مقر معهد باستور اجتماعاً عاماً حاشداً لأعوان وإطارات المؤسسة، تداول فيه الحاضرون الوضع العام المتأزم داخل هذا الصرح العلمي العريق، وسط حالة من الاحتقان جراء ما وصفوه بـ «التضييق الممنهج» على الحق النقابي.

شهد الاجتماع حضوراً بارزاً لعدد من القيادات النقابية، يتقدمهم الأخ منير الشعري، عضو المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بتونس، والأخ محرز الرايس، عضو الفرع الجامعي للصحة، والأخ نوفل رحيم عن الجامعة العامة للصحة، بالإضافة إلى أعضاء النقابة الأساسية للمعهد. وقد عكس هذا الحضور وحدة الصف النقابي في مواجهة التحديات الراهنة التي تواجه قطاع الصحة.

تنديد بالترهيب ورفض للمماطلة

استنكر المشاركون في الاجتماع بشدة ما يتعرض له الموظفون من ممارسات تهدف إلى ترهيبهم والتضييق على نشاطهم النقابي. ورفع المحتجون شعارات تُلخّص مطالبهم في النقاط التالية:

سياسة المماطلة: إدانة التسويف المستمر في الاستجابة للمطالب المهنية والاجتماعية التي ظلت عالقة لسنوات.

غياب الحوار الجدي: انتقاد رفض الإدارة وسلطة الإشراف (وزارة الصحة) فتح قنوات تواصل مسؤولة لحلحلة الأزمات الداخلية للمؤسسة.

التهميش الممنهج: التحذير من تدهور ظروف العمل، معتبرين أن هذا التهميش يؤثر بشكل مباشر وسلبي على جودة الخدمات الصحية الموجهة للمواطنين.

إضراب قطاعي في الأفق

لوحت الهياكل النقابية المجتمعة بإمكانية الدعوة لعقد هيئة إدارية جهوية في القريب العاجل. وأكد الحاضرون أن الخطوات النضالية القادمة قد تشهد تصعيداً نوعياً، مع التلميح بجدية إلى إمكانية تنفيذ إضراب قطاعي على مستوى الجهة، في حال استمرار سياسة الأبواب المغلقة وتجاهل الاستحقاقات المشروعة للأعوان.

يأتي هذا التحرك في وقت حساس، ليضع إدارة معهد باستور ووزارة الصحة أمام مسؤولياتهما لضمان مناخ اجتماعي سليم داخل مؤسسة حيوية تمثل ركيزة من ركائز الأمن الصحي في تونس.

* محمد

الأستاذ حسين الرحيلي الخبير في التنمية لـ«الشعب»

أولويات التونسيين تشغيل العاطلين والاستثمار في القطاعات الحيوية وذلك بوضع البرامج على أساس التشاركية

* حوار: لطفي الماكني

كيف نضمن المعادلة بين تحسن مؤشّرات التّنمية من خلال المحركات الأساسية للاقتصاد وضمان الاستقرار الاجتماعي لأغلب الفئات والشرائح التي تواجه ومنذ سنوات صعوبات لتغطية حاجياتها المعيشية ذلك هو السؤال المحوريّ الذي توقف عنده الخبير في التّنمية الأستاذ حسين الرحيلي في حديثه لـ«الشعب» من خلال تحليل مختلف ما تمّ الإعلان عنه في برامج ميزانية السنة الجديدة المطروحة من قبل الحكومة ومقدّما في الوقت نفسه جملة من المقترحات يعتبرها ذات أولوية في سلّم اهتمامات التونسيين لا بدّ من وضعها ضمن رؤية واضحة حتى تكون لها الجدوى والنّجاعة بعيدا عن الشّعارات التي لم تغير من واقع التونسيين المعيشي الشيء الكثير.

*** هل ترى ترابطا بين ما تقول الحكومة إنه برامج تنموية والاستقرار الاجتماعي المطلوب والمنتظر في أغلب فئات المجتمع؟**

ـ الحديث عن الاستقرار الاجتماعي من قبل الحكومة لابدّ أن تكون له دعائم على أرض الواقع حتى لا يكون هناك تناقض ما بين ما يوضع ضمن قانون المالية الجديد والمصادق عليه من قبل البرلمان في الشهر الماضي وبين ما نراه في الواقع حتى لا تكون أغلب الفصول غير قابلة للتنفيذ لأنه من غير المنطقي أن يكون مشروع الميزانية الذي وصل إلى البرلمان بـ 57 فصلا وبعد المناقشات والمصادقة النهائية يصبح بـ 110 فصلا أي تقريبا تضاعف مع أن هناك 20 فصلا يتطلّب تمويلات حتى ينفّذ أي أن تمرير الفصول لا يخضع للتصوّرات والمقاربات المستقبلية.

*** هل هناك أمثلة عمّا ذكرته في علاقة بالآثار المالية المترتبة عن عديد الإجراءات والمعلن عليها؟**

ـ الأمثلة عديدة إن كانت هذه السنة أو التي سبقتها وأعني التي تهمّ العاملات الفلاحيات وكيفية الاستفادة من القانون الذي سُنّ في السنة الماضية ومازلنا ننتظر تطبيقه وكذلك الأمر هذه السنة بالنسبة إلى من طالت بطالتهم حيث يستدعي توفر الاعتمادات اللازمة لتنفيذه لأنه يهم الآلاف من المعطلين حاملي الشهادات الجامعية وبالمحصلة فإن الدولة مثل العائلة لابدّ أن توجد موازنة ما بين المصاريف والمداخيل ولا يستقيم أن يكون هناك انخرام في ما يمرّر من قوانين دون ان توجد مصادر تمويلها وهنا أريد أن أوضّح أن المصاريف لابدّ أن تكون في مستوى حجم تلك المشاريع المبرمجة ولا تجنّح عاليا في أحلام لا تتحقق على أرض الواقع إذ هناك نوع من التسابق لإقرار قوانين وإجراءات يعلم من اقترحها أنها صعبة التنفيذ والدليل أن أوامرها الترتيبية لم توضع إلى حد الآن.

*** ما هي الأولويات التي تعتبرها ذات جدوى لتحقيق الاستقرار الاجتماعي؟**

ـ الأولويات تستدعي ضرورة وجود رؤية وهي ما تغيب عن أغلب ما يتمّ تداوله من مشاريع وبرامج وبالتالي فإن القضايا الأساسية التي نعتبرها من أهم مشاغل وانتظارات المواطنين هي تشغيل من طالت بطالتهم والاستثمار في الصحة والنقل ويفترض أن يتمّ العمل عليها في أوسع نطاق والاطلاع على آراء الشركاء الاجتماعيين في أغلب تفاصيل تلك الأولويات بعيدا عن انتهاج نفس الأساليب السابقة والتي لم تقدم أي إضافة مثل الاقتراض من البنك المركزي وما لذلك من انعكاسات سلبية أولها نسبة التضخم إذ أن ارتفاع الطلب دون توفّر العرض سيؤدي حتما إلى الزيادة في الأسعار وما لذلك من تداعيات على أوضاع أغلب المجتمع وبالتالي لا يمكن توقع تحسن في مؤشرات التنمية دون تحسن ديناميكية محركات الاقتصاد كالإنتاج الفلاحي والفسفاط والقطاعات التصديرية بل هناك تراجع وعجز في الميزان التجاري ومحدودية الاندماج المالي إذ أن 30٪ فقط من التونسيين لهم حسابات بنكية وهو ما يترتب عنه كثرة تداول الأموال نقدا عكس ما يحصل في البلدان التي لها اقتصاديات صلبة وقوية ومثل هذا الركود يظهر على المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تعاني جراء الصعوبات التي تمرّ بها.

*** لكن هناك إجراءات متخذة لفائدة الفئات الهشة ومحدودة الدخل لمساعدتها على مجابهة غلاء المعيشة؟**

ـ هل بتلك المنحة أو المساعدة الهزيلة ستقدر تلك العائلات على تحمّل المصاريف اليومية التي لم يقدر عليها من لهم دخل قار ويفوق تلك المنحة (180 دينارا) مرات عديدة فالمطلوب هو خلق الثروة.

وليس التسوّل وتوزيع الفقر وتوسيع دائرته ما نحتاجه هو خلق فرص العمل وكان من الأجدر إحداث مشاريع دائمة وثابتة لتلك الفئات بحسن توظيف تلك الأموال لأن ما توارثناه منذ عقود هي تلك الأساليب في تعويد وتعليم الكثير التسوّل بدل إحداث المشاريع والعمل القارّ المنتج الذي يخلق الثروة والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وهنا أريد أن أعرّج على إلغاء المناولة وعلى أهميته فإنه لا يجب أن يقتصر على تثبيت الأجر بل لابدّ أن يكون مجزيا لأن ما تبيّن أن الحكومة هاجسها الأول هو تحديد الأجر وليس أن يكون قادرا على تغطية الحاجيات والمتطلبات زيادة على الضمانات الأساسية وأولها الصحية لان عقلية المناولة كانت ومازالت متمكنة من عقول ومفاصل أغلب القطاعات ولابدّ من تنقيح مجلة الشغل كي تكون متناسقة في المقاصد والنتائج على أرض الواقع.

*** يتداول مؤخرا مصطلح السيادة الاقتصادية. كيف ترى تجسيده في ظل المؤشرات التي توقفت عندها؟**

ـ علينا تجاوز مثل هذه الشعارات وتكريس حقيقي لقيمة العمل لأنه لا يمكن الحديث عن سيادة اقتصادية في ظلّ تلك المؤشرات الضعيفة التي لا تساعد على بناء اقتصاد قوي وبالتالي لا مضمون لمثل تلك الشعارات لان المطلوب هو إعطاء الأولويات ما تستحقه من اهتمام من ذلك تعصير الفلاحة حتى لا تبقى «مطرية» أي مرتبطة بالمواسم الممطرة ومنها تحقيق السيادة الغذائية بإعادة النظر في الخارطة الفلاحية لضمان منتوج يغطي الحاجيات الأساسية ومثل ذلك في القطاع الصناعي لأنه من غير المنطقي أن نخسر الكثير من مصادر المياه في وقت نعيش فيه شحًّا وجفافًا يتواصل لسنوات لنستفيد منه غيرنا ولا يمكن أن يستمرّ مثل هذا الوضع لابدّ من وجود رؤية واضحة وهذا ما يغيب حاليا لذا من المفروض وضع تصورات مرحلة 2050 وعدم التعامل مع كل المتغيرات الحاصلة بنفس الطريقة الحالية وأقصد تغير منوال التنمية الذي يجب أن يكون وفق التحولات الحاصلة والأوضاع الجديدة حتى في علاقة بتركيبة المجتمع وأغلبه من الفئات الشابّة المتمكنة من التكنولوجيات الحديثة المواكبة لما يحدث في العالم.

الذكرى الـ18 لانتفاضة الحوض المنجمي :

وقفة رمزية في الرديف تكرم العياشي الهمامي وتخلد روح رضا عز الدين بحضور والده

في أجواء هادئة تعكس تراجعاً ملحوظاً في الزخم الجماهيري، أحيا الفرع المحلي للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بمدينة الرديف الذكرى الثامنة عشرة لانتفاضة الحوض المنجمي، التي انطلقت في 5 يناير 2008. الفعالية، التي اتخذت شكل وقفة احتجاجية محدودة، ركزت على تكريم المحامي والحقوقي العياشي الهمامي، المعتقل حالياً، إلى جانب تخليد روح المناضل رضا عز الديني، أحد رموز الانتفاضة الذين حوكموا في قضايا ذات صلة بالحركة، بحضور والده الذي أضفى على المناسبة طابعاً عاطفياً عميقاً.

كانت انتفاضة 2008، التي امتدت لأشهر وشملت مدن الرديف والمتلوي وأم العرائس والمظيلة، رد فعل شعبي على نتائج مناظرة توظيف في شركة فسفاط قفصة اعتبرت مشوبة بالفساد والمحسوبية. تحولت الاحتجاجات السلمية سريعاً إلى مطالب واسعة بالتشغيل والتنمية العادلة والكرامة، لتواجه قمعاً أمنياً عنيفاً أدى إلى سقوط قتلى وجرحى واعتقال مئات، من بينهم قياديون مثل عادل الحاجي وبوبكر بن بوبكر ومعمر عميدي وطارق حلايمي ورضا عز الديني، الذي صدر ضده حكم بالسجن لسنتين نافذة في محاكمات 2009. تعتبر هذه الحركة الاجتماعية الكبرى مقدمة مباشرة لثورة 2011، إذ أشعلت شرارة الغضب ضد التهميش والفساد في الجهات الداخلية.

هذا العام، نظم المنتدى – الذي يواصل منذ تأسيسه فرعه في الحوض المنجمي عام 2011 تنظيم فعاليات سنوية لهذه الذكرى – وقفة تضامنية مع العياشي الهمامي، الذي دافع ببسالة عن المعتقلين في محاكم قفصة عام 2008، ويُعتبر اليوم سجين رأي بعد إدانته في قضية «التآمر على أمن الدولة». الوقفة، التي لم تشهد حضوراً واسعاً كما في السنوات السابقة، المنتدى قام أيضاً بتكريم لروح رضا عز الديني، الذي يُمثل جيلاً من المناضلين الذين دفعوا ثمن نضالهم سجناً وتهميشاً. حضور والده أثار تأثراً كبيراً بين الحاضرين القلائل.

في تصريحات منفصلة، أعرب قياديون سابقون في الحركة عن أسفهم لانحسار الاهتمام الشعبي بهذه الذكرى. «الناس منهكون من الأزمات الاقتصادية المتواصلة، والبطالة لا تزال تفتك بالجهة رغم ثروتها الفوسفاتية»، يقول أحدهم، مشيراً إلى أن الظروف السياسية الحالية، مع تصاعد الاعتقالات، تدفع الكثيرين نحو الحذر. المنتدى، من جهته، أكد في بيان أن التكريم يأتي عرفاناً بتضحيات الهمامي وكل الذين دافعوا عن حقوق الجهة، مع التأكيد على استمرار النضال ضد التهميش البيئي والاقتصادي. رغم محدودية الحضور، تبقى هذه الوقفة شهادة على استمرارية الذاكرة الجماعية لانتفاضة غيرت مسار تونس. في الرديف، حيث بدأت الشرارة. هل ستتمكن الأجيال الجديدة من إحياء زخم 2008، أم سيظل التراجع سيد المشهد في ظل التحديات الراهنة يتساءل البعض،؟

هادي الردّاوي

إلى ضعف تَنَظُّم الفئات الهشّة في أطُر تمكّنها من الدّفاع من طرح مطالبها والدّفاع عن مصالحها.

*** كيف يكون الواقع الاجتماعي فاعلا في رسم السياسات الاقتصادية؟**

ـ يكون ذلك بالرّجوع فعلا إلى الواقع والتّعامل معه بوصفه بِنْيَةً محدّدةً للبرامج والأولويّات الاقتصادية وتجاوز المقاربات المتعالية والفوقيّة التي تعتمدها المؤسّسات السياسيّة والإداريّة في التنفيذ والتخطيط. يجب أن تصغي هذه المؤسّسات إلى مشاغل هذه الفئات وتطّلع على الخبرات القطاعيّة التي راكموها في إدارة الموارد وفي آليّات تنظيم العمل غير الرّسميّة التي ابتدعوها وفي الإشكاليّات التي تعترضهم لتكون السّياسات واقعيّة وناجعة. التّفاعل مع الواقع يتطلّب اعتماد مقاربات اللاّمركزيّة والتّشاركيّة في إدارة الشّأن المحليّ والقطاعي لتحظى السّياسات المرسومة بشرعيّة وقبول اجتماعيّ ولا تبقى حبرا على ورق. فالمركزيّة ترتبط باحتكار السّلطة وبالبيروقراطيّة المجحفة وطالما مثّلت أحد معوّقات التّنمية في تونس. وللأسف وقع إجهاض مسار اللاّمركزيّة الذي انطلق سنة 2018.

إلى جانب ذلك، من المهمّ تشجيع الفئات المهنيّة على التّنظّم في أطُر قطاعيّة مهيكلة لأنّ ذلك يمكّنهم من الدّفاع عن حقوقهم واكتساب قدرة على التّفاوض والتمثّل في أطُر رسميّة وتطوير نشاطهم الاقتصادي ووضعهم الاجتماعي. فعلى سبيل المثال بالنّسبة إلى صغار المنتجين من المهمّ تشجيعهم على الانخراط في تعاونيّات مهنيّة وتقديم المرافقة الضّروريّة لهم بالتّوازي مع تفعيل القانون عدد 30 لسنة 2020 المتعلّق بالاقتصاد الاجتماعي والتّضامني الذي من شأنه هيكلة جزء من الاقتصاد غير المنظّم ومن تحقيق نوع من التّوازن بين متطلّبات الجدوى الاقتصاديّة وقيم التّضامن الاجتماعي. إضافة إلى أنّ هذا القانون سيساهم بشكل كبير في حلّ الاختلالات المرتبطة بالسّوق وبالتّمويل وفي تحسين توزيع الدّخل بالنّسبة إلى التّعاونيّات.

*** أي اقتصاد قادر على ضمان الحقوق والخدمات الأساسية لجميع الفئات؟**

ـ الدّولة الدّيمقراطيّة الاجتماعيّة في الوقت الرّاهن هي الشّكل الأمثل الذي يضمن أكبر قدرا من النّفاذ إلى الحقوق والخدمات الأساسيّة لمختلف الفئات. هذا النّموذج يجمع بين الدّيمقراطيّة السّياسيّة والعدالة الاجتماعيّة. فالدّيمقراطيّة تضمن مشاركة سياسيّة واسعة للجميع وبالتّالي تضمن شرعية ومشروعيّة السّياسات العموميّة. وفي البعد الاقتصادي يقوم هذا النموذج على مبدأ تحقيق العدالة

الاجتماعيّة وهذا يتطلّب تدخّل الدّولة في تنظيم السّوق وحتّى في الإنتاج بالنّسبة إلى القطاعات الحيويّة. كما تلعب الدّولة دورا محوريًا في التّوزيع الأوّلي للثّروة (الأجور والمرابيح) والتّوزيع الثّانوي (السياسات الجبائيّة والاجتماعيّة) على قاعدة الإنصاف الاجتماعي وتكافُؤ الفرص وتقليص التّفاوتات بين الأفراد والجهات. كما تضطلع الدولة الديمقراطية الاجتماعية بدور مركزي في توفير الخدمات الأساسيّة مثل التعليم والصحة والسكن والحماية الاجتماعية، وتضمن الحق في العمل اللائق.

*** هل عكست ميزانية السنة القادمة انتظارات العيّنة التي كانت محور بحثكم الميداني؟**

- بالتّأكيد لا تعكس ميزانيّة 2026 ليس انتظارات الفئات المشاركة في الدّراسة فقط وإنّما معظم التونسيّين والتونسيّات. وهذا ما عبّرت عنه مختلف الهيئات المهنيّة والنّقابيّة إلى جانب جزء كبير من الموالين للمنظومة الحالية. ميزانيّة السّنة القادمة هي اجترار لإجراءات قديمة تمّت تجربتها ولم تثبت أيّ نجاعة اقتصاديّة على غرار الفصول المتعلّقة بدفع التّشغيل والمؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة والقطاع الفلاحي. وهي عمليّة اجترار مشوّهة لأنّها مترافقة مع خطاب انفعالي لرئيس الجمهوريّة حول العدالة الاجتماعيّة والانتصار للمهمّشين، بينما في الواقع لا تعكس الميزانيّة أيّ تصوّرات اقتصاديّة واجتماعيّة فعليّة متوافقة مع هذه الشّعارات، وهذا وإذ يعكس التّوظيف السّياسي لمعضلة الهشاشة الاقتصاديّة والاجتماعيّة فإنّه يؤكّد مآلات الدّراسة حول الفجوة بين التمثّلات المؤسّسيّة للهشاشة والواقع المعيشي للفئات المعنيّة.

في قراءة نقدية لقسم العدالة البيئية والمناخية

كيفية ضمان السيادة الغذائية في ظل التغييرات المناخية وهيمنة المنوال الفلاحي الليبرالي

جملة من الأسئلة طُرحت من قِبَلِ رحاب المبروكي ورامي بن علي من خلال صفحة الفوروم في المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بخصوص العلاقة بين السيادة الغذائية والتغيرات المناخية وأهمّ هذه الأسئلة كيف ساهم المنوال الفلاحي الليبرالي والقوانين والتشريعات الوطنية والدولية في إقصاء البذور الأصلية وتكريس التبعية الغذائية للدول الرأسمالية. إضافة إلى التساؤل عن دور السيادة الغذائية في وضع البديل بما يعزّز قدرة البذور المحلية في مواجهة التغيرات المناخية لتحقيق الاستدامة والأمن الغذائي وهل تمثل البذور المحلية حلاً مستداما يضمن مواجهة التغير المناخي وتحقيق السيادة الغذائية.

*** مراجعة تشريعية ضرورية**

تستند القراءة النقدية لرحاب المبروكي ورامي بن علي إلى ما تعرفه السياسات الفلاحية المعتمدة في تونس منذ عقود والتي كرّست منوالا فلاحيا قائما على تعميم البذور الهجينة والمستوردة والذي تسبب في ما نراه اليوم من تبعية هيكلية للشركات متعددة الجنسيات وتهميش ممنهج لصغار الفلاحين ما ترتب عنه تفاقم الهشاشة الاقتصادية والبيئية للقطاع الفلاحي.

وتمّ إبراز تداعيات مثل ذلك المنوال الليبرالي على إضعاف السيادة الوطنية على الموارد أجينية وعمّق اختلالات المنظومة الغذائية خاصة في ظل التغيرات المناخية المتسارعة ومن تلك التداعيات اتساع هيمنة احتكار الشركات العالمية لسوق البذور وهذا يتعارض مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المنصوص عليها دستوريا وكذلك على مستوى الالتزامات الدولية.

ومن هذا المنطلق تمت المطالبة بمراجعة الإطار التشريعي المنظّم لقطاع البذور بتنقيح القانون عدد 42 لسنة 1999 ما يضمن الاعتراف القانوني بالبذور الأصلية وحمايتها زيادة على رفع القيود القانونية التي تمنع الفلاحي من حفظ وتبادل وتسويق البذور الأصلية وإرساء آليات عمومية لاقتناء الدولة البذور الأصلية من الفلاحين قصد توسيع مساحات ودمجها في الزراعات الاستراتيجيات الوطنية للتكيّف المناخي والسيادة الغذائية والحدّ من هيمنة الشركات العالمية على منظومة البذور والمداخلات الفلاحية وتعزيز الفلاحة العائلية والصغرى بتوفير الدعم المالي والفني لصغار الفلاحين ومنظومات الفلاحة العائلية.

ومن أهمّ ما دعت إليه القراءة النقدية لرحاب المبروكي ورامي بن علي هو ربط السياسة المناخية بالعدالة الاجتماعية والحقّ في الغذاء على أساس مقاربة حقوقية تعتبر الغذاء حقا أساسا غير خاضع لمنطق السوق مع ضمان مشاركة الفلاحين ومنظمات المجتمع المدني في صياغة السياسات الفلاحية والمناخية وضرورة إرساء نظام غذائي وطني عادل ومستدام من خلال الانتقال من خيارات الأمن الغذائي القائم على سيادة غذائية قائمة على الاكتفاء الذاتي إنطلاقا من الانتاج المحلي.

وتعتبر هذه القراءة النقدية حول السيادة الغذائية زيادة على القراءات الأخرى المتصلة بالمتنقل البيئي في تونس في ضوء التحولات المناخي العالمية وتأثير الأزمة البيئية والمناخية على قطاع الصيد البحري بقصيبة المديوني من المساهمات المهمّة للمجتمع المدني من خلال قسم العدالة البيئية والمناخية للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية الاجتماعية التي نرى ضرورة الأخذ بها من قبل الهياكل والجهات الرسمية محليا وجهويا وإقليميا ووطنيا والاستئناس بها عند وضع المخطّطات والبرامج باعتبارها تستند إلى ما يجري على الميدان ومواكبة انشغالات وتطلعات العاملين في أكثر من قطاع وعلى صلة وثيقة بالمتغيرات المناخية الحاصلة في السنوات الأخيرة.

* لطفي الماكني

الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات :

دفاع متجدد عن الحقوق والحريات في ظل واقع سياسي خانق

عقدت الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات جلستها العامة العادية يومي 27 و28 ديسمبر 2025 بالعاصمة تونس، بحضور عضواتها من مختلف الجهات، حيث تم التطرق إلى الوضع السياسي والحقوقي العام في البلاد وتموقع الجمعية في سياق وطني وصف بالدقيق، في ظل ما اعتبرته تراجعاً عن مكتسبات الثورة وتضييقاً متزايداً على الحريات العامة.

وجددت الجمعية في بيانها الختامي تمسكها بالمبادئ التي تأسست عليها منذ نشأتها، والمتمثلة في النضال من أجل المساواة التامة والفعلية بين النساء والرجال، والقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف المسلط على النساء، والدفاع عن الحقوق والحريات الفردية والعامة دون قيد أو شرط، باعتبارها ركائز أساسية لبناء مجتمع ديمقراطي يضمن الكرامة والعدالة الاجتماعية للجميع.

وأكدت الجمعية التزامها بحرية التفكير والتعبير وتعميق النقاش السياسي داخل هياكلها، مع احترام التعدد والاختلاف، مشددة على استقلالية العمل الجمعياتي عن العمل الحزبي. كما أعلنت مواصلة التشبيك والتحالف مع مكونات المجتمع المدني ذات التوجهات الحداثية والتقدمية، وتجديد الانفتاح على الأحزاب الديمقراطية المدافعة عن الحقوق والحريات والمساواة.

وعبّرت الجمعية عن قلقها الشديد إزاء غلق وتعليق نشاط عدد من الجمعيات وسجن ناشطات ونشطاء في الحقلين المدني والسياسي، معتبرة أن هذه الممارسات تمثل انتهاكاً للدستور والاتفاقيات الدولية، وتراجعاً خطيراً عن مكتسبات ثورة 17 ديسمبر – 14 جانفي 2011. كما أدانت الخطابات والمشاريع التي تمس حقوق النساء المكتسبة ضمن مجلة الأحوال الشخصية، ووصفتها بمحاولات رجعية تهدف إلى توظيف القضايا النسوية لأغراض سياسية وانتخابية.

وفي السياق ذاته، أعلنت الجمعية تضامنها الكامل مع جميع سجناء وسجينات حرية الرأي والنشاط المدني والسياسي، منتقدة الأحكام القضائية القاسية الصادرة في قضايا ذات طابع سياسي. كما رفضت تمرير ميزانية الدولة لسنة 2026 دون حوار وطني شامل، معتبرة أنها تعمّق الأزمة الاجتماعية والاقتصادية.

واختتمت الجمعية بيانها بالدعوة إلى إطلاق سراح سجناء الرأي، إلغاء المراسيم القمعية، إرساء المحكمة الدستورية، وضمان استقلالية القضاء وحماية الحريات العامة.

الشاعر محمد الغواري : للشعب

* أنا وجع على دفتر وجرح نازف أخضر .!

* حاوره: أبو جرير

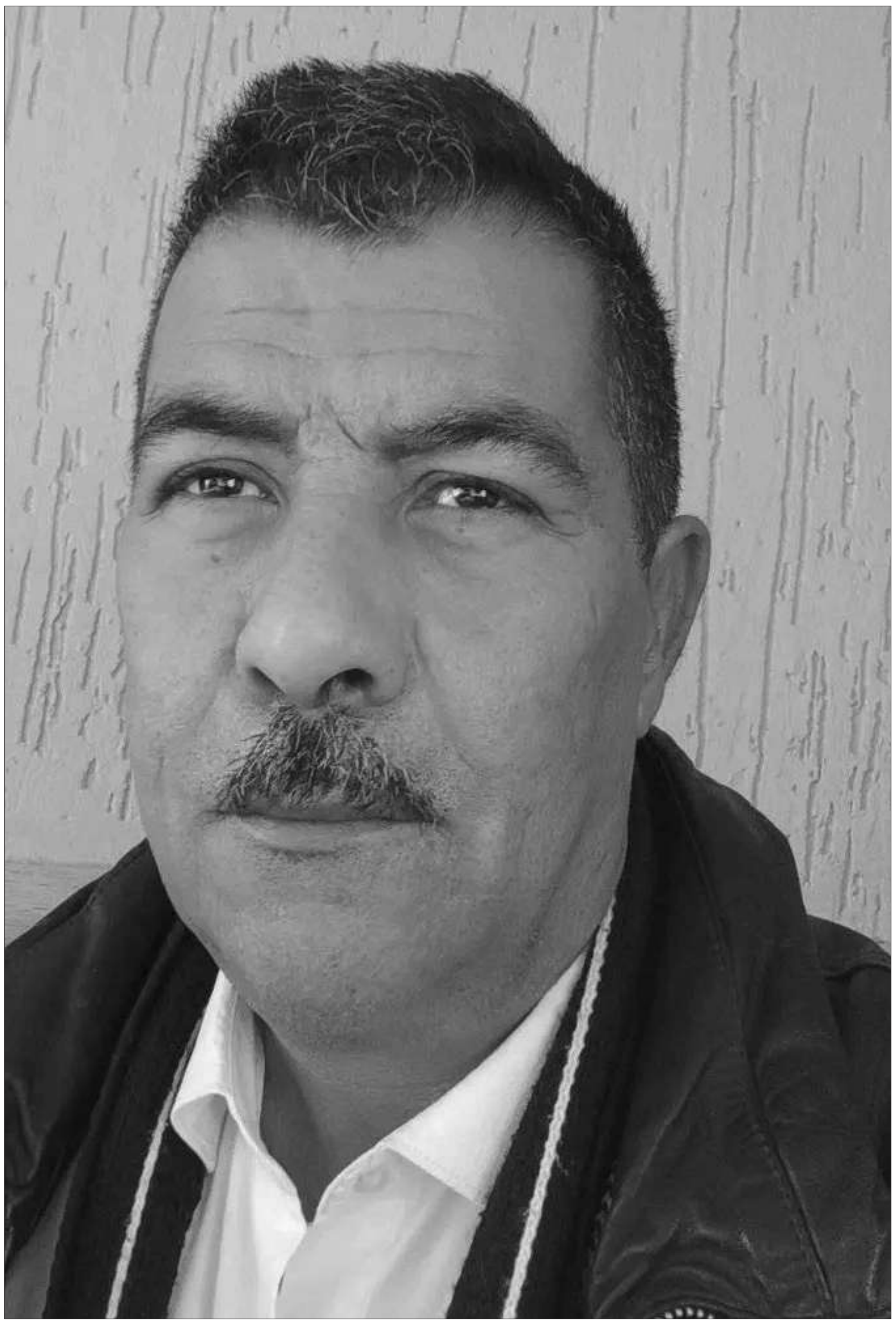

محمد الغواري كاتب وشاعر أصيل مدينة سبيطلة خريج المعهد العالي للشباب دفعة 1994 أستاذ أول مميز درجة أستثنائية تدرج في عديد الخطط الوظيفية إلى درجة مدير عام للشباب والرياضة ومندوبا جهويا بالقصرين الكاف وزغوان ثم مدير البحوث والدراسات بالمرصد الوطني للشباب ويشغل حاليا خطة مدير إدارة مركزية بولاية بن عروس.

أصدر 04 مجموعات شعرية تداعيات الوتر 2003 لمن تسرجون الخيول 2005 بكل المدائن أنت2010 هل تكفي اعترافاتي2014 وله مجموعة أخرى تحت الطبع وعديد المخططات في الشعر والرواية.

في هذا الحوار الاستثنائي والمختلف مع شاعر مشاكس في نصه و خجول في حضوره في المشهد الثقافي الوطني.

أردنا أن نشاكسه بأسئلة برقية وطموحنا جره الى خلع حجاب الصمت . لكنه كان كعادته متعفف عن الخوض في متون الشعراء ومساربهم وأزقتهم.

أجاباته عن أسئلتنا كانت سلسة كعناقيد التوت المر.

بداية سأستعير بعض الأسئلة من ذاكرة الشاعر الصديق عمار العوني وأسألك. لو طُرح عليك السؤال الأبسط والأكثر جبنا : من أنت.؟

من أكون في اعتقادكم ؟ على حد تعبير روجيه غارودي...مواطن يحمل أثقاله وهمومكم بين جنبيه واحد من الناس خارج قائمة التاريخ وهوامش الجغرافيا يسعى في الأرض مقبلا غير مدبر يناور ما بقي من العمر بذكريات الماضي وأحلام المستقبل.

أنت مكتوب بالحبر الأحمر على دفتر الشعر في وطن لا يرقص الشعر .هل من تعليق .؟

حين يرقص الشعراء ستدرك أن الأحمر لم يكن حبرا وأنه فقط ما ينقص الوطن.

لو تعود بك الذاكرة وترسم للقراء لوحة بالألوان اسمها محمد الغواري .؟

أنا وجع على دفتر
وجرح نازف أخضر
وعنواني
لدى السجان في المخفر
وشعري لم يعد ينشر
ومن كانوا بأحضاني
صار حقدهم أكبر

يرى البعض أن الشعر ترف في زمن العنف. كيف كنت تكتب في عهد الدكتاتورية وكيف واجهت قمع العقول والأفكار والقصيدة ثقافيًا؟

لكل منا ديكتاتور بداخله معشش في رأسه يعينه على الفهم واتخاذ الوضعية المناسبة كلما واجه خطرا محدقا ولك في كليلة ودمنة والامتاع والمؤانسة ما يساعدك على ذلك.

نعلم حسب بعض النقاد أنك من الشعراء الجيدين تكتب كما يكتب البحار اسمه على قارب أحلامه . هل أنت من الشعراء الجيدين .؟

لا يوجد شاعر جيد وشاعر رديء إنما يتماهى النص مع الدلالة في إدراك المعنى كما يدرك البحار حركة الموج وعمق اليم و وجهة الرياح لتحديد لحظة الإبحار.

الفيلم الفلسطيني «ضايل عنا عرض»

* حسني عبد الرحيم

قاومت غزة لسنتين ومازالت ليس فقط بسبب المقاتلين والمنظمين والإرادة السياسية لكن هناك أعمال خارقة للعادة لجعل الناس يتمكنون من العيش ومقاومة التصفية بفرح وسط الأحزان. ليس فقط الممرضات والأطباء والمدرسات ورعاية الأطفال وتوزيع المعونات وحفر ابار للمياه. هناك أيضا «سيرك غزة الحر» ليس خيالا ولا سيناريو لفيلم مكتوب مسبقا هو تسجيل لرحلة بين الخيام والدمار الشامل لمجموعة من الشباب الفلسطيني في القطاع الذين يكوّنون فريقا للترفيه للأطفال شبيها بأعمال السيرك.دون أدوات سوى تلوين للوجوه بمساحيق بدائية وبعض بقايا الموجودات وسط حطام المنازل ودون وقود وباستعمال أخشاب من بقايا المنازل المهدمة يهيئون طعامهم مأدبة من بطاطس مقليّة وباذنجان كي يستطيعوا الوقوف على أرجلهم وعمل العرض للأطفال الذين يمرحون داخل الحلقة المكوّنة من أجسادهم وأجسادهن وسط بيوت منهارة وعلى وقع الانفجارات وأصوات الطائرات. تأتي الغارة لينفضوا الى جوانب الطرقات وبعد برهة يجتمعون ليتواصل العرض وسط دخان الحرائق. يمرح الصغار لمواجهة الموت المحدق. المهرجون الخمسة بينهم من أتى من ألمانيا ليجد نفسه تحت الحصار ويشترك في العرض دون ندم أو شوق إلى الرجوع قبل أن يتم العرض والعرض التالي.

يتحرك السيرك في سيارة نصف نقل للانتقال من الشمال إلى الجنوب في «خان يونس» لعرض السيرك للأطفال بينما تنهال القذائف من كل جهة وهم يواصلون التدريب لصنع الفرح وسط المأساة. المشاهد هي ما تم تصويره خلال هذه الرحلة. لا يوجد سيناريو ولكن هناك أحداث تم تصويرها وتركيبها (مونتاج) عن بعد ربما في القاهرة أو عمان ليتولد منها على غير المتوقع فيلم روائي كامل عن ولادة الفرحة بين الموت والجوع والخوف من الغارات. هناك تتولد قوة أخرى للفرح باستمرار الحياة وحتى الوصول إلى ما بعد النهاية لعرض متخيل وقادم طالما بقيت هناك أنفاس.

الفيلم حاز على استحسان واسع وتتويج في المهرجانات التي تواصل عرضَه في القاهرة وأيام قرطاج السينمائية على الأخص وكذلك في مهرجان روما للأفلام الوثائقية.

في فيلمهما يصوّر المخرجان مي سعد وحمد الدنف فرقة الشباب في رحلتها بين شمال وجنوب غزة، والشباب هم يوسف خضر، محمد أيمن، محمد عبيد (جاست)، أحمد زيارة (بطوط)، إسماعيل فرحات، وآخرون.

«ضايل عنا عرض» إنتاج باهو بخش وصفي الدين محمود، منتج مشارك محمد حفظي، تصور أحمد الدنف، يوسف مشهراوي ومحمود مشهراوي.

لماذا هذا الصمت الذي طال ؟.

الصمت كالغيبة تطلب فلا تدرك وفي زمن الطرشان يصمت الكنالو ويغني الغراب ولعلني أكتب بالصمت حين تضيق العبارة عما أعاني ويصير الكلام مؤامرة أتورط فيها على حد تعبير نزار قباني.

بعد أكثر من ثلاثين عامًا من سؤال الشعر هل تغيّرت رؤيتك للشعر ؟.

ثلاثون عاما أو تزيد
لم أر غير يزيد
مثل بعض المخبرين
يرصد حلمي الوحيد
سيظل الشعر منفى
لدمائي في الوريد
كلما حبرت حرفا
أنثنى نحو القصيد

ما الفرق بين القصيدة التي تولد من الجرح والقصيدة التي تولد من عزلة الشاعر خارج التاريخ والجغرافيا ؟

العزلة في حد ذاتها جرح وألم و معاناة ومنفى والأدب مأساة أو لا يكون على حد تعبير المسعدي وعزلة المعري حبيس الثلاثة خير دليل على ذلك فالقصيدة تخرج من رحم المأساة جرحا كان أم عزلة.

هل ما زلت تؤمن بأن القصيدة يمكن أن تغيّر الواقع ؟.

لا يغير الله ما بقوم حتى يغييروا ما بأنفسهم

في قصائدك، يظهر الوطن بقوة وكأنه كائن ملهم ومقاوم. كيف ترسم تونس داخل القصيدة وخارجها ؟.

تونس أنتماء وشرف هي أرض و سماء نعيش بها ولها وهي في داخلنا متى كانت خارج للقصيدة.

ما الذي بقي من أحلام الشاب محمد الغواري بعد مسيرة ثرية وأنت الشاعر والاطار السامي في وزارة الشباب والرياضة ؟

الزبد يذهب جفاء وما ينفع الناس يمكث في الأرض

ومحمد الغواري قدم ما أمكن له فإن أصاب فبعون من الله وإن أخطأ فذلك أمر مقدور .

من يقرأ كتاباتك يشعر أنك اخترت البوح دون ضجيج :

نحن لا نرهق الناس ولا ندعي ما لا يعلمون وأنا لا أكتب من المعاجم ولا تستهويني لغة الطلاسم ولا أستكين للهذيان.

هل هذا التوجه عن وعي. أم هو موقف أو احتجاج صامت . بحكم الوظيفة ؟.

أنا لا أكتب الشعر اختيارا ولا أبحث عن لقب شاعر والوظيفة باب رزق وتأمين حياة ولا علاقة الشعر بالوظيفة.

كيف ترى القصيدة اليوم بعد 14جانفي وبعد الاسهال الديمقراطي ؟.

حال القصيدة يا صديقي من حال الواقع فإن لم تؤثر فيه تتأثر به والاسهال يدعو إلى الهرولة وما أكثر المهرولون في بلادي.

كيف ترى تطوّر الشعر التونسي والعربي؟ وهل تأثرت بجيل من الشعراء أو النقاد ؟.

الشعر العربي من حال العرب مغلوب على أمره وغلب عليه الذكاء الاصطناعي ولم يعد يلقى اهتماما صار متروكا ومنهوكا كأكياس الطحين.

والشعر مدارس ولنا فيه مأرب ومشارب ولكل حقبة شعراؤها وما أبعدنا اليوم عن الشعر.

الكتابة جرح وألم ومعاناة !..

علاقة الشاعر محمد الغواري بالنقد والنقاد؟

أنا أكتب ولا أعرض بضاعة حتى يقلب الناس فيها

والنقد معول للبناء والهدم يرفعك أو يضعك ولكن ما نراه اليوم من محالة لدى بعض النقاد مدعاة إلى الخجل خاصة حين يرتبط النقد لصاحب النص لا بالنص.

لو نسألك ونرحب باجابة دون تحفظ :

ماهي أهم الأصوات الشعرية التونسية التي ستخلد في الذاكرة الجمعية ؟.

المشكلة يا صديقي أنه لم تعد لنا ذاكرة جمعية فقد دخلنا عصرا جديدا غلب عليه النسيان.

ما موقع المرأة في مدونك الشعرية ؟.

المرأة هي القصيدة وروح النص هي الرحم الذي خرجنا منه إلى هذا الوجود ونعود إليه أناء الليل وأطراف النهار

لو كتبت سطرًا أخيرًا في ديوانك الأخير، ماذا تقول لفلسطين ؟.

أيتها الذبيحة السبية
يا موعد النسيان في أعرافنا
لا تسأليني اليوم عن أشرافنا
فقد نسوا القضية

ماذا تقول للشاعر والقاص والناقد عمار العوني الذي ساهم في طرح بعض الأسئلة بذاكرة الريف ؟.

يظل الصديق عمار ابن الريف في أعماقنا
كدمعة تطل من أحداقنا
تسافر والجرح في أشواقنا
منارة وباعة أبية

لمن يلجأ الشاعر محمد الغواري في لحظات الضعف، ؟

إلى الله..

ختاما : لو سمحت لنفسك بسؤال لا أجوبة جاهزة له، فماذا تسأل محمد الغواري ؟.

لماذا تحاصرني الأسئلة فلا أستطيع الأجابة

هل ألقي رأسي إلى المقصلة كي تستريح الكتابة

أحمد حاذق العرف زينة الحياة الدنيا

(إلى من من أنار لي طريق الكتابة في جريدة الشعب بمناسبة ذكرى رحيله الأولى)

* أبو جرير

أعرف أن الكتابة عن الفارع المفرد في صيغة الجمع أحمد حاذق العرف كأنني أعبث بالنار والإبحار في زورق من مطاط. وكي لا أتلاشى في قهوته الصباحية توضأ قلمي ليبوح ببعض الألق النائم عن جوهرة نادرة لمسها سر الأسرار. قد يكون أحمد حاذق العرف جاء راكبا بُراقا من ضوء. قد يكون ولد في غروب الصحراء أو في مكان غائر بين السماء والأرض أو في وادي الثلوج بين كنعان وسدّ مأرب.

وُلِدَ ليعدل الشمس في نشازها ويدأ من دوران الأرض حتى لا تقوم القيامة ليلا.

إنه الماء المنبعث من الكهوف لترتوي الأنهار والجداول. إنه الريح اللقاح زمن جفاف النساء.

أحمد حاذق العرف يشيع الأنس زمن الوحشة. إنه الصياد الحكيم فوق الصخور الشامخة وعالم الصعاليك. أحمد حاذق العرف بوجهه الشاحب يزهر منه الضوء وترقص على أنغامه الحكمة. تطير إليه الزلازل والرعود وتصلي ركوعا إليه العاديات والرائحات ويحط على كتفيه الجان ويحرسه الشنفرى يسارا وجرير يمينا. إنه رسول المسيحيين والمسلمين والبوذيين والملحدين. إنه الشيعي والسني والقناص والسياف و«حربوشة» الضلال والخطايا والخشية والرهبة. إنه البطش حين الإمساك والمسك في غياب الخمر. إنه اشتهاء اللوحة وسكون الرسام.

قد يكون خليطا من الطين والماء وشراب الرمان وأنغام الأشجار وقد يكون جاء من قطب الخلود لجويد الوجود. إنه الناقد والصحفي والمفكر والسياسي والفالت من كل القيود. إنه المسرح والشعر والرواية والكاميرا والألوان. إنه عجينة نادرة.

إنه الجندي المجهول لذلك بعد عمر مديد وخمرة لا تزول. كان يمكن أن يدفن وسط نهج مرسيليا وتحديدا أمام مطعم المزار حتى يستمر الرقص كما قال صاحبه عبد الحفيظ المختومي «الحياة رقصة». سلاما لكم سيدي أحمد حاذق العرف زينة الحياة الدنيا ولن أتوب عن حبك. دمتَ فارعا ومحلّقا.

مثقفون وحقوقيون يدينون العدوان الأمريكي على فنزويلا

فوجئ الرأي العالم العالمي في كل مكان بالهجوم الذي شنّته القوات الأمريكية على كاراكاس عاصمة فنزويلا، واختطاف رئيسها المنتخب نيكولاس مادورو وزوجته واقتيادهما إلى الولايات المتحدة، في سابقة خطيرة تنتهك أبسط حقوق السيادة وقواعد القانون الدولي المعاصر وميثاق الأمم المتحدة. ويأتي هذا العدوان السافر بعد حصار جائر فرضته واشنطن على فنزويلا بهدف تغيير نظامها السياسي.

إننا إذْ ندين بشدّة هذه القرصنة الدولية التي هي استمرار لحرب الإبادة الجماعية التي شنّتها إسرائيل ضدّ أهل غزة منذ عملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2023 بدعم من واشنطن، والمستمرة إلى اليوم رغم وقف إطلاق النار رسميًا، إضافة إلى مواصلة تل أبيب سياسة الاستعمار الاستيطاني في الضفة الغربية وعموم الأراضي الفلسطينية، ندرك أن الهدف الحقيقي هو إملاء الإرادة وإسكات أي صوت معارض لواشنطن وسياستها.

إننا نهيب بجميع أحرار العالم والقوى المحبة للسلام التنديد بالعدوان، كما ندعو الأمم المتحدة والهيئات الدولية إلى تحمّل مسؤولياتها والعمل على وقف العدوان واحترام إرادة الشعوب.

الموقعون

1. أ. عمر زين - أمين عام اتحاد المحامين العرب سابقًا - لبنان
2. أ. عباس زكي – سفير سابق وعضو قيادة حركة فتح - فلسطين
3. د. جورج جبور رئيس الرابطة العربية للقانون الدولي - سوريا
4. د. أوغاريت يونان- مفكرة تربوية لاعنفية - لبنان
5. أ. أحمد بهاء الدين شعبان- رئيس الحزب الاشتراكي المصري - مصر
6. د. خالد شوكات رئيس المعهد العربي للديمقراطية ووزير تونسي سابق - تونس
7. أ. سركيس أبو زيد - رئيس تحرير مجلة تحولات اللبنانية - لبنان
8. أ. محبوب علي- نقيب الصحفيين اليمنيين سابقًا- اليمن
9. أ. عاطف مغاوري- نائب رئيس حزب التجمع الوحدوي التقدمي المصري - مصر
10. د. هاني سليمان - محام ومدير دار الندوة في بيروت - لبنان
11. البروفيسور اسعد غانم -أستاذ العلوم السياسية – فلسطين
12. أ. محمود حيدر - باحث وكاتب - لبنان
13. د. عبد السلام الصديقي أكاديمي وفاعل حقوقي وسياسي - المغرب
14. د. مريم الصادق المهدي - وزيرة خارجية السودان سابقًا - السودان
15. د. جوني منصور – فلسطين
16. د. عبد الإله بلقزيز - مفكر وأكاديمي - المغرب
17. د. سناء شامي- ناشطة حقوقية مختصة بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية – سوريا
18. البروفيسور مروان دويري- أستاذ علم النفس – فلسطين
19. أ. عبد الباري طاهر- كاتب وصحافي، نقيب الصحافيين اليمنيين سابقًا - اليمن
20. د. ثابت أبو راس – فلسطين
21. د. شيرزاد النجار- أستاذ جامعي كردي- أربيل/العراق
22. أ. معن بشّور- الرئيس المؤسس للمنتدى القومي العربي - لبنان
23. أ. مروان عبد العال- روائي - عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – فلسطين/ لبنان
24. أ. خالد حدادة- أمين عام سابق للحزب الشيوعي اللبناني - لبنان
25. أ. محمد بركة- قيادي في الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة – فلسطين
26. أ. مرزوق الحلبي - كاتب - فلسطين
27. د. ناصر زيدان – أستاذ جامعي ومستشار رئيس الحزب التقدمي الإشتراكي - لبنان
28. أ. سعد الله مزرعاني – الأمين العام المساعد للحزب الشيوعي اللبناني - لبنان
29. د. مالك المهدي – رئيس مركز الدراسات المستقبلية – السودان
30. د. ماريز يونس - أستاذة في الجامعة اللبنانية - لبنان
31. أ. مروان طوباسي- سفير سابق في اليونان - فلسطين
32. د. محمد أبو كوش – سفير سابق لدى الأمم المتحدة - فلسطين
33. أ. إسماعيل التلاوي – أمين عام اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم - فلسطين.
34. أ. علي يوسف – إعلامي وكاتب سياسي - لبنان
35. د. عبد الحسين شعبان – أكاديمي ومفكّر - العراق

بعد مهزلتيْ كأس العرب و«الكاف»

تواجد أيمن البلبولي في المنتخب الأول ماهي فوائده؟

قال سامي الطرابلسي في واحدة من أحاديثه الكثيرة والتي هي بلا مضامين أنه هو من طلب تعيين أيمن البلبولي مساعدا ثانيا في مهمته على رأس المنتخب الأول والحقيقة ان التصريح كان في أبعاده الأولى لتزيين قرار حسين جنيح بضمّ البلبولي هكذا للمنتخب من باب أنه فاعل في مشهد جامعة الكرة ودليلنا أن حسين جنيح فتح دورة لرسكلة المدربين وضع فيها البلبولي أولا حتى لا يقال إن البلبولي بلا شهادة تدريبية لكن فعل الزمن مهم ليفضح المنظومات التي تعمل للحساب الخاص وحسين جنيح استغل منصبه ليشغل المدير الرياضي زياد الجزيري وأيمن البلبولي وها إن كأسَيْ العرب وافريقيا يؤكدان أن حسين جنيح راهن على الفراغ والنتيجة ان لا أحد أقنع أنه يستحق الخطة المناسبة والمكان المناسب وبالتالي صحّ فيه مَثَلُ تلك المرأة التي كانت تملك دجاجة تبيض لها بيضة من ذهب فقررت في يوم ما ذبحها بنية الاستفادة مما في بطنها وهكذا هي أحوال الكرة التونسية في غياب رقابة الدولة لمكاتب جامعية تأتينا بها انتخابات مشبوهة في شكلها وفي نتائجها ودليلنا ما حصل في انتخابات رابطة المحترفين من تجاوزات اسقطتها لجنة الاستئناف الانتخابي رغم مساعي بعض الأطراف إلى إدامة الوضع على حاله وبالتالي حصلت محاولات لإجهاض قرار الإبطال لذلك على وزارة الرياضة وخاصة إدارة الهيكلة التي يشرف عليها محمد علي غريب أن تنتبه مستقبلا لكل عملية انتخابية مشبوهة.

* رمزي الجباري

اجتماع وزير الرياضة يتحول من الأربعاء إلى الجمعة لماذا

وأي إضافة للزواوي والبنزرتي وخالد حسني؟

كان من المنتظر أن يستمع وزير الرياضة الصادق المورالي لعدد من المهتمين بالشأن الكروي في تونس يوم الاربعاء 7 جانفي 2026 إلا ان الموعد تغير إلى الجمعة 9 جانفي حتى تتمكن جميع الأطراف المدعوّة من الحضور وبالتالي الاستئناس بآرائها بعد مشاركة منتخب الكرة في البطولة العربية والخروج من الدور الأول ثمّ في كان المغرب والخروج من الدور 16 وهذا يعني فشل على امتداد 21 سنة بالتمام والكمال فهل جلسة بساعات في وزارة الرياضة ستحل الإشكاليات القائمة وهل دعوة يوسف الزواوي سبق له أن تولى عديد المسؤوليات في صلب جامعة الكرة وفشل وفوزي البنزرتي المدرب الحالي للافريقي وهم الذين أقالوه من على رأس المنتخب حين كان مدربا زمن الهيئة التسييرية لكمال ايدير فكيف سيتمّ التعامل مع من دفعوه ليغادر مغضوبا عليه اما عن خالد حسني فقد امتهن التحليل التلفزي والإذاعي وابتعد عن الميدان لمدة تفوق ال30 سنة فما الذي سيضيفه نحن نسأل ونعرف أن الوزارة لم تسع إلى أن تكون قاطرة لانقاذ الكرة التونسية من اضمحلالها على امتداد كل سنوات الخيبة اي منذ سنة 2004 لا احد خطط ولا احد قال إن هذا ما ينتظرنا مستقبلا.

* رمزي الجباري

الكرة التونسية إلى الهاوية تسير!؟

غريبة هي وعجيبة الكرة التونسية من خيبة إلى أخرى! البداية كانت مع أنديتنا التي انسحبت منذ الأدوار الأولى لمختلف المسابقات الإفريقية وصولا إلى خيبة أو خيبات المنتخب من الكأس العربية الى الكأس الإفريقية. هذا المنتخب بلا روح، بلا هوية بتتالي الخيبات وما اكثرها! من الكأس العربية الى الكأس الإفريقية وذلك بسبب تعنت المدرب؟! وفشله في رسم الخطط التكتيكية الناجحة والناجعة رغم وجود ترسانة من اللاعبين المحترفين والمتميزين ويمثلون جيلا كرويا قادرا على المضيّ قُدما إن تم فعلا استثماره هذا طبعاً دون دخولنا في متاهات الولاءات والاختيارات العشوائية للاّعبين مزدوجي الجنسية خاصة إن بعضهم نكرة كرويا كما ان بعضهم الآخر عجز عن التواجد فى منتخبات مولدهم!؟ فاختاروا منتخبنا التونسي الذي شارك في كأس العرب وكأس افريقيا وقريبا كأس العالم وهي فرصة للتواجد في أندية كبيرة وذات مستويات عالية لكن يا خيبة المسعى بعد الانسحاب من كأسيْ العرب وإفريقيا وتقديم وجه شاحب ساهم فيها المدرب! ويبقى حنبعل المجبري أصيل القيروان محاربا ونسرا من نسور قرطاج والتي أصبحت نسورا دون أجنحة بعد الانسحاب أمام منتخب مالي الذي لعب قرابة الساعة (74د) بعشرة لاعبين بعد إقصاء لاعبه كوليبالي. نعم نسورنا الورقية تكسرت اجنحتهم ومخالبهم على اسوار ملاعب المغرب؟!

خطير. خطير. خطير. بالثلاث فكرتنا إلى الهاوية تسير ونحن ننتظر من المكتب الجامعي الهاوى الحالي والمخيب للآمال (ولاءات وغياب الخبرات...) توفير الحلول العاجلة ولو أننا نعلم أنهم عاجزون أمام مليارات المداخيل المالية عبر مختلف المشاركات الدولية...

اليوم نتابع ما يجري في البطولات المحترفة والمنحرفة؟ الأولى والثانية وبطولات الهواة والرابطات الجهوية وما لف لفه من اعتداءات وشراء للذمم والعقوبات الوهمية؟! إلى فشل التحكيم ووو... هذا حال كرتنا التونسية.

ومن المبكيات المضحكات أننا كنا نتحدث على مليارات الجامعة في عهد المكتب الجامعي القديم مع وديع الجرئ لكن اليوم أصبح مفلسا ويبحث عن مداخيل جديدة! ماذا يفعل حسين جنيح الرئيس الفعلي للمكتب الجامعي وهو سليل المنظومة الكروية السابقة!؟ ماذا يفعل الثنائي البلبولي وشمام عنوان الفشل مع المنتخب الوطني سابقا؟ هذا حال كرتنا التونسية اليوم فنحن مطالبون بتوفير الدواء عاجلا لهذا الداء الذى نخر كرتنا. نعم الحلول الردعية ومحاسبة الفاشلين قبل فوات الأوان...

* محمد علي حسين العباسي

حين تُدار الكرة التونسية من الكواليس

الشعارات تسقط والنتائج تفضح

تعيش الكرة التونسية اليوم أزمة ثقة عميقة، سببها التناقض الصارخ بين الخطاب الرسمي للجامعة التونسية لكرة القدم، الذي يرفع شعار «عدم تدخل السياسة في الرياضة»، وواقع تسيير تحكمه، في نظر عديد المتابعين، سياسة الترضيات والمحاباة، ونفوذ شخصيات فاعلة خارج الأطر الرسمية.

فداخل المشهد الرياضي، يتردّد اسم حسين جنيح بوصفه أحد أبرز مراكز التأثير غير المعلنة، إلى حد دفع الرأي العام الرياضي إلى التساؤل عمّا إذا كانت الرياضة التونسية تُدار فعليًا عبر مؤسسات منتخبة، أم عبر دوائر نفوذ تتحرك من الكواليس، دون مساءلة أو تفويض واضح.

وقد انعكس هذا الغموض في القرار على مستوى النتائج، وكان أبرز تجلياته الأداء المخيّب للمنتخب الوطني خلال كأس إفريقيا بالمغرب، حيث ظهر الارتباك الفني وغياب الرؤية، في ظلّ علامات استفهام كبيرة حول تعيين الإطارات الفنية، التي يرى كثيرون أنها لم تُبنَ دائمًا على معيار الكفاءة والاستحقاق، بقدر ما خضعت لمنطق العلاقات والترضيات.

الأخطر من ذلك، أن الإخفاق لم يُقابل بمحاسبة واضحة أو تقييم شفاف، بل بتبريرات ظرفية وصمت مؤسساتي، ما عمّق فجوة الثقة بين الجامعة والجماهير، ورسّخ الانطباع بأن المنتخب يدفع ثمن خيارات لا علاقة لها بالمشروع الرياضي. وفي سياق متصل، يطرح المتابعون تساؤلًا مشروعًا حول دور وزارة الشباب والرياضة، التي تدخلت في السنوات الأخيرة لإصلاح أو تصويب مسارات عديد الجامعات الرياضية، بينما بقيت الجامعة التونسية لكرة القدم واللجنة الأولمبية خارج هذا المسار، وكأنهما تتمتعان بحصانة خاصة أو بنفوذ أعمق، يُبرَّر أحيانًا بالمرجعيات الدولية، ويُوظَّف أحيانًا كدرع يمنع أي مساءلة داخلية.

هذا الواقع يفتح باب الشكوك حول توازن العلاقة بين الدولة والهياكل الرياضية، وحول مدى احترام مبادئ الحوكمة والشفافية، خاصة حين تتحول القوانين الدولية من آلية حماية للاستقلالية إلى أداة لتعطيل الإصلاح.

إن إصلاح الكرة التونسية لا يمكن أن يتم بالشعارات ولا بالخطابات، بل بقطيعة حقيقية مع التسيير من الخلف وإعادة الاعتبار للكفاءة والمحاسبة ووضوح القرار. فالمنتخب الوطني لا يُدار بالمجاملات ولا تُبنى الثقة في الكواليس، بل داخل مؤسسات قوية تخضع للمساءلة وتحترم ذكاء الشارع الرياضي.

* محمد يوسف